وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

مذكرة بعنـــــــوان:

# التنافس الصيني الأمريكي وانعكاساته على الأمن الدولي

من إعداد الطالب: ســـاعد ياحـــي  تحت إشرافالأستاذ: كافي عبد الوهاب.

## أعضاء لجنة المناقشة:

| إسم وللقب الأستاذ | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| قبي أدم | أستاذ التعليم العالي | ورقلة | رئيس اللجنة |
| كافي عبد الوهاب | مساعد "أ" | ورقلة | مشرفا مقررا |
| حشود نورالدين | محاضر "أ" | ورقلة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2021-2022.

# شكـــر و تقديـــر

**الحمد والشكر لله العلي القدير الذي أمدنا بالعون الكافي في إنجازنا لهذه المذكرة، سبحانه وتعالي نحمده و نشكره على نعمه وحسن عونه.**

**أشكر الأستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة كافي عبد الوهاب على قبوله الإشراف على هذا العمل.**

**.....**

**أشكر كل أساتذتي اللذين واكبوا مختلف أطوار دراستي**

**.....**

**كما أشكر الأستاذ بولبان زين الدين الذي يعمل بقسم العلوم السياسية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة الذي ساندني ودعمني في إنجاز هذا العمل.**

**.....**

**كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل.**

**.....**

**... ياحـــي ساعـــد ...**

# الإهداء

**إلى**

**الوالدة الكريمة والغالية"أطال الله في عمرها"،وإلى والدي رحمة الله عليه.**

**وبالخصوص إلى زوجتي الغالية وابنتي وقرة عيني أنفال .**

**إلى إخوتي الأعزاء :رمزي، حسام ، مروان ،و أختي الصغرى هاجر.**

**.....**

**والشكر الخالص لكل زملائي في الدفعة دون استثناء.**

**.....**

**الشكر الخالص إلى زملائي من الأسرة الشرطية .**

**.....**

**جميع الأساتذة و العاملين في قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.**

**... ياحـــي ساعـــد ...**

**مقدمـــــة:**

**الفصــل الأول: الإطار النظري لمفهوم التنافس والأمن الدولي والنظريات المفسرة للتنافس.**

**المبحث الأول: الحدود المفاهمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية.**

المطلب الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: المصطلحات المتشابه لمفهوم التنافس

**المبحث الثاني: الحدود المفاهمية لمصطلح الأمن الدولي.**

المطلب الأول: التعريف اللغوي للأمن.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن.

**المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتنافس الأمريكي الصيني.**

المطلب الأول: رؤية النظرية الواقعية للتنافس الأمريكي الصيني.

المطلب الثاني: رؤية النظرية الليبرالية للتنافس الأمريكي الصيني.

المطلب الثالث: رؤية النظرية الماركسية للتنافس الأمريكي الصيني.

**الفصـــل الثانـي: التنافس الصيني الأمريكي في المجالين الاقتصادي والعسكري.**

**المبحث الأول: مؤهلات وبنية الاقتصاد والقوة العسكرية الصينية.**

المطلب الأول: القدرات الاقتصادية الصينية.

المطلب الثاني: القوة العسكرية والأمنية الصينية.

**المبحث الثاني: مؤهلات وبنية الاقتصادية والقوة العسكرية الأمريكية.**

المطلب الأول: القدرات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: القوة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية.

**المبحث الثالث: آليات وطرق التنافس المستخدمة بين الصين والولايات المتحدة.**

المطلب الأول: آليات والطرق المستخدمة من قبل الصين.

المطلب الثاني: آليات والطرق المستخدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

**الخاتمـــــــة:**

**قائمة المراجـع:**

**الفهـــــــرس:**

**ملخص**:

أسفرت نهاية الحرب الباردة على تفوق استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث جمعت بين امتلاك القدرات بشتى أوجهها، والقدرة على التأثير، وقد مكنها ذلك من الهيمنة على النظام الدولي .وخلال سنوات الهيمنة الأمريكية ، كانت دولا أخرى (الصين) تبحث عن تحصيل مزيد من القوة، والسعي لتغيير الوضع القائم إلى وضع جديد، وبالفعل مافتئت الولايات المتحدة الأمريكية تستشعر خطر الصعود الصيني كمنافس جدي لها، خاصة على المستوى الاقتصادي، لما لهذا المستوى من ثقل وتأثير.

وبناء عليه، تستهدف هذه الورقة البحثية معالجة موضوع التنافس الأمريكي الصيني وانعكاساته على الأمن الدولي من خلال تبيان التطور الحاصل بينهما في المجالين الاقتصادي والعسكري.

كما يناقش البحث عددا من الآليات الاقتصادية والعسكرية التي يتبعها ويوظفها كل طرف ضد الأخر لتحقيق أهدافه، فالصين يتمثل هدفها الأساسي البعيد المدى في إحداث تحول في هيكل النسق الدولي من آحادي القطبية إلى نسق متعدد الأقطاب، عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد الحفاظ على الوضع القائم أي نظام أحادي القطبية، بإضافة إلى سعي كل طرف في ضم المزيد من المناطق الإستراتجية والسيطرة على منابع النفط في العالم..إلخ. وقد توصلت الدراسة إلى الانعكاسات التي نتجت عن المنافسة الصينية الأمريكية على الأمن الدولي.

**الكلمات المفتاحية:**

التنافس، الأمن الدولي، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية.

**Summary:**

The end of the Cold War resulted superiority strategic of the United States of America, as it combined the possession of capabilities in all its aspects, and the ability to influence, and this enabled it to dominate the international system. During the years of American hegemony, other countries (China) were looking to gain more power and seek to change the exciting situation to a new one. Indeed, the United States of America has always the feeling of danger coming from China as a serious competitor to it, especially on the economic level, because of this level of weight and influence.

based on that, this research paper aims to treat the issue of US-Chinese competition and its reflections on international security by showing the development that has taken place between them in the economic and military fields.

The research also discusses a number of economic and military mechanisms that each party uses against the other to achieve its goals. China's main long-term goal is to bring about a shift in the structure of the international system from a unipolar to a multipolar one, unlike the United States of America, which wants to maintain the unipolar regime, in addition each party's seeks to include more strategic areas and take control the world's oil sources...etc. The study found the reflection that has been affected from the Sino-American competition on international security.

**key words:**

Competitiveness, International Security, China, USA.

**Summary:**

La fin de la guerre froide a entraîné la supériorité stratégique des États-Unis d'Amérique, car elle combinait la possession de capacités sous tous ses aspects et la capacité d'influence, ce qui lui a permis de dominer le système international. Pendant les années d'hégémonie américaine, d'autres pays (la Chine) cherchaient à gagner plus de pouvoir et cherchaient à changer la situation existante en une nouvelle. En effet, les Etats-Unis d'Amérique ont toujours le sentiment d'un danger venant de la Chine comme un sérieux concurrent à elle, notamment sur le plan économique, du fait de ce niveau de poids et d'influence.

sur cette base, ce mémoire de recherche vise à traiter la question de la concurrence américano-chinoise et ses réflexions sur la sécurité internationale en montrant l'évolution qui s'est opérée entre elles dans les domaines économique et militaire.

La recherche examine également un certain nombre de mécanismes économiques et militaires que chaque partie utilise contre l'autre pour atteindre ses objectifs. Le principal objectif à long terme de la Chine est de faire passer la structure du système international d'un système unipolaire à un système multipolaire, contrairement aux États-Unis d'Amérique, qui souhaitent maintenir le régime unipolaire, en outre, chaque partie cherche à inclure davantage zones stratégiques et prendre le contrôle des sources mondiales de pétrole...etc. L'étude a trouvé les réflexions qui ont été affectées par la concurrence sino-américaine sur la sécurité internationale.

**mots clés:**

Compétitivité, Sécurité internationale, Chine, USA.

## مقدمـــــة:

صاحب انتهاء الحرب الباردة تحولات جذرية على صعيد النظام الدولي، أهمها تبدل ترتيبات الدول على إثر تغير في موازين القوة، فبعدما كان النظام العالمي ثنائي القطبية، صعدت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة وقطب أحادي بعد إزاحتها لمنافسها الإتحاد السوفييتي، حيث كشفت نهاية الحرب الباردة عن وضع جديد أل فيه التفوق للولايات المتحدة الأمريكية على جميع الأصعدة، فهي لم تعد متفوقة في المجال العسكري فحسب، بل أصبحت تتمتع بتفوق إستراتيجي يشمل شتي مصادر القوة( القوة الشاملة )، وارتقت إلى مستوى إستراتيجي يجمع بين امتلاك القدرات، والقدرة على التأثير.

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية تفوقها الاستراتجي، لتتحرر من قيد توازن القوى الذي فرضاته الثنائية القطبية، ونصبت نفسها راعية لشؤون العالم على الوجه الذي يخدم مصلحتها، ويكرس تفوقها، وفي غمرة لحظة التفوق، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تلتفت لمعايير القانون الدولي وترتيبات الشرعية الدولية، وراحت تحتكم لقانون القوة وشرعية الهيمنة.

وخلال سنوات الهيمنة الأمريكية، كانت دولا أخرى تبحث عن تحصيل مزيد من القوة، وتسعي لتغيير الوضع من حالة الأمركة إلى وضع أكثر توازن في إطار مسارات تحول القوة، وقد أبات التطورات الدولية على بروز الصين كمنافس حقيقي للولايات المتحدة الأمريكية لما يتمتع به من مؤهلات المنافسة، وبالفعل مافتئت الولايات المتحدة الأمريكية تستشعر خطر الصعود الصيني كمنافس جدي لها، خاصة على المستوى الاقتصادي، لما لهذا المستوى من ثقل أوهمية في مسارات تحول القوة.

وهكذا، أصبحت الصين في طليعة الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية، والساعية إلى العودة لنظام الثنائية القطبية أو تعدد الأقطاب، هذا الأمر أدى بلورة ملامح حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعي إلى تكريس لحظة التفوق والريادة بتفعيل نظرية الهيمنة، و الصين التي تعمل على مجابهة الخطوة الأمريكية بتفعيل نظرية تحول القوة .

**أهمية الموضوع**:

يتميز هذا الموضوع بأهمية علمية وأكاديمية ، وتمثل هذه الدراسة مساهمة متواضعة في حقل العلاقات الدولية، من خلال اعتمادها على ظاهرة التنافس التي تهيمن على العلاقات الأمريكية الصينية ،في العديد من المجالات خاصة المجالين الاقتصادي والعسكري، والتي جعلت محاولات فهمها وتفسيرها يرجع إلى ما تشهده الساحة الدولية من تنافس بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة والصين من أجل الحصول على المزيد من مناطق الإستراتجية ومناطق النفوذ من خلال قيامهم بتوظيف العديد من الآليات ضد بعضهما البعض.

**أسباب اختيار الموضوع**: تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

1/ **أسباب موضوعية**: تكمن في:

وتعود أساسا إلى أهمية الموضوع، كونه من مستجدات الساحة الدولية، وتوجها جديدا في السياسية الخارجية والعلاقات الدولية، كذلك تكمن أهمية موضوع بحثنا هذا، في محاولة تقديم طرح تفسيري، فالهدف من دراستنا هذه تقديم تفسير تأويلي للرؤى الصينية والأمريكية تجاه العديد من المناطق الإستراتجية.

إن البحث في موضوع التنافس الصيني الأمريكي وانعكاساته على الأمن الدولي، يحتاج إلى قراءة مغايرة للتاريخ، وفهم عميق من خلال دراسة العديد من المعطيات خاصة الاقتصادية والعسكرية، في محاولة لاستعاب الواقع الحالي والبحث في حقيقة أهداف الطرف الصيني والأمريكي تجاه العديد من المناطق، وهذا في إطار فهم وإدراك وإثراء عام لمصطلح الأمن، وبلورة مفاهيم دالة أخرى مثل :الحرب ،الأزمة، التهديد، الصراع، ومواضع التنافس ..الخ.

2/ **الأسباب الذاتية**:

طموحي في تنمية مداركي العلمية حول موضوع العلاقات الأمريكية – الصينية في جانبها التنافسي اتجاه العديد من المناطق الإستراتجية ، وتحليل دورهما في سياق التنافس الدائر بينهما.

تزايد ميولاتي البحثية حول العلاقات الدولية في شقها التنافسي بشكل يجعلني أسعى بالبحث في المواضيع المتعلقة بهذا الأخير إدراكا وفهما .

**أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة من خلال هذا الموضوع إلى محاولة توضيح أهم المجالات و القضايا التي يدور حولها التنافس الأمريكي الصيني في العديد من المناطق، بالإضافة إلى استعراض كيفية تعامل كل منهما مع دول ذات المناطق الإستراتجية حسب ما تقتضيه أهدافه هذه الأخيرة في المجالين الاقتصادي والعسكري.

هدفت هذه الدراسة أيضا إلى محاولة إيجاد إجابة للتساؤلات التي يطرحها التنافس الأمريكي-الصيني، خاصة فيما يتعلق باتخاذ كل منهما مواقف متعارضة عند التعامل مع مجريات الأحداث لمحاولة فهم و تحليل الجانب التنافسي بين القوتين العظمتين.

**إشكالية الدراسة:**

من خلال ملاحظة سلوكيات و تفاعلات كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الخارجي يمكن ملاحظة تأثير كل من البعدين الاقتصادي والعسكري، و كذلك تأثير النمو المتزايد بينهما لكلا الدولتين على طبيعة علاقات التنافس بينهما، حيث أن بروز الصين كقوة اقتصادية وعسكرية على المستوى العالمي والإقليمي اصطدمت فيه سياستها مع الولايات المتحدة الأمريكية على التوسع خارجيا، كما أن التنافس الاقتصادي والعسكري بينهما يبدو واضحاً خاصة عندما توجه الصين بوصلتها باتجاه إفريقيا وعلى هذا يتم طرح التساؤل التالي الذي يدعوا إلى تفصيل هذه الدراسة بشكل أكبر:

**كيف يؤثر التنافس في المجالين الاقتصادي والعسكري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الأمن الدولي بعد الحرب الباردة؟.**

**الأسئلة الفرعية:**

- ما هي مظاهر التنافس الصيني الأمريكي في المناطق الإستراتجية لدى دول العالم النامي؟
- أين تتقاطع المصالح الصينية الأمريكية في إفريقيا ؟
- ما هي المشاريع التي أقيمت من طرف الصين والولايات المتحدة في إطار التنافس بينهما ؟
- هل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين يدركان التنافس الكبير القائم بينهما ؟

**الفرضيات:** على ضوء تلك الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى**: ازدياد التغلغل الصيني في إفريقيا يشكل خطرا كبيرا على الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تسارع للتدخل في القارة، من أجل حماية مصالحها.

**الفرضية الثانية؛** كلما زادت المساعدات الصينية لدول العالم النامي، كلما كانت فرصتها في التمركز والسيطرة في العديد من المناطق الإستراتجية الموجودة في هذه الدول.

**الفرضية الثالثة؛** مكانة وأهمية الطاقة في الهيمنة العالمية، أدت إلى بروز مؤشرات تنافس حقيقي بين الولايات المتحدة والصين.

**مجال الدراسة:**

**1/ المجال الزمني:** بالرغم من التوجهات الصينية والأمريكية نحو العديد من المناطق الإستراتجية، يتضح مجالها الزمني بوضوح خاصة بعد الحرب الباردة، وهي الفترة الزمنية التي بدأت منها دراستنا حيث عرفت تحولات وتغيرات بنيوية وحتى مفاهمية، في السياسات

الخارجية الصينية والأمريكية، سوف يكون تركيزنا في الفترة الزمانية انطلاقا من إحياء الصين لمسار الحزام والطريق سنة 2013 الذي يعتبر الإطار العام لتشكيل تكتل اقتصادي يجمع الصين العديد من الدول الأسيوية والإفريقية- بمقابل قيام الولايات المتحدة ببناء العديد من القواعد وأحلاف العسكرية مع العديد من الدول، إذا فالإطار الزمني للدراسة سوف يكون من بداية التسعينيات إلى حدود الوقت الحالي.

**المجال المكاني**: تتحدد المشكلة البحثية في نطاق مكاني محددفي العديد من المناطق الإستراتجية مثل: قارة إفريقيا، منطقة الشرق الأوسط، وهي مناطق جغرافية لها أهمية في العلاقات الدولية ، وذلك نظرا لطبيعته الجيوستراتيجية لها.

**المقاربة المنهجية**: لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المقاربة المنهجية التالية :

**أولا: المناهج.**

**1/- المنهج المقا رن**: جاء اختيار هذا المنهج وفقا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، والذي يتطلب إجراء مقارنات بين المفاهيم والنظريات ومقارنة مختلف الفترات التي مرت بها العلاقات الأمريكية الصينية، وهذا من أجل فهم مجال العلاقات لظاهرة التنافس الصيني الأمريكي، كما تسمح بالوصول إلى نتائج علمية يمكن في الأخير تعميمها، ومن ثم الخروج بمقترحات وإستراتجية بديلة لتنافس.

**2/-المنهج التاريخي:** وهو الأسلوب المؤدي لمعرفة الحقائق حيث يعتمد على الملاحظة، ولا يقف عند مجرد الوصف بل يحلل ويفسر، حيث يفيدنا هذا المنهج في دراستنا وذلك من خلال تتبع تطور العلاقات الأمريكية الصينية، في محاولة لتحليل العلاقات بينهما، التي تشكل من خلال مفهوم التنافس والأمن وتتبع كذلك الإطار التاريخي لهما.

**3/- المنهج الوصفي:** إن الحاجة إلى هذا المنهج هو تفكيك جوانب العلاقة التفاعلية (التنافس) بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة والتحولات التي شهدها حقل الدراسات الأمنية، كما أن الاستناد لهذا المنهج ضروري عند وصف البيئة الأمنية الدولية التي يجري فيها هذا التنافس بين القوتين السالفتين الذكر.

**4/- المنهج الإحصائي**: كان المنهج الإحصائي حاضر في الدراسة من حيث الاستعانة بالبيانات والإحصائيات وتحليلها بما يخدم الدراسة.

**أولا: المقاربات النظرية.**

**النظرية الواقعية:** ويتمحور فكرها حول التركيز على الدولة كفاعل رئيسي فيما يتعلق بالأمن، وتقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد وأولوية الأمن القومي على مستوى من المستويات، فهي تركز على عنصرين أو فاعلين يحددان نمط الدولة وسياستها الداخلية والخارجية لفرض وحماية قيمها ومصالحها (القوة والمصلحة)، وقد استخدمنا هذه النظرية وذلك لاهتمام القوى الغربية بالعديد من المناطق كونها مناطق إستراتجية تتنافس فيها مصالح هذه القوى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

**النظرية اللبيرالية:** هو تقريبا نقيض المقترب الواقعي ،فهو يؤمن بأنه رغم الفوضى التي تميز النظام الدولي إلى انه يمكن للدول أن تتعاون في مثل هكذا بيئة دولية لأن الدول فيه تسعى لتحقيق المصالح النسبية و ليست المطلقة، كما يؤمن بالدور الإيجابي للمؤسسات الدولية في تلطيف الفوضى الدولية وقد تم استخدامه من خلال تفسير أوجه التعاون التي ميزت العلاقات الأمريكية الصينية في بعض الملفات الهامة كمكافحة الإرهاب الدولي على سبيل المثال.

**النظرية الماركسية:** هذا المقترب يؤمن بأن الصراع الحاصل في المجتمع البشري هو صراع طبقي، والذي يأخذ العديد من الأشكال، (الصراع السلمي، والصراع العنفي، والصراع السلبي، والصراع الإيجابي)، وعلى عدة مستويات محلية وإقليمية وعالمية، وأن سبب هذه المنافسات تكمن في صراعات على مصالح اقتصادية طبقية، كما يري هذا المقترب بأن السياسة العالمية ما هي إلا استمرار للسياسة الوطنية باعتبار أن أطراف اللعبة في الحالتين هم مالكو رأس مال.

**الدراسات السابقة**: هناك عدة دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا، نذكر منها:

**أولا**: دراسة الدكتور**"أحمد بوخرص"**، بعنوان:**"التنافس الصيني الأمريكي على القارة الإفريقية"**، وهي دراسة سعي الباحث من خلالها لدراسة المقومات التي جعلت إفريقيا محط تنافس دولي وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأن محور التنافس احتدم خاصة بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، والنظم السياسية الأفريقية الموالية للمنظومة السوفيتية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن القارة الأفريقية سوق المستقبل، لأن الصين بعثت برسالة سياسة تقوم على مبدأ الصداقة والمساواة مع الدول الأفريقية لخدمة أهدافها الاقتصادية حتى أصبحت الشريك الأكبر للقارة، وهناك قلق أمريكي من ظهور دور سياسي/عسكري صيني يعوق أدوار الجيش الأمريكي في القارة السمراء، بسبب مشاركة الجيش الشعبي الصيني في عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية، وقد بات واضحًا أن الولايات المتحدة تسعى من خلال المنتديات الاقتصادية المشتركة مع الدولة الأفريقية القائمة، إلى استحداث آليات لكي تلحق

بالقوى الصناعية الأخرى التي ضاعفت حجم تجارتها واستثماراتها في القارة الأفريقية وعلى رأسها الصين، وتعتقد الولايات المتحدة أن تشجيع القطاع الخاص الأمريكي للاستثمار في أفريقيا، يحفز الصين على الالتزام بقيم الشفافية والحكم الرشيد في علاقاتها الأفريقية، وخدمة العلاقات الاقتصادية المشتركة بين الولايات المتحدة والصين في القارة.

**ثانيا**: دراسة الدكتور" **محمد بن صقر السلمي** "، بعنوان:**"التنافس الصيني الأمريكي على الشرق الأوسط"**، وهي دراسة سعي الباحث من خلالها لدراسة السياستان الأمريكية والصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغيير، مبرزا الأهمِّية والمكانة الإستراتيجية للإقليم في منظور البلدين، مع تبيان النفوذ العسكري الأمريكي في مقابل النفوذ الاقتصادي للصين، كما بين الكاتب مدى استعدادات الصين والقُوى المنافسة لتعزيز الحضور وموازنة الضغوط الأمريكية، وكيف انعكس هذا التنافُس على الشرق الأوسط في ظلّ تفادي العداء المباشر، وفي ظلّ الاتّجاه نحو قطبية جديدة، و ما هي الفُرص والتحدِّيات والخيارات أمام دول منطقة الشرق الأوسط.

**ثالثا**: دراسة للأستاذة " **لبني بهولي** "، بعنوان:**"جيوبولتيك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي-الصيني"**، وهي دراسة سعيت الباحثة من خلالها لمعرفة خريطة إنتاج النفط في القارة الإفريقية، مع إبراز أهميته على المستوى العالمي، وكيف أصبح النفط من أهم محددات صنع السياسة الخارجية لدول المنافسة إزاء إفريقيا، في وقت تحتدم فيه المنافسة بين القوى الكبرى الصاعدة للسيطرة على منابع النفط في إفريقيا من خلال تقصي أدوار كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مع إبراز الأدوات والوسائل التي تعتمد عليها هذه القوى المنافسة داخل القارة الإفريقية لتحقيق أهدافها.

**الرابع**: مقال للأستاذة " **شفيعة حداد** "، بعنوان:**"الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس في السودان نموذجا"**، حيث يتناول المقال بالدراسة والتحليل، أبعاد ومضامين الحضور الصيني المتنامي في إفريقيا، وتأثير ذلك على النفوذ الأمريكي في القارة، واحتمال أن يشكل هذا محورا جديدا لصراع على النفوذ الذي أصبح سيمة غالبة على العلاقات الأمريكية-الصينية. وتجسد هذا الصراع في السودان، أين يبرز التنافس المحتدم بين الدولتين خاصة في القطاع النفطي. ويلخص المقال إلى أن الإمكانيات الطبيعية المغرية لإفريقيا، ومكانتها في الخارطة الجيو اقتصادية ومحوريتها في إستراتجية النفوذ والمصالح العالمية لكلا الدولتين، سيجعل منها محورا مهما لصراع محتمل حاضرا ومستقبلا بين القوتين العظمتين.

**تبرير الخطة:** في محاولة منا للإجابة على الإشكال المطروح و قياس مدى صدقيه الفرضيات ،اعتمدنا على خطة من فصلين:

تم تخصيص **الفصل الأول** للجانب ألمفاهيمي و النظري للدراسة من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث أساسية ،حيث تناولنا في **المبحث الأول**، الحدود المفاهمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية وذلك بغية تفريق المصطلح عن غيره من المفاهيم في العلاقات الدولية، أما **المبحث الثاني**، نتناول فيه الحدود المفاهمية لمصطلح الأمن حيث نتطرق فيه إلي التعاريف المختلفة التي أعطيت لهذا المصطلح الأن هذا الأخير في وقت مضي كان ذات طبيعة ثابتة، خاضعة للمدرسة فكرية تقليدية، لكن في الوقت الراهن ولاسيما بعد الحرب الباردة أصبح هذا المفهوم يحتمل العديد من المعاني، مابين أمن قومي، جماعي، إنساني، اقتصادي...وغيرها من التعاريف والمستويات، وعليه ضمن هذا المبحث سوف نحاول تقديم وضبط وجيز لمفهوم ومعني الأمن ومختلف التعاريف التي أعطيت للأمن. ودرسنا في **المبحث الثالث** من الفصل النظريات المفسرة للتنافس الصيني الأمريكي وانعكاساته على الأمن الدول، حيث قسمنا هذه المقاربات إلى ثلاثة تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية السائدة في هذا المجال والمتمثلة في النظرية الواقعية، الليبرالية، والماركسية.

أما بخصوص **الفصل الثاني**، فقد تطرقنا فيه إلى التنافس القائم بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية يجب التساؤل حول ماهية المؤهلات التي يمتلكها كل منهما للتنافس؟ ومن هذا وجب دراسة كل من المحدد الاقتصادي والعسكري ودورها في صعود كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية كقوتين اقتصاديتين وعسكريتين متنافستين، ووفقا لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، في **المبحث الأول**، تكلمنا عن المؤهلات وبنية الاقتصاد والقوة العسكرية الصينية، أما في **المبحث الثاني**، فقد تطرقنا فيه إلى المؤهلات وبنية الاقتصاد والقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي **المبحث الثالث**، نتطرق فيه إلى آليات وطرق التنافس في المجالين الاقتصادي والعسكري بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

**صعوبات الدراسة**:

لاشك في أي بحث في العلوم السياسية لا يخلو من الصعوبات، وفي العلاقات الدولية خاصة، وذلك راجع لطبيعتها الديناميكية وهذا ما ينطبق على العديد من المناطق الإستراتجية التي تتسارع فيها بعض الأحداث ويظهر فيها التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتتغير فيها الأطراف وتظهر فيها متغيرات لم تكن بالأمس موجودة تؤثر على الاستقرار، مثل الحرب الروسية على أوكرانيا التي نتج عنها أزمة عالمية في الغذاء بالإضافة إلى الارتفاع في أسعار النفط والغاز نتيجة قيام روسيا بقطع إمدادات الغاز عن القارة العجوز وكذلك دفع عائدات النفط والغاز الروسي بالعملة الروسية (الروبل)، وتغير إستراتجيات بعض الدول في تعاملها مع هذه الأزمة، وبالتالي من الصعب إدراج هذه التحولات في الدراسة بشكل تفصيلي بعد أن قطعنا شوطا كبيرا في إتمام العمل البحثي.

# الفصـــــل الأول:

# الإطار النظري لمفهوم التنافس والأمن الدولي والنظريات المفسرة للتنافس.

**المبحث الأول: الحدود المفاهمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية.**

**المبحث الثاني: الحدود المفاهمية لمصطلح الأمن الدولي.**

**المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتنافس الأمريكي الصيني.**

**الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم التنافس والأمن الدولي والنظريات المفسرة للتنافس.**

يتناول هذا الفصل التأصيل النظري والمفاهيم المفتاحية في الدراسة والمتمثلة في مفهوم التنافس في العلاقات الدولية والمقاربات المفسرة للتنافس وانعكاساته على الأمن الدولي، ولهذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية تناولنا من خلالها:

**المبحث الأول**: الحدود المفاهمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية حيث تطرقنا إلي التعاريف المختلفة التي أعطيت لهذا المصطلح ثم انتقلنا إلى ضبط المفاهيم المتشابهة له والمتمثلة في: الصراع، الحرب، التوتر، النزاع...إلخ وذلك قصد التفريق بينها وبين مصطلح التنافس.

**المبحث الثاني**: نتناول فيه الحدود المفاهمية لمصطلح الأمن حيث نتطرق فيه إلي التعاريف المختلفة التي أعطيت لهذا المصطلح الأن هذا الأخير في وقت مضي كان ذات طبيعة ثابثة، خاضعة للمدرسة فكرية تقليدية، لكن في الوقت الراهن ولاسيما بعد الحرب الباردة أصبح هذا المفهوم يحتمل العديد من المعاني، مابين أمن قومي، جماعي، إنساني، اقتصادي...وغيرها من التعاريف والمستويات، وعليه ضمن هذا المبحث سوف نحاول تقديم وضبط وجيز لمفهوم ومعني الأمن ومختلف التعاريف التي أعطيت للأمن.

**المبحث الثالث**: ونتناول فيه النظريات المفسرة للتنافس الصيني الأمريكي وانعكاساته على الأمن الدول، حيث قسمنا هذه المقاربات إلى ثلاثة تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية السائدة في هذا المجال والمتمثلة في النظرية الواقعية ، الليبرالية، والماركسية.

## المبحث الأول: الحدود المفاهمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية.

تشكل المفاهيم حجر الزاوية في كل دراسة، لهذا فإننا سوف نركز في مبحثنا هذا على مصطلح التنافس للتعريف به والتفريق بينه وبين المفاهيم المتشابهة له في حقل العلاقات الدولية، وذلك حتي يتسني لنا التعريف بينه وبين ما يشبهه من المفاهيم.

وسوف نقوم أولا بتقديم أهم التعاريف المقدمة لكل مصطلح من المصطلاحات المتشابهة للتنافس ثم نقوم بعدها بتحديد أهم الفروقات على النحو التالي:

### المطلب الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية.

هناك العديد من التعريفات التي قدمت بشأن التنافس الدولي أو التنافس في العلاقات الدولية، ويمكن القول بأن التنافس الدولي يقصد به الإختلالات الموجودة في المجتمع الدولي وهي إختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذ لم يتم معالجتها، فالدول تسعي إلى تعضيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح الدول الأخرى مما قد يولد حالة من التنافس وقد يشمل هذا الأخير مجالا محددا وقد يتسع ليشمل مجالات عدة كالتنافس الإقتصادي، والتنافس السياسي، والتنافس الحضاري، خاصة إذا كانت الدول التي يطبع علاقتها التنافس متباينة أيديولوجيا أو متباينة في المنهجين الإقتصادي و السياسي لكل منهما.[1]

كما يعرف التنافس بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الإختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعاد إقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في النظام الدولي أو الإقليمي.[2]

أيضا يعرف التنافس على أنه حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهذاف غير متوافقة سواء كانت تلك الأهذاف حقيقية أو متصورة أو حول الموارد المحدودة.

كما يعرف على أنه موقف معين يكون الكل من المتفاعلين فيه علما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لإتخاد موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الأخر.[3]

---

[1] - عبد الله فلاح عودة العضايلة، **"التنافس في أسيا الوسطى"**، مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 04.

[2] - نفس المرجع، ص 03.

[3] - منير محمود بدوي، **"مفهوم الصراع، دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع"**، مجلة دراسات مستقبلية، العدد3، 1997، ص 36.

## المطلب الثاني: المصطلحات المتشابه لمفهوم التنافس

### أولا: مفهوم الصراع في العلاقات الدولية.

المصطلح الأقرب و الأكثر تذاخلا مع مصطلح التنافس هو الصراع، وهو مصطلح يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد- سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو ذينية أو إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو أي شئ أخر- تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخري معينة لان كلا من هذه المجموعات سعي إلى تحقيق أهذاف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.[1]

يعرف الصراع أيضا على أنه صدم بين طرفين أو أكثر من القوى والأشخاص الحققين أو الإعتبارين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهذافه، ومنع الطرف الأخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل وقد يكون مباشرا أو غير مباشرا، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا.[2]

أما بعض الباحثين فيدهب إلى إعتبار الصراع على أنه تنافس مثل: **لويس كوس** الذي عرف الصراع على أنه تنافس على القيم والقوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم[3].

وهناك بعض الإتجاهات التي تنصرف إلى التركيز على البعد التنافسي في تعريف الصراع بإعتبار أنه أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات أو أنه يحدث عندما يتنافس طرفان حول الأهداف غير متوافقة، وذلك حسب هذا التوجه فإن الصراع هو عملية منافسة محتملة بين طرفين أو أكثر حول ظاهرة ما[4]. قد يرقي التنافس ليصبح صراعا عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الأخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الأخرين لغايتهم أو تحييدهم بإخراجهم من اللعبة أو حتي بتدميرهم والصراع قد يكون عنيفا أو غير عنيف، وقد يكون مستمرا أو متقطعا أو يكون التحكم فيه أو خارج نطاق السيطرة وقد يكون قابل للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف[5].

---

[1]– جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"**، تر: وليد عبد الحي ( بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986)، ص 140.

[2]– حسين قادري، **"النزاعات الدولية: دراسة تحليلية"**، (الجزائر: منشورات خير جليس، 2007)، ص19.

[3]– جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"**، مرجع سابق، ص 140.

[4]– منير محمودي بدوي، **"مفهوم الصراع، دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع"**، مرجع سابق، ص 36.

[5]– جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"**، مرجع سابق، ص 140.

**ثالثا: مفهوم النزاع في العلاقات الدولية.**

يعرف النزاع بأنه: " تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري، ويتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية، أمنية، إعلامية".

أما النزاع الدولي فهو تنازع وتصادم إرادات ومصالح الدول الوطنية، هذا النزاع والتصادم يكون ناتجا عن اختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها و أهدافها ومواردها وإمكانياتها مما يؤدي الى تصرفات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق، وعلى الرغم من هذا يبقى أغلب النزاعات بعيدة عن نقطة الحرب.

يؤكد العديد من المفكرين بأن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي بإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية وكذا الطبيعة التنافسية للنظام الدولي، الأمر الذي يجعل من إمكانية التنبؤ بحدوث نزاعات صعبة ومعقدة[1].

نجد تعرف **لريمون أرون (RAYMIND ARON)** الدي يعرف النزاع على أنه: "ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود مند العصور القديمة وهو نتيجة لضاد المصالح"[2].

تعريف **ألن فيرجيستون (Allen Vergison)** أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى أو في الوقت نفسه تعتقد الدول الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأ بالمبادرة بالفعل، عليه فإن الوضع يدول على أننا أمام دولتان، أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت[3].

يعرف **كمال حداد** النزاع بأنه: "خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين الدولتيين، يكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه[4] ، يري الكثير من المفكرين أن هناك تصورين للنزاع:

- **تصور موضوعي**: يعتبر النزاع بأنه وضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف التي تريد أن تحققها الأطراف الأخرى.
- **تصور ذاتي**: يعني إدراك اوضع الموضوعي إدراك مشوها خاطئا لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية.

أى أن النزاع في تصوره الموضوعي يقوم على إعتبارات واقعية ومدركة من طرف الأطراف المتنازعة من أجل الدفاع عن مصالحها في حين يصبح النزاع ذاتيا إذا ما إعتقد في

---

[1]- حسين قادري، **"النزاعات الدولية: دراسة تحليلية"**، مرجع سابق، ص 11 .

2- Darios Battistella, **Théories des Relations Internationals**(2éme éd,Paris :Siences Po,2006),p .496.

[3]- حسين قادري، **"النزاعات الدولية: دراسة تحليلية"**، نفس المرجع، ص 12

[4]- كمال حداد، **النزاعات الدولية** (الجزائر: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997) ص 27

فهم وتفسير النزاع على دوافع ذاتية للأطراف وليس لما هو موجود ومدرك حقيقة على أرض الواقع[1].

يمكن تقديم تعريف للنزاع وفقا لما سبق على أنه: "تناقض في المصالح غالبا ما تكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدى إلى تصعيد في المواقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الإستعداد والإستخدام الفعلي للوسائل الضغط ومستوياته المختلفة سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو عسكرية[2].

**رابعا: مفهوم الحرب في العلاقات الدولية.**

تعد الحرب أكثر صور للعنف ذيوعا وشهرة في الصراعات الدولية مند القدم، وبذلك يمكن تقديم العديد من التعرفات للحرب:

يعتبر **كارل *فون كلاوزفيتز (Carl Von Clawz)**: "أن الحرب ليست شيئا مختلفا عن المبارزة على نطاق واسع، فالحرب عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا. كما يعتبر **كلاوزفيتز** الحرب بأنها إمتداد للسياسة بوسائل أخرى، وعمل عنيف يقصد منه الخصم على الخضون".

فالحرب حسبه تعبر عن ظاهرة استخدام العنف و الإكراه كوسيلة لحماية المصالح أو لتوسيع نفود أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة بين طرفين من البشر بوسيلة العنف وأقصي ما توصل إليه الإنسان من وسائل إذارة الحروب[3].

نجد تعريف أخر لغاستون بوتول الدى يعرف الحرب بأنها: "العنف الهائج والمنتظم الذى تسبغ عليه صفة القداسة، وهي المجابهة الدموية بين مجموعات داخلية أو دولية لأغراض سياسية، وهي أيضا الحالة التي تكون فيها نسبة المتوفيين بالقتل الجماعي مرتفعة جدا من الناحية العددية[4]

---

[1]- حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية** (الجزائر: دار هومة، 2008)، ص 10

[2]- نفس المرجع، ص 14

* **كارل فون كلاوزفيتر**: جينرال ومفكر عسكري ألماني (1780 - 1831)، يعد من أبرز المفكرين الدين تحدثوا عن الإستراتجية، خاصة إستراتجية الحرب المباشرة، له العديد من المؤلفات أبرزها "الحرب"والدي أثر كثيرا في عقيدة الحرب لألمانيا.

[3]- نفس المرجع، ص 14

[4]- غاستون بوتول وأخرون، **الحروب والحضارات**، تر: أحمد عبد الكريم، (سوريا: دار الطلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984)، ص24

هناك تعريف أخر للحرب على أنها: "الصدام الفعلي بوسيلة العنف المسلح لحسم التناقضات الجدرية التي لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر لينا أو الأقل تطرفا[1]

وقد ذهب بعض الباحثين مثل: سنفر وسمول دويتش إلى أن قيام الحرب يستوجب ثلاثة شروط:

- وجود ألف قتيل كحد أدني نتيجة للنزاع المسلح.
- تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب ونشر القوات المسلحة.
- وجود تغطية شرعية أي أن هناك دولة تعتبر ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية وشرعية.[2]

أصحاب الإتجاه الفعلي في تصور الحرب وهو ذلك الإتجاه الدي يميل الى تصور الحرب على أنها تعبير عن الطبيعة الإنسانية المعقدة بكل طموحاتها ورغباتها وأهدافها وأحقادها وتطلعاتها بل ولا عقلانيتها أحيانا، ويرى هؤلاء أن الحرب تتبع من أحد المواقف التالية:

- المواقف التي يجد فيها القادة أو الحكومات أنفسهم مرغمين على الإختيار بين أن يحاربوا أو أن يفقدوا أر وجودهم، ومن ثم فهم يقاتلون إدعاءا لمبدأ الضرورة.
- المواقف التي يقاتل فيها القادة أو الحكومات على سبيل الإستجابة لبعض المؤثرات الضاغطة بصورة تصبح معها الحرب بمثابة رد فعل حتمي لا مفر منه.
- المواقف التي يقاتل فيها القادة أو الحكومات لتحقيق أهداف معينة كالثروة أو القوة أو لتوثيق عرى التضامن القومي وحيث تبدو الوسائل الأخرى أقل فاعلية.
- المواقف التي يقاتل فيها القادة أو الحكومات تحت ضغط الشعور بالإحباط أو للتنفيس عن بعض العقد والمركبات وتكون الحرب وسيلة لتحقيق الشعور بالإسترخاء، ومن الضغوط والتواترات النفسية المستمرة.[3]

ما يمكن أن نشير إليه أن النظرة إلى الحرب من حيث تعريفها وأنواعها قد تغيرت في الوقت الحالي وأصبحت أكثرا تعقيدا، فقد أصبحت متعددة الأبعاد فقد تكون بين الدول أو بين مجموعات من الدول في إطار التحالفات وجماعة إرهابية في منطقة (محاربة الإرهاب الدولي)، أو تكون في إطار صراع كامن غير مسلح يظهر من خلال التحالفات الإقليمية والدولية والمؤشرات الدولية.

---

[1]- علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية** (عمان: دار الشروق للنشر، 2004)، ص191

[2]– ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (لبنان: دار الكتاب العربي، 1995)، ص294.

[3]- علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية** ،مرجع سابق، ص 191،192.

**خامسا: مفهوم التوتر في العلاقات الدولية.**

هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر اتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا (الحرب) إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية، وعموما أسباب التوتر في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع.[1]

ويعرفه **عبد العزيز جراد** بأنه: "حالة شئ يهدد بالقطيعة". أما حسب **مارسيل ميرل**: "فإن التوتر هو مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة".

يشير التوتر أيضا إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور وتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وتهديدا متبادلا من الأطرف للتأثير على بعضهم وهنا التوتر حالة سابقة للنزاع.

يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية و لا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون كما أن التوتر كمرحلة سابقة للصراعات لايؤدى الصراع، بمعني أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد النزاع بين الأطراف، وإنما الموقف المتعارض لأطراف النزاع، ويذهب **هولستي Holsti** في هذا الإطار إلى أن العداوة **Antagonism** والريبة والشك لم تكن شرطا كافيا لحدوث صراع أو أزمة، أى أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إدا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف.[2]

**سادسا: مفهوم الأزمة في العلاقات الدولية.**

تشير بعض الدراسات إلى أن مصطلاح الأزمة يعود إلى الجدور اليونانية والتي إشتقت منها كلمة**(Crisis)** من الكلمة الإغريقية **(Krino)** التي تعني وسائل إدارة أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم، إلا أن هده الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر والترقب والقلق[3].

يعد مصطلاح الأزمة من المصطلاحات الكثيرة التي هي محل خلاف في تحديد معناها وذلك نابع من إختلاف المستويات التي تحدث فيها الأزمة، حيث يستخدم مصطلح الأزمة بشكل واسع في مسائل عديدة فنقول: أزمة إقتصادية، أزمة نقدية، أزمة نفسية، أزمة غدائية...إلخ فالأزمة يمكن أن تحدث في أى جهة من الجهات وفي أى مكان أوزمان، ويمكن بشكل من

---

[1]– نفس المرجع، ص30.

[2]– إبراهيم بولمكاحل، **سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية**، متحصل عليه من الموقع:
http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9.doc، < _: 2014/10/29 الساعة: 21:51

3 -Carsten Holbrad,**The Super Power and International Conflict**(USA :The Macmillan Press,Ltd,1979),p.17.

الأشكال منع وقوع بعض الأزمات، في حين أن البعض الأخر لايمكن معالجتها أو السيطرة عليها ما قد تتحول إلى نزاع مسلح[1].

في مجال العلاقات الدولية أصبحت الأزمة الدولية محل إهتمام العديد من الباحثين الدين حاولوا وضع تعريف واضح للأزمة لكن الرؤى الفكرية لكل باحث أدت إلى تعدد التعاريف بخصوص مصطلح الأزمة الدولية من بين تلك التعاريف نجد:

يعرفها **"تشارلز ما كليلاند"** بأنها: "عبارة عن تفجيرات قصيرة، تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها وتتميز أيضا بالسلوك المتكرر، أى أن كل أزمة تأخذ مسار مماثلا لغيرها."

يعرفها **تشارلز هيرمان Charles Herman** : " بأنها تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير"[2].

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الأزمة لها ثلاثة خصائص رئيسية:

- **عنصر المفاجأة**: كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.
- **عنصر التهديد**: أى أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.
- **عنصر الزمن**: من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، أذ أن صناع القرار لا يملكون متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة.

هناك من يتجه إلى تعريفها بأنها:" فعل أو رد فعل إنساني يهدف إلى توقف أو انقطاع نشاط من الأنشطة أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع بهدف إحداث تغير في هذا النشاط أو الوضع لصالح مديره"[3].

يعرفها **جون سبانير John Spanire** بأنها: "موقف تطالب فيه دواة ما بتغير الوضع القائم وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك بإحتمال إندلاع حرب"[4]

أما **ألان فيرغسون Allen Vergison** يقول: "بأن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى"[5]

---

[1]– حسين الزاز، **إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، 2001)، ص 13.

[2]- إبراهيم بولمكاحل، **سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية**، مرجع سابق.

[3]– عباس رشيد العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 19.

[4]- حسين قادري، **تحليل النزاعات الدولية** ،مرجع سابق، ص 21 .

[5]– محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**(الجزائر: دار هومة، 2003)، ص 237.

ادن الأزمة هي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد والمفاجأة بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد تصل الأزمة إلى حرب إذا لم يتم إدارتها بشكل جيد، كما تعبر على أنها نقطة تحول هامة.

في مسار الصراع تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه وذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا وغير متوقع، يفهمه الأخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، وقد يعمق من حجم التضارب الموجود مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع حرب[1].

وتمر الأزمة عند حدوثها بعدة مراحل تختلف فيما بينها من حيث الشدة والمدة التي تستغرقها، وتتميز كل مرحلة بخصائص معينة وهده المراحل هي كالتالي:

- **مرحلة التصاعد**: وهي المرحلة التي تزداد فيها حدة الأزمة وتبلغ درجة الخطر.
- **مرحلة التناقص**: وهي المرحلة التي تنقص فيها حدة الأزمة وتقل كثافتها.
- **مرحلة الاستقرار**: وهي المرحلة التي تستقر فيها الأزمة عند حد معين دون تعقيدها وبانتظار تسويتها.
- **مرحلة التلاشي أو الانتهاء**: وهي المرحلة التي تنتهي فيها الأزمة إما بالحل السلمي أو باللجوء إلى الحرب.[2]

---

[1]- إبراهيم بولمكاحل، **سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية**، مرجع سابق.

[2]– حسين قحطان ، غيث سفاح متعب الربيعي، **"نهاية الأزمة الدولية...دراسة في الإطار النظري"**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 42، 2011، ص 152.

## المبحث الثاني: الحدود المفاهمية لمصطلح الأمن الدولي.

لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور نظام عالمي جديد الذي أدى بدوره إلى ظهور معطيات جديدة، لذلك توجب على الباحثين والخبراء في العلاقات الدولية أن يعيدوا النظر في تصوراتهم حول الأمن، وهذا مأدى **بستفين وولت** إلى تسمية هذه المرحلة بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية في إشارة منه إلى ما تمثله في تطور في العلاقات الدولية.

### المطلب الأول: التعريف اللغوي للأمن.

الأمن لغة من فعل "أمن" ومن "الأمان" و "الأمانة"، ويقول الشخص أمنت فأنا "أمن"، وأمنت غيري أي ضمنته ضد الخوف.[1]

وأصل الأمن في اللغة: "طمائنينة النفس وزوال الخوف"[2] ولا يكون الإنسان أمنا حتي يستقر الأمن في قلبه فكلمة الأمن ككلمة السلم أو السلام من الكلمات المتداولة في العلاقات الدولية وهي مثلها مثل كلمة السلم التي تفقد إلى تعريف قاطع يمكن الرجوع إليه، وكثيرا ما يتم الحديث على أمن المواطن، ولكم الأمن يقصد به في العادة "أمن الدولة" وإنه يرتبط بفكرة السلطة التي تتدخل لتنظيم المجتمع حتي يتوافر الأمن للمواطن أمنه، ولما كان الأمن لطمأنينة النفس وزوال الخوف فهو مرتبط بالإنسان وهو الحاجة الأولى والمطلب الدائم له[3].

أما في اللغة الفرنسية فكلمة أمن **"SECURITE"** كلمة مشتقة من اللاتينية **"SECURITAS"** وتعني عدم وجود خطر ومخاطرة جسدية، أو تدمير هده البنية[4].

أما في اللغة الإنجليزية فكلمة **"SECURITY"** تعني الحالة التي يشعر فيها الإنسان بالأمان والتحرر من الخطر والمخاطر[5].

إن المقابلة بين الأمن والخوف، نجدها شائعة في الآيات القرآنية التي ورد فيها هذا المفهوم مثل قوله تعالي بعد بسم الله الرحمان الرحيم:"الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف".[6]

---

[1]– الفيروز أبادي، **"القاموس المحيط"**، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1991)، ص 199.
[2]– علي الجهني، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**،(الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000)، ص 66.
[3]- الفيروز أبادي، **"القاموس المحيط"**، مرجع سابق، ص 199.
4 –LE RETIT LAROUSSE.FRANCE:EDITION LAROUSSE.2001.P.928.
[5]- أديب خضور، **أولوية تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وأفاق تطويره** (الرياض: أكادمية نايف للعلوم الأمنية، 1999)، ص 23.
[6]– سورة قريش، الأية 04.

مما سبق ذكره يمكن القول بأن للأمن معان ذات صفات إيجابية تتمثل في:(الثقة، الطمائنينة، التصديق)، كما يحمل في طياته معني الضذية لبعض الصفات السلبية وتتمثل في: (الخوف، الخيانة، التذيب). وعليه للأمن معاني مشتركة ومتلازمة تسبب انعدام الأمن: كالجوع، الفقر، الإحساس بالنقص أو عدم الثقة والاضظراب والشك والضعف والعجز.

وقد استعمل شيشرون الكلمة للتعبير عن الحرية من أى خلل عقلي أى سلامة واستقرار العقل وفي الفترة الأوغستينية إستعملت الكلمة للدلالة على ضمان الأمن من كل شك أو واجب[1].

كما ورد المفهوم في القاموس الإنجليزي **OXFORD** بمعنيين:

**المعنى الأول**: حيث الأمن هو شرط توفر بيئة أمنية للأفراد وله شروط:

- يجب أن يكون الأمن دائما.
- يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.

**المعنى الثاني**: وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة أمنية لمفهوم استعمالات عدة منها:

- وهو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.
- وهو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.
- وهو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أى شئ أخر[2].

## المطلب الثاني: التعريف الإصطلاحي للأمن.

لقد تعددت التعريفات والطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ أن هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابث، لدلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد [3].

فحسب دائرة المعاريف البريطنية فالأمن:" هو حماية الدولة من خطر القهر على يد أجنبية"[4]،

---

1- dillon(michael), politics of securtiy: to words a political philosophy, lindon and new york, roudledge, 1996, p121.

2- رياض حميدوش ، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية**، مذاخلة ضمن الملتقي الدولي"**الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق**"، (جامعة منتوري، قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الوكالة الوطنية لتنمية والبحث العلمي، مركز الشعب لدراسات الإستراتجية، 2008)، ص 271.

3– إيمان هواري ، خيرة عماري ، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**،(مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2012)، ص03.

4 -WOlfers Arnold (1952) ,national Security as an ambiguous symbol, dans wolfers (Arnold)(discord and collaboration Baltimore ,Johns Hopkins University press ,1962 ,pp 147-165.

ولكن المصطلح إرتبط أكثر بحالة أن الأمن الناتج عن التهديد العسكري لما بعد الحرب العالمية الثانية، ومرحلة السباق نحو التسلح، وتم إغفال باقي المعاني التي يحملها الأمن في مضمونه الإنساني.

وقد إختلفت التعاريف الإصطلاحية للمفهوم الأمن حسب إختلاف الأراء والمفكرين حيث عرفه **بوث Both** وويلر **Wheeler** فيؤكدان على أنه: "لايمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا إمتنعوا على حرمان الأخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر".

وذهب **كوفمان KAUFMAN** إلى أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك وهو إدراكا أن الأمن وإن دل على شئ فإنما يدل عموما على الخوف، ويدعم **جوزيف سي ناي JOSPH SYE NYE** :"الأمن لايعني بالمصلحة إلا الشعور بغياب التهديد أو الخطر"[1].

ويرى باري بوزان **BARRY BAZAN** بأنه: "استمرار الحرية من أي تهديد"[2]، وهو قدرة الدول والمجتمعات الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير التي تعتبرها معادية، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل المناطق معرضة له، لكن في الواقع، فإن التهديد له مفهوم داتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة العامة الأمنية للدولة بناءا على نوع التهديد ومصدره وحدته.[3]

وعرف **والتر ليبمان WALTER LIPPMANN** الأمن على أنه :"حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هده القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها".[4]

ومنه فالعامل المحدد في تعريف **والتر ليبمان** للأمن وهو الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة.

لذا فإنه في سياق العولمة والاعتمادية بين الدول، صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة، وهذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت.

وعليه نقول فأن الأمن مفهوم يتسم بالتغير و الأمن مفهوم حقيقة نسبية وليست مطلقة و- أخير ا الأمن من المفاهيم المركبة.

---

[1]– مازن إسماعيل الرمضاني،**"مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي في الأمن والجماهير"**، (السنة الثانية، العدد04، تموز، جويلية 1981)، ص 70.

[2]- Battistella (Dario) ,Théories des Relations inter nationales, Paris ,Presses de science Po,2006,P462 .

[3]- زقاغ عادل ، **"إعادة صياغة مفهوم الأمن،برنامج بحث في الأمن المجتمعي"**. نقلا عن موقع:
http://www.geocities.com/adel.zeggagh/links.html.

[4] –john baylis and steve,"**globalization of world politics**",secondedition,new yirk:oxfird university press,2001,p 225.

**مستويات الأمن:**

1)- **مفهوم الأمن الوطني**: ظهر هذا المصطلح مع ظهور الدولة القومية الحثيثة[1]. ويشير هذا الأمن إلى أمن الدولة داخليا، ودفع التهديد الخارجي بما يكفل حياة مستقرة[2].

وتعرفه الموسوعة السياسية:"هو كل ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية أو انهيار داخلي"[3].

وعليه فالأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها[4]. وتركز أغلب هذه التعريفات على الأمن الوطني في بعده العسكري، فالدولة دوما تسعى إلى زيادة قدراتها العسكرية، ولذلك غالبا ما يكون البعد العسكري مسيطرا على سياسات هذه الدول وهو المدعم والقائم على استمرار الأمن[5]

2)- **مفهوم الأمن الإقليمي**:

فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية تعود إلى نشؤ تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، وإلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب[6]

كما يعمل مفهوم الأمن الإقليمي على تأمين مجموعة من دول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وأهداف هده المجموعة، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد[7].

ويقوم الأمن الإقليمي على مجموعة محددة من الدول على قواعد أساسية منها:

---

[1]– محمد سعد أبو عامودة ، محمد جاب الله عمارة، **العلوم السياسية في إطار الكونية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص 101.

[2]– أيوب مدحت ، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003)، ص 22

[3]– عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، البنان، بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص331.

[4]– معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**،(الجزائر: د م ج، 1992)، ص16.

[5]– بونوار بن صايم، **مصادر التهديدات الخارجية لمنطقة المغرب العربي وأفاقها المستقبلية**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2003، ص18.

[6]– ناصيف يوسف حتي، **نظرية العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ص 54 55.

[7]– سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن ومستوياتهوصيغه وتهديداته: دراسة في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع19، سنة 2008، ص19.

- حظر إستخدام القوة أو التهديد بها.
- تحقيق سلامة المجموعة من الدول من خلال وسائل عسكرية مشتركة تساهم فيها جميع الدول المعنية بالأمن.
- وجود مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية لتحقيق الأمن[1].

### 3)- **الأمن المجتمعي**:

يعتبر باري بوزان رائد الأمن المجتمعي وذلك لأن هذا المفكر الإنجليزي قد طور تصورا أمنيا ربط فيه الأبعاد الداخلية للأمن بالأبعاد الخارجية، وقام بإعطاء الأولوية للأمن المجتمعي، مع توسيعه لهذا المفهوم ليشمل عدة أبعاد مختلفة، مؤكدا على أن الأمن متعلق بمتابعة كل تهديد[2].

كما يشير أن الأمن داخل النظام الدولي يعني قدرة الدول والمجتمعات على حماية سيادة هويتها وتكاملها الوظيفي[3].

### 4)- **الأمن العالمي**:

يرتبط الأمن العالمي بوجود تهديدات غير عسكرية ضد الأمن، مما يعني ضرورة العمل الجماعي بين مختلف الفواعل على مستوى الدولي لمواجهة هده التحديات الجديدة[4]، فالأمن متعلق بمواجهة كل تهديد[5]. كما يشير إلى أن الأمن داخل النظام الدولي يعني قدرة الدول والمجتمعات على حماية سيادة هويتها وتكاملها الوظيفي[6]

### 5)- **الأمن الإنساني**:

على عكس العديد من المفاهيم التي طورها الباحثون خارج إطار علم السياسة، ويعد مفهوم الأمن الإنسانيّ من المفاهيم الأساسية التي تبلورت بعد نهاية الحرب الباردة في حقل العلاقات الدوليّة، وقد تعددت التعريفات المقدمة للأمن الإنسانيّ بناء على الخلفية النظريّة للباحثين، ولكن ومنذ عام2012 نجحت الجمعية العامة للأمم المتَّحدة في تبني القرار رقم: 290/66/ A/RES حول تحديد مرتكزات الأمن الإنسانيّ في العلاقات الدوليّة، وقد أشار القرار إلى أن

---

[1]– سليمان عبد الله الحربي، نفس المرجع، ص ص 24، 25.

[2]- dario batistella, **theories de relations internationales(paris**: presse de sciences rolitiques, 2006) ,p 432.

[3]- theirry balzacq,lasecurite: definition. « Secteurs et niveauxdanlyse ». article dis ponible sur: www.popus.urlg.ac.bc./document.php?= 2016

[4]– عمار حجار ، **"السياسة المتوسطية للإتحاد الأوربي: إستراتجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002، ص 48.

[5]- dario batistella**, theories de relations internationales**,op,cit,p,432.

[6]- theirry balzacq,lasecurite: definition. « **Secteurs et niveauxdanlyse** ». op,cit.

الأمن الإنسانيّ يتضمن ركيزتين أساسيتين، القضاء على العوز( بمعنى تلبية الحاجات الأساسية)، والقضاء على الخوف ( أي الحماية وتحقيق الأمن) هذا فضلاً عن حق الإنسان في العيش بكرامة[1]، وفي جانب آخر يعتقد أنصار التوجه أليبرالي بأن مفهوم الأمن الإنسانيّ أصبح مرتبطا بشكل كبير بالتماسك الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان وسيادة العدالة وثقافة المجتمع وتحضره، ومدى تعاون الدولة وتفاعلها الإيجابي مع المجتمع الدوليّ، إذ إن الأمر يتجاوز مسألة أمن نظام الحكم واستقرار المؤسسات، ولذلك يجد البعض أن مفهوم الأمن الإنسانيّ هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية للجماعات في الدولة بشكل أساسي، وأنه يرتبط بالتحرر من الخوف بغياب العنف المسلح، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، وتوفير فرص التعلّم والرعاية الصحية وفرص العمل.[2]

**إعادة التعريف النظري للأمن الدوليّ بعد أحداث 11 من سبتمبر 2011.**

مع نهاية القرن الماضي انتهت الحرب الباردة، وسقط نظام الثنائية القطبية في النظام الدوليّ، وبدأ تشكيل نظام عالميّ جديد انفردت الولايات المتَّحدة الأمريكية بقيادته وإعادة تشكيله، وقد جرى خلال تلك المدة الزمنية إعادة لتصنيف الأصدقاء والأعداء من جديد، إذ طرح الرئيس جورج بوش الأب في خطابه للشعب الأمريكي 1991 رؤيته لنظام عالميّ جديد أحادي القطبية.[3]

وعلى الرغم من مواجهة الولايات المتَّحدة الأمريكية لمصاعب اقتصادية كبيرة، إلا أن تلك المصاعب لم تثنيها عن الاستمرار في تبني سياسة القطب الواحد، ضمن إستراتجية وصفتها وزيرة الخارجيّة الأمريكية آنذاك **"مادلين أولبرايت"** أنها تقوم على المشاركة والتوسع، فبحسب تعبيرها "لا يمكن الاستغناء عن الدور العالميّ للولايات المتَّحدة؛ وبالتالي سنبقى نحتفظ بوجودنا في كل مكان تتطلبه مصالحنا" وقد تعززت هذه الرؤية بعد هجمات أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2011، التي دفعت الرئيس جورج بوش الابن لتبني سياسة "الضربة الوقائية"

---

[1]- رانيا حسين خفاجة، **مهددات الأمن الإنساني في القرن الإفريقي**، مجلة السياسة الدولية، العدد:212، 2018، ص ص 110-113.

[2]- علي زياد العلي، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**(القاهرة: مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017) ص ص 2017-2017.

[3]- نور الدين حشود، **الإستراتجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد2 ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013، ص 384.

واعتماد نهج "من ليس معنا فهو ضدنا"[1]، إ ذ شكل تحالفاً دوليّاً ضد الإرهاب، وكرّس سياسة التدخل والحرب والاحتلال في الشؤون الداخليّة للدول.

وعليه نستنتج أن بعد أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 تم إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبني سياسة الضربات الوقائية وحافظت السياسة الأميركية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دول مارقة ترعى الإرهاب وتهدد السلم والأمن العالمين بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد قادت هذه السياسة إلى وجود مفهوم جديد للأمن.

أما على صعيد الأسلحة الإستراتيجية، فإن التوجه الدولي العام هو ضبط مثل هذه الأسلحة، خصوصاً وأن اتفاقية ستارت2 START2 بين الولايات المتحدة وروسيا في العام 1993 قضت بتخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة عالية. وهناك تعاون روسي-أميركي لضبط الأسلحة النووية الموجودة في أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان على أن التفجيرات النووية المتلاحقة في الهند وباكستان، وامتلاك إسرائيل لمئات الرؤوس النووية، من العلامات البارزة على انتشار السلاح النووي وبقاء المخاطر المهدّدة للإنسانية.

[1]- زينب عبد العظيم، **الإستراتجية الأمريكية العالمية واستمر الحرب ضد الإرهاب**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، مجلة أمت في العالم، القاهرة،2017، ص 831.

## المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتنافس الأمريكي الصيني.

إن التنافس ظاهرة أساسية في العلاقات الدولية حظيت بإهتمام أكاديمي كبير من قبل باحثي ومنظري هذا الحقل المعرفي. ولهذا فان الباحث يجد نفسه أمام ثلاث نظريات ومقاربات تنتمي لحقل العلاقات الدولية هذه النظريات تمتلك تصورات مختلفة لظاهرة التنافس.

كما أن بروز العديد من التعقيدات في السياسية العالمية خاصة لفترة ما بعد الحرب الباردة جعل إمكانية فهم العلاقات الدولية بواسطة مقاربة واحدة أمرا مستحيلا، لأن كل مقاربة من مقاربات العلاقات الدولية تفسر الواقع من زاوية مختلفة، وعلية إذا أردنا تناول موضوع التنافس الأمريكي الصيني نجد العديد من النظريات التي يمكن الإنطلاق منها في تفسير ذلك.

فالواقعيون يرون أن التنافس الصيني الأمريكي يكون من خلال متغير المصلحة الوطنية للدولتين، أما اللبيراليون فهم يركزون على المعايير، والقواعد والقوانيين، والتعاون من أجل حل المشاكل وهم يرون أن الأمم المتحدة لها دور مركزي و أساسي، أما الماركسيون فإنهم يعتبرون أن التنافس الصيني الأمريكي يكون إقتصادي (غاز، بيترول)

بناءا على ماسبق قمنا بتقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب: المطلب الأول نتناول فيه النظرية الواقعية، والمطلب الثاني: نتناول فيه النظرية اللبيرالية، والمطلب الثالث: نتناول فيه النظرية الماركسية وهذا بالتركيز على أهم المبادئ التي تقوم عليها كل نظرية من هده النظريات في تفسيرها للتنافس الأمريكي الصيني وإنعكاساته على الأمن الدولي.

### المطلب الأول: رؤية النظرية الواقعية للتنافس الأمريكي الصيني.

تعود أصول الواقعية الكلاسكية إلى عقود ما قبل الميلاد بإعتبارها قائمة على فكرة القوة، ويعتبر كوتيليا **(Kotilia)** (312-296 ق.م) بالهند أول كتاب الواقعية السياسية في العلاقات الدولية، فقد كتب عندما كان وزيرا لدى الإمبراطور الهندي حول الحرب والتحالف ودور العوامل الجغرافية ومفهوم القوة، التي تقوم بها الدولة ومفهوم القوة ونظام توازن القوى[1]

ومن أبرز منظري الفكر الواقعي في العلاقات الدولية في القرن السادس عشر نيكولاي ميكيافيكلي **Niccolo Machiavelli** الذي ركز على فكرة القوة في كتابه "الأمير" 1532 **(The Prince)** الذي عرض فيه دور القوة في المحافظة على الملك وتوسيع نطاقه، بإضافة إلى ميكيافيلي، هناك توماس هوبز **Thomas Hobbes** الذي أكد في كتابه **The Leviathan**

[1] Colin Elman, ***Realism, In*** Martin Griffiths, **International Relations Theory for The Twenty First Centry(** New York: Routledge, 2007), p.18.

1651[1] على أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، ومن رواد هذه النظرية كذلك نجد كلا من كوينسي رايت، هانس مورغانتو، وستانلي هوفمان[2]

**من أهم المنطلقات التي قامت عليها الواقعية نجد:**

- **إعتبار السياسية الدولية صراعا من أجل القوة أو صراعا من أجل السلطة**: فالواقعيون يرفضون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الدول، ويرون أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، وحسب مورغانتو فإنه مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي دائما الهدف العاجل[3]
- **المصلحة**: هي جوهر السياسة عند الواقعيين خاصة هانس مورغانتو الدي إتخد مفهوم المصلحة الوطنية كوحدة لتحليل السلوك الدولي، فالدول لا تتصرف في المحيط الدولي إلا وفق ما تمليه عليها مصالحها الوطنية، وهذه المصالح يتفاوت مفهومها من دولة لأخري، فهناك من الدول من لم يتجاوز الحد الأدني من الأمن والسيادة والإستقرار، وبالتالي مصالحها الوطنية تتمركز حول قضايا الأمن، وحماية السيادة، وتحقيق الإستقرار، لكن هناك من الدول من تجاوزت هذه العقبات وهي بصدد البحث عن الهيمنة والنفوذ[4]
- **الفوضي**: بمعني عدم وجود أي إنتظام أو تدرج للسلطة على المستوى الدولي، أي غياب التراتبية في المجتمع الدولي أو لا وجود للسلطة فوق سلطة الدولة[5] وفي هذه الحالة لا تسمح فقط بحدوث حروب بل تجعل من الصعب جدا بالنسبة للدول الوصول إلى غايتها طالما لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة عليا بإمكانها فرض وسن القوانيين الدولية.
- **السياسة**: هي محصلة الصراع من أجل القوة والهيمنة والمصلحة القومية بين الدول ذات السيادة وبالنسبة للواقعيين فإن القوة هي تجميع لقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لتحديد سلوكها الخارجي، بمعني أن القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية[6]

---

[1] Paul Wilkinson, **International Relations A Very Short Introduction**( New York : Oxford University Press Inc,2007),p.2.

[2]– عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص138.

[3]- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"**، مرجع سابق، ص 59.

[4]– عامر مصباح، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص163.

[5]- ROBERT O. KEOHANE,***AFTER HEGEMONY :Cooperation and Discord in the World Political Economy*** ( New Jersey: Princeton University Press,1984),p.6.

[6]– مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية**(الجزائر: شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية، 2005)، ص 327.

- **توازن القوى**: يرتبط مفهوم توازن القوى كما حدده "هانس مورغانتو" بعنصرين أساسين يرتكز عليها هذا المفهوم:

- **الأول**: مادي ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوى حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية.

- **الثاني**: إدراكي خاص بتوافر إدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل، بإعتباره الوسيلة المثلي للحفاظ على الأمن، وحسب مورغانتو تعتمد القوى على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى حيث يرفض إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه وذلك لإيمانه بالإعتماد على الذات كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى[1]، وحسب رأي مورغانتو فإن توازن القوى لا يحقق السلام الدولي وإنما الإجماع الدولي هذا الأخير الذي يؤدي وظيفة توازن القوى[2]

- **طبيعة العلاقات بين الدول**: حسب الواقعيين مبنية أساسا على متغير القوة، إذ أن سلوكيات الدول تدفعها حوافز الحصول على مزيد من القوة والتنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة في ذلك وفي هذا المعني تكون القوة وسيلة وغاية في نفس الوقت[3]
- الواقعيون لا يعطون أي إهتمام لفاعلية المنظمات الدولية أو حتي بقائها، ذلك أن الدولة لديهم تمثيل المرجعية التحليلية الأولى بينما المنظمات الدولية قنوات لتمرير مصالح الدول وتنتهي صلاحيتها بإنتهاء الوظيفة المنوطة بها وفي نفس الوقت يعتبرها مورغانتو بأنه طالما يتطابق سلوك دولة ما مع قواعد السلوك الدي تمليه القواعد، فالحكومات تعمل دوما على الإلتفاف على القيود التي يفرضها القانون الدولي، بل إنها تعمل على توظيف هذا القانون لخدمة مصالحها، فيما يهم الدول في علاقتها ببعها ليست الإستفادة الجيدة من مختلف المحصلات وإنما مقاربة ذلك بالدول المنافسة من أجل تعظيم المكاسب النسبية[4]

إذا الواقعيون يعتبرون العلاقات بين الدول هي علاقات تصادم وإختلاف وليست علاقات تعاون وأن الإتصال والتعاون بين الدول سيزيد من فرص الصراع، وذلك فإن الدولة كفاعل وحيد عليها إنهاء الإتصال أو تقليصه مع غيرها من الوحدات الأخرى.

---

[1]– عبد الجليل زيد المرهون،"**الخليج وخيارات التوازن الإستراتجي: نمط المعيقات البنيوية**"، جريدة الرياض، العدد 13962،(ديسمبر 2006)، ص10.

[2]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية** ،مرجع سابق، ص 160.

[3]- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"**، مرجع سابق، ص 61.

[4]– عادل زقاغ، **المنظمات الدولية والإقليمية ومنظورات العلاقات الدولية**، محاضرات قدمت لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية في مقياس المنظمات الدولية والإقليمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

**المطلب الثاني: رؤية النظرية الليبرالية للتنافس الأمريكي الصيني.**

أول نقطة يمكن ملاحظتها حول الليبرالية هي أنها مذهب له تقاليد عريقة، فجذور معظم الأفكار الليبرالية يمكن إيجادها في الليبرالية الكلاسكية، وقد ظهرت مع كتابات **أدم سميث**، وسيطرت كايديولوجيا على الفكر السياسي والاقتصادي من القرن الثامن عشر، والتاسع عشر خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1] ويعد كل من أدم سميث **(Adam Smith)**، ودافيد ريكاردو **(David Ricardo)**، جون ستيوارت ميل **(J.S.Mill)**، جاك هوبسون **(J.A.Hobson)**، جون ما ينرد كينز **(J.M.Keynes)**، دافيد متراني **(David Mitrany)**، فريدريك هايك **(Friedrich Hayek)**، جاك جالبرايت **(J.K.Galbraith)**، ميلتون فريدمان **(Friedman Milton)**، روبرت كيوهان **(Robert Keohane)**، من أبرز الاقتصاديين السياسيين البارزين المؤثرين ضمن التيار الليبرالي، و تنقسم إلى تيارين:

- أنصار التدخل الادني للدولة في الاقتصادية ومبدأ "دعه يعمل دعمه يمر"، ومبدأ التجارة الحرة ويمثله: سميث، ريكاردو، هايك، وفريدمان.
- أنصار التدخل الواسع للدولة في الاقتصاد محليا ودوليا ويمثله: هويسون، كينز، جالبرايت، كيوهان[2]

يرفض الليبراليون رأى الواقعيين القائل بأن الحرب هي الشرط الطبيعي للسياسة العالمية، كما أنهم يشككون أيضا في الرأي القائل:"أن الدولة هي الطرف الفاعل في مسرح السياسة العالمية" برغم من أنهم لا ينكرون أهمتها، غير أنهم يعتبرون الشركات متعددة الجنسيات والأطراف الفاعلة التي تتخطي الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية، والمنظمات الدولية، فئات ذات أهمية بالغة على صعيد بعض ميادين القضايا في إطار السياسة العالمية[3]

ينطلق أنصار البردايم الليبرالي في تفسيرهم للعلاقات الدولية بناءا على العديد من الافتراضات أهمها:

- يرى الليبراليون أن الدولة ليست فاعلا وحدويا **(unitary actor)**، بل الأشخاص والجماعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية، حيث أن حاجيات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة[4]

---

[1]– عامر مصباح، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** ،مرجع سابق، ص 302.

[2]- Spyros Economides&Peter Wilson, The ***Economic Factor In International Relations*** (London: New York: I.B.Tauris Publishers,2001),p.16.

[3]– جون بيلس، ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**(الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث، 2004 )، ص 08.

[4] -Andrew Moravscik,"***International Relations Theory :Scientific Assessement***",In :Colin Elman&Miriam Elman Ferduis,***Progress in International Relations Theory:Appraising The Field***(London :Cambridge,2003),p.161.

- يميل الليبراليون إلى إعتبار الدولة مجموعة من المؤسسات البيروقراطية لكل منها مصالحها الذاتية، وليس في إعتبارها عنصر فاعلا فريدا أو موحدا، لهذا لا يمكن أن يكون هناك شئ من قبيل المصلحة الوطنية في هذا السياق لأنها لا تمثل سوى ما ينجم عن سيطرة المنظمات البيروقراطية على عملية إتخاد القرار ذاخل بلد ما[1]
- يؤكد الليبراليون أن الأفراد على إختلاف مستوياتهم الإجتماعية يحددون أدوارا مادية ومعنوية وخيارات معينة بخصوص مستقبل "دول العالم"، تدفعهم للمقايضة السياسية والعمل الجماعي، والبديهية المركزية هي أنه لا يمكن فهم ممارسات القوة أو الترويج للعمل الجماعي بين الدول مالم يتم فهم الغايات الإجتماعية الأساسية التي تسعي الدول لتحقيقها[2]
- فيما يخص العلاقات بين الدول يشدد الليبراليون على فرض التعاون وتصبح المسألة الكبري هنا هي تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه، أما بالنسبة إلى المصالح الوطنية فإن اليبراليون لهم نظرة أرحب بكثير من المنظور العسكري، فهم يؤكدون هنا على أهمية المسائل الإقتصادية والبيئية والتكنولوجية، وهم يرون أن النظام في السياسة العالمية لا ينطلق من ميزان القوى بل من تفاعلات الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تشمل القوانين والأعراف المتفق عليها والنظم **(Regimes)** الدولية والقواعد المؤسساتية[3]
- يؤكد أنصار التيار الليبرالي أن القوة العسكرية مهمة ولكن ليس هي كل شئ كما يقول الواقعيون والنظام لايبرز من خلال توزان القوى ولكن من التفاعل بين العديد من الأعمدة الحاكمة للترتيبات والقوانين المصاغة والمعايير المتفق عليها، والنظم الدولية والقواعد المؤسساتية، واليبراليون لايعتقدون أساسا أن السيادة مهمة في ممارسة كما يعتقد الواقعيون بأهميتها[4] ، فقد تكون الدولة ذات سيادة من الناحية القانونية لكن عليها واقعيا أن تتفاوض مع جميع أنواع العناصر الفاعلة الأخري، لتجد في النتيجة أن حريتها في العمل كما كانت تشتهي قد تقلصت إلى حد خطير والإعتماد المتبادل بين الدول في نظر الليبراليين ميزة مهمة في السياسة العالمية[5]
- كما يؤكد الليبراليين على ضرورة الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية والمطالبة بنشر الأنظمة السياسية[6] والتي يؤدي إلى أن مسائل الحرب والسلم سوف تبقي دائما حبيسة جماعة سياسية صغيرة أو النخب العسكرية كما هو الحال في الأنظمة الشمولية، وبدلا من ذلك القادة

---

[1]- جون بيلس، ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية** ،مرجع سابق، ص ص 8-9.

[2] - Andrew Moravscik, ***Op.Cit***, P.161

[3]- جون بيلس، ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية** ،نفس المرجع ، ص9.

[4]– مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية** ،مرجع سابق، ص ص 337-338.

[5]- جون بيلس، ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية** ،مرجع سابق، ص9.

[6] - John MacMillan, ***Liberal internationalism***, In: Martin Griffiths International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction (New York: Routledge, 2007) p.29.

سوف يهتمون بالرأى العام الذاخلي الدي يستطيع أن يتصرف لإيقاف أي تحرك نحو نزاع دولي أو نشوب أى عداءات[1]

- أذا التيار الليبرالي خاصة المؤسساتي يحاول الإجابة عن سؤال: كيف يمكن ترقية التعاون الدولي من خلال إيجاد مؤسسات دولية تناط بها وظائف تعجز الدول منفردة القيام بها، والتغلب على المشكلات التي تعرقل العمل الجماعي، إذ أن نمو الإعتماد المتبادل الدي يركز عليه كل من **"كيوهن"** و**"ناي"** ساهم في ظهور تحديات مشتركة للإنسانية في مجلات الأمن، كمنع إنتشار الأسلحة النووية، كذلك في ميدان البيئة كمكافحة التلوث ومعالجة ظاهرة الإحتباس الحراري والصحة، إن مثل هذه التحديات والمشكلات وغيرها يستحيل على الدول منفردة معالجتها فلابد من إيجاد إطار لتنسيق الجهود بغية إتخاد خطوات ملائمة، وفي هدا الصدد تعتبر المنظمات الدولية قناة تساهم في تذليل العقاب أمام العمل الجماعي، فضلا عن ذلك فهي تقلص من حدة الشكوك المتبادلة[2]
- النظرة المختصرة للفكر الليبرالي أدت إلى بروز عدد من المفاهيم والأفكار والمنظمات التي تؤثر مباشرة في نظرة التعددية التي تتضمن فكرة أهمية الفرد والمستويات الإجتماعية في التحليل والتفكيك وعدم وحدة الدولة المجزأة إلى عناصر جزئية وإعلان الإرتباط بين الإقتصاديات الدولية والسياسية، ودور الرأي العام وأهمية القانون الدولي والمنظمات، وقدرة القادة في التعلم من الأخطاء التاريخية والكوارث[3]

---

[1]– عامر مصباح، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** ،مرجع سابق، ص304.
[2]– عادل زقاغ، **المنظمات الدولية والإقليمية ومنظورات العلاقات الدولية**، مرجع سابق.
[3]– عامر مصباح، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** ،مرجع سابق، ص 305.

**المطلب الثالث: رؤية النظرية الماركسية للتنافس الأمريكي الصيني.**

تطورت الماركسية شأنها شأن الليبرالية على نحو ملحوظ منذ أن أرسى أفكارها الأساسية كارل ماركس **(Karl Marx)** وفريدريك إنغلر **(Friedrich Engels)** في منتصف القرن التاسع عشر، وقد طرأ تغيرا على تفكير ماركس أثناء حياته وكانت نظرياته دائما عرضة لتأويلات متضاربة، ومع أن ماركس كان يعتبر الرأسمالية إقتصادا شاملا فإنه لم يطور مجموعة منتظمة من الأفكار بشأن العلاقات الدولية، وألقيت هذه المسؤولية على عاتق الجيل اللاحق من المؤلفين الماركسين[1]

المنطلق الأساسي للمقاربة الماركسية هو أن كل تاريخ المجتمع البشري هو تاريخ صراع بين الطبقات[2] ، كما جاء ذلك في البيان الشيوعي لعام 1848 والصراع يأخذ أشكالا عديدة (الصراع السلمي، والصراع العنفي، والصراع السلبي، والصراع الإيجابي)، كما يحدث الصراع على مستويات محلية وإقليمية وعالمية[3]

يعتبر الماركسيون أن المجتمع الدولي هو دول متساوية وذات سيادة، والدول ما هي في الواقع إلا حروب ونزاعات ومنافسات بين الطبقات الاجتماعية الحاكمة في عهد الرأسمالية الطبقية البورجوازية الرأسمالية هي التي تسيطر على الدولة الرأسمالية، هذه الطبقة تستخدم جهاز الدولة لاستغلال الطبقات الاجتماعية الرأسمالية العالمية، وخلف هده المنافسات بين الدول تكمن صراعات على مصالح اقتصادية طبقية[4]

تسعي الماركسية عبر العديد من مفكرها: كارل ماركس، إنجلز، لينين، روزا لكسمبورغ، هوبسون...إلخ إلى إحداث تغيرات جدرية من خلال نشر أيديولوجيتها في كافة أنحاء العالم ولدلك تصف الماركسية ضمن المنظور الثوري للعلاقات الدولية **Revolution Paradigm** ، فهي تصور شامل للعالم وتريد تغيره بما يتماشي والمعتقدات الماركسية- اللينية التي تصبو إلى تحقيق عالم شيوعي خال من الصراع الطبقي[5]

يعتبر الفكر الماركسي عموما أن السياسة العالمية ما هي إلا استمرار للسياسة الوطنية باعتبار أن أطراف اللعبة في الحالتين هم مالكو رأس مال وقد عبرت روزا لولكسمبورغ عن

---

[1]– روبرت غلبين، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، تر:مركز الخليج للأبحاث(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 56.

[2]-ANDREW LINKLATER, "**Marxism",**In: Scott Burchill(ed) and others, ***Theories of International Relations***( New York: PALGRAVE MACMILLAN,3ed,2005),p.112.

[3]– مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية** ،مرجع سابق، ص67.

[4]– علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية** ،مرجع سابق، ص 147.

[5]– عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية** ،مرجع سابق، ص ص 193-194.

هذا الأمر عندما تناولت السياق التاريخي لتطور الرأسمالية وطبيعتها الجشعة و التناقضية بتأكيدها على ثلاثة مظاهر تاريخية[1]

- حدوث تسابق هائل لإحتلال المنافد الإقتصادية بدا بالكشوف الجغرافية في النصف الثاني من القرن 15، وقيام النزعة الوطنية في أوروبا خاصة فرنسا خلال القرن الثامن عشر.
- حدوث مواجهة بين الدول الراسمالية من أجل بناء إمبراطورية إستعمارية ضرورية لتموينها بالمواد الأولية (صراعات) من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر في أوروبا وخارجها.
- تم تحول هده النزاعات المستمرة بين القوى الإستعمارية التي تتناقض مصالحها الوطنية إلى مواجهة مباشرة (القرن الـ 20، والحربين العالميتين، ومابعد الحربين إلى غاية اليوم)[2]

هناك العديد من الكتاب الدين تأثروا بالفكر المارسي مثل: **بيرجالي P.Djalée**، صاحب كتاب **"نهب العالم الثالث"**، وشارل بتلهايم **C.Bettelbeim**، و **نيقوسي بولانتزاس Nicos Poulanitzas**، و **سمير أمين S.Amin** وكتابه "**التطور اللامتكافئ**"، وبالنسبة لهؤلاء ليس ثمة سوقين عالميتين: السوق الرأسمالية والسوق الإشتراكية وإنما سوق واحد هي النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي وأن المركز المتطور يستغل المحيط المتخلف عن طريق التقسيم العالمي للعمل الدي يخضع لعقلانية خاصة[3]

جاء المنظور النيوماركسي أو نظرية التبعية **Depence Theory** لتعبير عن تلك الظروف التي كانت تعيشها دول العالم الثالث إنطلاقا من فكرة النظام الرأسمالي العالمي مقسمة بدلك العالم إلى دول المركز (الدول الصناعية)، ودول المحيط (دول العالم الثالث)، مختصرة العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة وتبعية بين أطرف غير متكافئة على جميع الأصعدة.[4]

---

[1]-Milja Kurki , "***Karl Marx***",in : Jenny Edkins and Nick Vaughan-Williams, ***Critical Theorists and International Relation*** ( New York : Routledge,2009),p.247-

[2]- مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية** ،مرجع سابق، ص 68.

[3]- نفس المرجع، ص 66.

[4]- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية** ،مرجع سابق، ص 210.

**خلاصة:**

من خلال ما قمنا به من دراسة في الفصل الأول و المرتبط بالجانب ألمفاهيمي والنظري يمكن التأكيد على العديد من النقاط:

- أن مصطلح التنافس في العلاقات الدولية يتميز عن كثير من المصطلحات في مجال الدراسة في العديد من الأمور، إلا أن المصطلح الأقرب إلى معنى التنافس هو الصراع، حيث نجد الكثير من الدارسين يستخدمون التنافس و الصراع للإشارة إلى نفس المعنى،و ذلك بالنظر للصعوبة في تحديد الاختلاف بينهما.

- أما بالنسبة لمصطلح الأمن الدولي فقد شغل هذه الأخير أجندة العلاقات الدوليّة منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الراهن، حيث بدا أن المفهوم تتجاذبه عدة متناقضات، منها ما يربطه بأمن الدولة وأهميّة تحقيق توازن القوى، ومنها ما يربطه بأمن المجتمع الدوليّ أين بدا البحث في مصادر التهديد للأمن الدوليّ، سواء من قبل الحكومات المستبدة أم من قبل الجماعات الإرهابيّة، أو من قبل الدول الخارجة عن القانون الدوليّ (الدول المارقة) التي تمارس الانتهاك الشديد لحقوق الإنسان وتهدد السلام العالميّ أمرا هاما لا بد من وضع القواعد القانونيّة المنظّمة له دوليّاً.

- ومن ناحية أخرى اختلف الباحثون حول الإقرار بطبيعة البيئة الدوليّة القائمة، هل هي صراعية أم تعاونية، فمن وجدها بيئة صراعية جعل من الاعتداء أمرا مبررا لغايات أمنيّة، وهؤلاء هم أنصار فكرة نظام **توازن القوى**، وفي حين وجدها البعض تتضمن انسجاماً نسبياً في المصالح، وهؤلاء هم أنصار فكرة نظام **الأمن الجماعيّ** ، مما الإقرار بمسألة الاعتداء، و رأي فيها انتهاكاً للمنظومة الفكرية ذاتها، وفي ضوء هذا هذه لا يمكن للأمن الدوليّ أن يتحقق حالياً بالوسائل العسكريّة فقط، كما أنه لا يقتصر على أدوار القوى العُظمى فقط، لا بل يشمل الدول الصغرى، إذ إن هناك العديد من المشكلات الكبرى التي تتجاوز تتجاوز قدرات الدول، منها ما يتعلق بالفقر والبطالة وتكافؤ الفرص والتلوث البيئي، والنمو السكاني، والإرهاب، واللجوء، والأمراض، وشح الموارد، وإعادة توزيع الثروة، وتحقيق العدالة بين فقراء العالم وأغنيائهم، وهذه يعدُّها بعض الباحثين من أهم اعتبارات **"نظام الأمن العالميّ"** في الوقت الراهن الذي بات يتضمن جوانب تعبّر عن الأمن الإنسانيّ بوصفه معطًى مهما فيه، وبحيث يعبّر عن سعي المجتمعات لضمان حقها في البقاء، مما قد يؤدي إلى تدني احتمالات الضرر بأي من القيم الإنسانيّة المكتسبة.

- أن كل نظرية أو مقاربة في العلاقات الدولية التي استخدمناها لتحليل التنافس الأمريكي-الصيني في الشرق الأوسط لها نظرتها الخاصة في تفسير هذا التنافس انطلاقا من فرضياتها

ومنطلقاتها الخاصة بها، و بذلك فإنه لا يمكننا القول بأن هناك نظرية واحدة يمكن الاعتماد عليها لتقديم تفسير شامل و نهائي للتنافس الأمريكي-الصيني على اعتبار أن هناك العديد من المحددات و الضوابط التي تتحكم في توجهات كل دولة تتطلب وجود أكثر من مقاربة أو نظرية لتفسيرها.

# الفصل الثانـي:

# التنـافس الصينـي الأمريكي في المجالين الاقتصادي والعسكري.

**المبحث الأول: مؤهلات وبنية الاقتصاد والقوة العسكرية الصينية.**

**المبحث الثاني: مؤهلات وبنية الاقتصادية والقوة العسكرية الأمريكية.**

**المبحث الثالث: آليات وطرق التنافس المستخدمة بين الصين والولايات المتحدة.**

**الفصل الثاني: التنافس الصيني الأمريكي في المجالين الاقتصادي والعسكري.**

من أجل دراسة التنافس القائم بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية يجب التساؤل حول ماهية المؤهلات التي يمتلكها كل منهما للتنافس؟ ومن هذا وجب دراسة كل من المحدد الاقتصادي والعسكري ودورها في صعود كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية كقوتين اقتصاديتين وعسكريتين متنافستين، ووفقا لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول**: نتناول فيه مؤهلات وبنية الاقتصاد والقوة العسكرية الصينية.

**المبحث الثاني**: نتناول فيه المؤهلات وبنية الاقتصاد والقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

**المبحث الثالث**: نتطرق فيه إلى آليات وطرق التنافس في المجالين الاقتصادي والعسكري بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

يهدف هذا الفصل إلى اكتشاف مدى قوة كل من البعد الاقتصادي والعسكري لدى الدولتين السالفة الذكر، مما سيدفع إلى قياس قدرة كل منهما على المضي في هذا التنافس مستقبلا، تجاه بعضها البعض.

## **المبحث الأول: مؤهلات وبنية الاقتصاد والقوة العسكرية الصينية.**

يعتمد التقدم الصيني وتأثيره على النظام الدولي على عدة مرتكزات تكون فعالة ومؤثرة في سلوك الآخرين خارجيا والدي يقترن مع أهداف سياستها الخارجية من أجل ضمان وتحقيق مصالحها وأهدافها القومية.

بعد نهاية الحرب الباردة حثثت تغيرات وتحولات مفاجئة أخلت بتوازن القوى في النظام الدولي و انهيار الاتحاد السوفيتي و بروز الولايات المتحدة وتربعها على قمة الهرم الدولي مع فرض هيمنتها شبه المطلقة، الأمر الذي أدى إلى بروز قوى جديدة وأهمها القوة الاقتصادية (الصين) لتدخل هذه الأخيرة ضمن سباق التنافس والتأثير على الساحة الدولية مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عملة الصين على تطوير قدراتها في كافة الجوانب (الاقتصادية، العسكرية، وحتى التكنولوجية والعلمية)، وظهورها كقوة فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية.

فالصين بعد نهاية الحرب الباردة سعت إلى تطوير مقومات القوة الشاملة والقدرات الصينية بعد مرحلة الحرب الباردة مقارنة مع المرحلة السابقة التي عرفت بها الصين بمحدودية الإمكانيات التي تمتلكها، وانسجاما مع متطلبات مرحلة ما بعد الحرب الباردة والمتغيرات التي طرأت عليها وظهورها كقوة مؤثرة في الساحة الدولية، حيث أدركت الصين أن القدرة التأثيرية لها لا تتمثل بما تمتلكه من قدرات اقتصادية فحسب وإنما ضرورة تطوير قدراتها في كافة المجالات.

وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

**المطلب الأول**: نتناول فيه القدرات الاقتصادية الصينية.

**المطلب الثاني**: نتناول فيه القوة العسكرية والأمنية الصينية.

## المطلب الأول: القدرات الاقتصادية الصينية.

إن مراجعة سجل التطور التاريخي للقوى الاقتصادية والسياسية العالمية، يشير إلى أن العالم شهد تحولين رئيسين للقوى العالمية خلال القرون الأربعة المنصرمة، إذ يتمحور الأول في صعود القارة الأوروبية في القرن السابع عشر لتصبح قوة عظمى في العالم، ويتمحور الثاني في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر، عندما أصبحت القوة الأولى عالميا في المجالات (عسكرية، والاقتصادية، والسياسية)، والتفرد في قيادة العالم، إلا أن نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين شهد العالم صعود قوة سياسية واقتصادية جديدة، ألا وهي الصين التي تمتلك من القدرات ما يؤهلها لتصبح قوة فاعلة في النسق الدولي ومؤثرة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في العالم وما يجعلها مؤهلة لتغير موازين القوي في المستقبل[1]

### أولا: القدرات الاقتصادية الصينية الداخلية.

لقد أرست الصين بنيتها التحتية الاقتصادية تحت القيادة المأوية، الذي مكنها من تحقيق انطلاقتها الاقتصادية، ثم جاءت سياسات الإصلاح والانفتاح مع تولي **"دينغهيساو بينغ"** الحكم في عام 1978، والذي رفع شعار **"الخيار الجديد"** يهدف إلي بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية، لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية (القوة الاقتصادية الأولى عالميا) حيث بدأ الاقتصاد الصيني يتخطي مراحل سريعة باتجاه صدارة الاقتصاد العالمي، من أجل تحقيق نتائج مبهرة خاصة معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجدب الاستثمار الأجنبي المباشر، محتلا أماكن بلدان كبري منافسة له، وهذه المؤشرات جعلت بعض التحليلات والآراء تذهب إلى أن القرن الحالي يصبح قرنا صينيا.[2]

خلال عهد الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي استندت السياسة الاقتصادية الصينية على تفكيك القيود الاشتراكية باتجاه الرأسمالية (أي الجمع بينهما تحت مسمي تجربة اقتصاد السوق الاشتراكي)، مستندة على أسلوب التجربة في قطاع معين أو جزء من قطاع، ومن بعدها يتم تعميم التجربة على باقي القطاعات.[3]

---

[1]– علي شلبي مغاوري ، **الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة- مصر، العدد: 167، 2007، ص ص 80-81.

[2]– نفس المرجع ، ص 80.

[3]– مني يونس حسين، **دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب في الصين للأعوام (2001-2009)**، مجلة بحوث عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العددان 53-54، 2011، ص 130.

مع بداية النهضة الاقتصادية الصينية تعرضت هذه الأخيرة إلى حالة من التلكؤ من خلال فشل سياسة المشي على القدمين والعجز في عملية الادخار المالي الذي تسبب بعرقلة الاقتصاد الصيني أنداك مما أدى إلى إعادة النظر فيها وعزم الحكومة الصينية في إيجاد إجراءات صارمة تمحورت حول[1]:

- إلغاء القرارات المركزية ونقلها إلى الحكومات المحلية.
- السماح بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتشجيع الإنتاج التصديري.
- فتح الأسواق السلعية وإلغاء التخطيط المركزي، ولاسيما التشديد على دور السياسة النقدية والمالية في عمل المشاريع الاقتصادية ألكبري.
- إدخال أنظمة جديدة وأهمها (نظام الحوافز في العمل لتطوير العمل الإنتاجي، نظام يقلل الفوارق بين الريف والمدينة، نظام المشتريات للمشاريع الصغيرة الأسرية).
- فتح الاقتصاد الصيني أمام الاستثمار الأجنبي، من أجل الاستفادة تكنولوجيا وماليا.
- إعادة ضبط العلاقات النسبية بين التراكم المالي والاستهلاك لتحقيق التوازن من خلال تطوير المدخرات المحلية، وسحب الفائض من الأيدي العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، وتشجيع الحكومة الصينية لنظام الادخار أي رفع سعر الفائدة، إضافة إلى الإصلاحات المصرفية الأخرى لتطوير الائتمان والادخار لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مما شكل ذلك مؤشرا لتطوير الاقتصاد الصيني.

وبناءا على ذلك فان بوادر الإصلاح الاقتصادي بذات في المناطق الريفية، لتحقيق التنمية في القطاع الزراعي بوصفه العمود الفقري لهيكل الاقتصاد الصيني، وإن الهدف الأساسي من الإصلاح يكمن في رفع مستوى المعيشة للشعب الصيني الذي يقدر عدد سكانه بـ:1.416.080.000 نسمة مما شكل حافزا لقادة الإصلاح في وضع برنامجا تنمويا واسع النطاق للمناطق الحضرية عام 1984 الذي يضمن نقل إدارة المشاريع الحكومية من أيدي أشخاص هم مجرد منفذي للوائح الحكومية إلى أشخاص فاعلين يتمتعون باستقلال اقتصادي، فضلا عن تحملهم المسؤولية الكاملة عن أدائهم الاقتصادي، وبدوره يتيح للحكومة التفرغ لسيطرة على الاقتصاد الكلي وفتح الأسواق وتطويرها[2]، مما شكل دافعا حول تنشيط المنظومة الاقتصادية الصينية والنهوض بها إلى أبعد مراحل متقدمة.

لما سبق تمكنت الصين من تنفيذ جميع الوسائل التي تؤدي إلى إصلاح القطاع الزراعي، وما تبعها من إصلاحات في القطاع الصناعي، من خلال إستراتجية وسياسات تبقي الدولة في

---

[1]– نفس المرجع، ص ص 130-131.

[2]– وي وي زانج، **الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية**، دراسات علمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، العدد: 11، ط1، 2001، ص 12.

موقع الموجه لمبادرات الإصلاح، وفق منهجية تجريبية براغماتية تربط على مستوى تطبيق صيرورة التحول الاقتصادي بنجاحات بينية، تبرر السير نحو إصلاحات اقتصادية أكثرا عمقا وأبعد مدى.[1]

ونظرا لنجاح الإصلاحات الصينية، رأت الحكومة من الضروري توسيع هذا النجاح إلى مراحل أكثر تطورا من خلال الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال إقامة مشاريع مشتركة مع الاستثمار الأجنبي في الأقاليم الساحلية، الذي بدوره يشكل القوة الرئيسية في دفع عجلة نمو الاقتصاد الصيني، علاوة على ذلك بدأت الصين في المشاركة في الاقتصاد العالمي وانضمامها إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عام 1980[2]، فقد تبنت إستراتجية تطوير نشاطات القطاع الخاص، إذ لجأت الحكومة الصينية إلى مبدأ المقاربة التدريجي في الانفتاح على العالم الخارجي، بتوجيه مناطق معينة تتوفر فيها شروط ملائمة تنسجم مع الاندماج في السوق العالمية، فضلا عن تطوير قدراتها الاقتصادية على المنافسة في هذه الأسواق،ففي عام 1980 أنشأة أربعة مناطق اقتصادية (تزماين، سيترن، زوهاي، سانتو) منفتحة اقتصاديا على العالم الخارجي وفي عام 1985 تطورت هذه الرؤية لتشمل 14 منطقة اقتصادية لتشكل بدورها حزام حدودي طويل منفتحا على العالم الخارجي شاملا مدن وموانئ ساحلية[3]، ومن هذا المنطلق برز تأثير التخطيط الاستراتجي على الأداء الداخلي للصين الذي ساهم في نمو القوة الاقتصادية الصينية واستقطاب رؤوس الأموال الاستثمارية والتطور التكنولوجي فضلا عن تزايد اعتماد الصين على التجارة الخارجية.

**الجدول الأول(1)**: مسيرة الانفتاح الاقتصاد الصيني (1978 إلى 2015)

| الفئة | 1978 | 1985 | 1990 | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 5.2 | 14.7 | 14.8 | - | - | - | 14.3 | - |
| الصادرات | 4.7 | 9.5 | 17.1 | - | - | - | 29.3 | - |
| إجمالي الواردات والصادرات | 9.9 | 24.2 | 31.9 | 38.4 | 39.4 | 95.4 | 43.6 | 41.5 |

**المرجع:** طاهر حمدي كنعان وحازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط1، 2016 .

[1]– طاهر حمدي كنعان وحازم تيسير رحاحلة، **الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط1، 2016، ص 157

[2]-**Focus Economics,Economic Forecasts from the World's Leading Economists, China Economic Outlook, 2018,p2.**

[3]- طاهر حمدي كنعان وحازم تيسير رحاحلة، **الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية**، مرجع سابق، ص ص 191-192.

هذه التجربة الاقتصادية الصينية شكلت تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني حيث انعكست بشكل إيجابي في:

- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع دخل في الصين.
- تحقيق قفزات عالية في النمو الاقتصادي المستمر لما أصبح يتمتع به من قدرات ذاتية (معدل الادخار، الاستثمار، الفائض التجاري، التجارة الحرة)، ليشكل المحرك الكامن للنمو والتقدم[1]

**جدول رقم(2):**

**مؤشرات الناتج المحلي ومستوى الدخل الفرد في الصين للسنوات (2000-2017).**

| التصنيف | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي (GDP) | 1.211 | 2.280 | 6.101 | 10.920 | 12.241 |
| معدل النمو الاقتصادي (%GDP) | 8.4 | 11.3 | 10.3 | 6.7 | 6.9 |
| متوسط دخل الفرد | 2379 | 4102.4 | 7544 | 7.948 | 8.8.6 |

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد:

**Source:IMF, World Economic Outlook, 2011.**
**Source: Focus Economics,Economic Forecasts from the World's Leading Economists, China Economic Outlook, 2018, p3. Link:**
**https://www.focus-economics.com/countries/china**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الاقتصاد الصيني شهد نمو اقتصاديا وهذا بسبب:

- الصادرات المزدهرة والاستهلاك المرن.
- الاستثمارات الخارجية الواسعة.
- انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، حيث أدى ذلك إلى دعم كبير للتجارة الصينية عبر العالم[2]
- تدفق للرؤوس الأموال والاستثمارات عليها.
- دخولها في منافسة عالمية مارطون مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- توجه الكثير من البلدان العربية والخليجية والإفريقية نحو الصين، إذ بلغ عدد العمال والخبراء الصينيون بـ أكثر من 475 ألف وهم يعملون في مشاريع تنفذها شركات صينية خارج البلاد[3].

---

[1]- مني يونس حسين، **دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب في الصين للأعوام (2001-2009)**، مرجع سابق، ص 135.

[2]- **China Economic Outlook, 2018,op.cit, p3.**

[3]- مغاوري شلبي علي، **الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج**، مرجع سابق، ص 38.

وتزامنا مع نشوب الأزمة المالية التي عصفت بالعالم في عام 2008، والتي أدت إلى انهيار اقتصاديات الكثير من الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الغربية إلا أن تفوق الاقتصاد الصيني أنقد الصين من تداعيات الأزمة بشكل أفضل من معظم البلدان الأخرى، فقي نوفمبر 2008 كشف مجلس الدولة الصيني عن حافز قدره 04 تريليون يوان صيني (585 مليار دولار أمريكي)، في محاولة لحماية البلاد من سؤ أثار الأزمة المالية، الذي حفز النمو الاقتصادي الصيني من خلال مشاريع الاستثمار وبالمقابل خرجت الصين من الأزمة المالية بوضع جيد، يصاحبه نمو الناتج المحلي فوق 09% وانخفاض معدل التضخم المالي، ومع ذلك فإن السياسات التي نفدت خلال الأزمة لتعزيز النمو الاقتصادي، أدي إلى تفاقم اختلال الاقتصاد الكلي في البلاد، لاسيما فقد شكل برنامج تحفيز الاستثمار واستهلاك الأسر المنخفض نسبيا في معالجة هذه الاختلالات[1]

ونتيجة لتكريس جهود الحكومة الصينية في تطوير منظوماتها الاقتصادية بشكل مستمر والذي بدوره اعتمدت على الاستثمارات الأجنبية، حيث سجلت تلك الاستثمارات رقما قياسيا في عام 2012 إذ بلغت 196 مليار دولار، حيث يشكل هذا الرقم أكبر حجم من الاستثمارات تتلقاها دولة واحدة في ذلك العام، متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما احتلت المرتبة الأولى في هذا المجال والذي بلغ حجم استثماراتها في تلك السنة 168 مليار دولار، أي أقل بـ 28 مليار دولار عن الصين، وفي عام 2014 شهد الاستثمار الصيني زيادة نحو 14 مليار دولار عن السنوات السابقة 2012 و 2013[2]، وفي مطلع عام 2018 أعلنت الحكومة الصينية عن إجراء بعض التغيرات في برنامجها الاستثماري من أجل جدب الاستثمارات الأجنبية بشكل واسع، من خلال زيادة الانفتاح السوق وتبسيط شكليات تسجيل الشركات الاستثمارية في الصين[3] مما أدى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي في الصين بنسبة (2.3 %) عن النسبة السابقة ليصل إلى 81.8 مليار دولار أمريكي.[4]

شهدت الصين تطورا ملحوظا في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية تأثرت وأثرت إلى حد كبير في مختلف المؤشرات الاقتصادية عالميا ومحليا ونظرا لثقل أهميتها في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتوقف الإنتاج بأغلب البلدان التي انتشر فيها فيروس كورونا، جعل الصين تغتنم هذه الفرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية لتوسيع حصتها من السوق وبالتالي أصبحت الصين

---

[1]- **China Economic Outlook, 2018,op.cit, p1.**

[2]– عبد القادر دندن، **الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية: دراسة ميدانية (الصين)**، (عمان: الأردن، ط1 ،مركز الكتاب الأكاديمي ، 2015)، ص 71.

[3]- **New Rules On Foreign Investment In China – 2018, Plmj Network your Lusophone Partner, AUG 2018, p2.**

[4]- **China Foreign direct investment 1997-2018, Trading Economics, 2018. Link:** https://tradingeconomics.com/china/foreign-direct-investment

المصدر العالمي ورئيس للأقنعة، وأجهزة التنفس، وبدلات الواقية، وخلال شهر مارس 2020 كسبت الصين 1.4 مليار دولار أمريكي من مبيعات المواد الطبية للخارج أي ما يقارب 04 مليار قناع، وأكثر من 37 مليون بدلة واقية، وأكثر من مليوني مقياس حرارة، بإضافة إلى أجهزة تهوية ومجموعات اختبار إلى الخارج.

مما سبق فإن أنشار فيروس كورونا كان له أثار على الاقتصاد الصيني:

- الاقتصاد الصيني الذي كان يمثل 11.72% من معدل النمو العالمي انكمش بنسبة 6.8% في الربع الأول من عام 2020، بعد نمو بنسبة 6% في الأشهر الأخيرة من سنة 2019، هذا المعدل يمثل أكبر انكماش للنتاج المحلي مند عام 1992، مما يعكس الضرر الشديد عن تفشي فيروس كورونا **(COVID19)**، ونتيجة لقيام السلطات الصينية بفرض إجراءات الوقاية الصحية على جميع الأنشطة التجارية غير الضرورية انخفض القطاع الصناعي بنسبة 9.6%، والخدمات بنسبة 5.2%، وقطاع التعدين 3.2%، ومبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية بنسبة 16.1%، وإنتاج السيارات بنسبة 44.6%.
- ارتفاع قياسي في معدل البطالة ليصل خلال شهر فيفري 2020 إلى 6.2 %
- تقلص الفائض التجاري للصين بشكل حاد إلى 19.9 مليار دولار أمريكي في مارس 2020، حيث انخفض احتياطي النقد الأجنبي الصيني إلى 460.85 مليار دولار أمريكي، كما انخفضت قيمة احتياطات الذهب إلى 100.79 مليار دولار أمريكي في نهاية فيفري 2020.
- تكبدت الصناديق السيادية الصينية حوالي 40 مليار دولار بفعل أزمة انتشار فيروس كورونا مند بداية عام 2020 مثل بنك الصين للإنشاء، والبنك الصناعي والتجاري الصيني، والبنك الزراعي للصين.[1]

في الأخير يمكن القول بأن تقديم المساعدات الطبية والإنسانية من قبل الصين لمختلف الدول لمكافحة فيروس كورونا- كوفيد19 من اليابان إلى لبيرو، ومن بلجيكا إلى جنوب إفريقيا، الهدف منه هو سعي الصين إلى تحقيق مكاسب جيوستراتجية في دول تكون أكثر انفتاحا على الصين ومشاريعها ولاسيما مبادرة "الحزام والطريق" التي نتحدث عنها في عنصر تحت عنوان القدرات الاقتصادية الصينية الخارجية.

---

[1]– رفيقة صباغ وفاتح حركاتي، **تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة بتعاون مع جامعة لجيلالي لياس بسيدي بلعباس، الجزائر، م20، العدد: 02، 2020، ص ص 12-14.

**ثانيا**: **القدرات الاقتصادية الصينية الخارجية.**

في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين برزت الصين كقوة اقتصادية كبري في النسق الدولي، أين ركزت سياستها على حماية وديمومة اقتصادها المتفوق وتطويره بشكل أوسع في أنحاء العالم سواء في تحديد معالم مكانتها في النظام العالمي الجديد، وأن يكون لها دور فاعل ومؤثر في التفاعلات الإقليمية والدولية، مما دفعها إلى تشكيل تحالفات اقتصادية مثل: تجمع بريكس (**BRICS**) وإقامة مشاريع عملاقة مثل مشروع الحزام والطريق.

**1/ تجمع دول البر يكس BRICS:** تضم مجموعة **"بريكس BRICS "** من الدول وهي: البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا، بسبب نموها الاقتصادي غير مسبوق أتاح لهده المجموعة أن تشغل موقعا قياديا في العالم[1] حيث كان أول قيمة بين رؤساء أربعة (بريك) في ييكاتيرينبرغ الروسية في عام 2009، أين تم الاتفاق على مايلي:

- مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية.
- التعاون المشترك في المجال المالي وحل المسألة الغذائية.

لتنضم في سنة 2011 جنوب إفريقيا فأصبحت تسمي **"بريكس BRICS "** بدلا من **"بريك"** سابقا[2] حيث أصبحت تسيطر هذه الدول مجتمعة على ما يقارب على 18% من الاقتصاد العالمي بمجموع ناتج محلي إجمالي ما يقارب على 15.5 تريليون دولار أمريكي[3] ، تعقد قمة دول بريكس بشكل سنوي، حيث تم مناقشة مجالات التنسيق السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي فضلا في تحديد الكثير من الفرص التجارية والتكامل الاقتصادي ومجالات التعاون[4]

وعلى إثر تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بالعالم في عام 2008 تزايد الاهتمام العالمي بمجموعة بريكس حيث تمحور معدل النمو الاقتصادي العالمي وفق أمرين:

**الأول**: هو النمو (السالب) وتدهور في أداء اقتصاديات الدول الكبرى ولاسيما أمريكا.

---

[1]– وسيم خليل القلعجية، **روسيا الأوراسيا: زمن الرئيس فلاديمير بوتن** (بيروت: لبنان، ط2، الدار العربية للعلوم الناشيرون، 2017)، ص 228.

[2]– عبد القادر دندن، **الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية: دراسة ميدانية (الصين)**، مرجع سابق، ص 53.

[3]– محمد كاظم المعيني، **ايكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل: دراسة في الإمكانيات والتحديات**، (بيروت: لبنان، ط1، مكتبة السنهوري، 2018)، ص ص 156-157.

[4]- **BRICS is an acronym for the grouping of the world's leading emerging economies, namely Brazil, Russia, India, China and South Africa. http://www.brics2018.org.za/what-brics**

**ثانيا**: استمرار اقتصاديات الدول الناشئة وخاصة دول **"البريكس"** في تحقيق معدل كبير الاقتصادي بإضافة إلى الكثافة السكانية العالية لهده الدول الذي يجعل منها أكبر سوق في العالم.

مما سبق يمكن القول أن الصين تميزت في مجموعة دول بريكس وهذا نظرا لقوة اقتصادها الذي يتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة المالية إضافة إلى تحقيق نمو معتبر مع دول المجموعة مقارنة باقتصاديات القوى التقليدية، في حين تقتصر على نسبة 2% في العديد من اقتصاديات من الغربية، كما أن لدى كل عضوا في المجموعة يعوضه في النقص عن الأخر.

في عام 2017 استضافت الصين قادة المجموعة في القمة التاسعة والتي انطلقت وفق مفهوم "شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقا"، حيث أثنت الصين عن توجهات المجموعة ووصفتها **"بالعقد الذهبي"**، أين دعتهم إلى بدل جهدا متواصل لتعزيز نفوذها على التعاون الإنمائي العالمي على النقيض من الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن تعزيز الصين للتعاون بين القوى الصاعدة **(BRICS)** للتصدي للتحديات العالمية[1]

بناءا على ما تقدم فإن دول بريكس تشكل تكتلا ذو طابع دولي عابر للأقاليم وعلى رأسها الصين وروسيا الدولتين الطامحتين لأخذ دورا قياديا في النظام العالمي الجديد والدي يهدف إلى:

- كسر طوق الهيمنة الأمريكية على العالم وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب يستند إلى احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان وتجنب النزاعات.
- إصلاح صندوق النقد الدولي من خلال التأكد من شرعية الصندوق وفاعليته.
- السعي في تطبيق بنود ميثاق الأمم المتحدة[2]

لذلك يشكل هذا التجمع أهمية كبيرة في الحسابات الصينية، لاسيما وأنها تعتبر أحد الأدوات الفاعلة في تعزيز قدرات الصين للصعود ضمن هيكلة النسق الدولي.

**2/ مبادرة الحزام والطريق BRI:** تسعى الصين من خلالها إلى محاكاة هذه الإستراتجية الاقتصادية خارج حدودها في محاولة منها إلى إنشاء مسارات برية وبحرية تربط بين الصين وأوروبا مرورا بآسيا بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا إلى المساعدة في رفع معدلات نموها الاقتصادي، ولاسيما في وسط وغرب الصين، وكذلك رفع معدلات النمو في البلدان الأخرى، هذا المشروع **"الحزام والطريق"** من أكبر الممرات الاقتصادية في العالم إذ يشمل حوالي 25 دولة والتي تمثل مجتمعة أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب 62% من العالم وتمتلك حوالي 75% من احتياجات العالم من مصادر

---

[1]– محمد كاظم المعيني، **ايكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل: دراسة في الإمكانيات والتحديات** مرجع سابق، ص 108.

[2]- **10th BRICS Summit, 2018. Link: http://www.brics2018.org.za**

الطاقة[1] ،وتهدف إستراتجية الصين في ربط هذه الأخيرة بأوروبا من خلال الموانئ والطرق السريعة وشبكات الاتصالات وخطوط السكك الحديدية على مسارين:

**أولا**: **الحزام** وهو طريق الحرير إذ يمتد من غرب الصين إلى أوروبا عبر وسط وجنوب أسيا.

**ثانيا**: **الطريق** ويعني طريق البحري ويربط بين الصين ودول جنوب وشرق أسيا ودول الخليج وشمال إفريقيا، وصولا إلى أوروبا عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي والبحر الأحمر.[2]

كما أن مبادرة الحزام والطريق تتكون من ستة ممرات اقتصادية وتتمثل في مايلي:

- الممر الاقتصادي الرابط بين الصين ومنغوليا وروسيا.
- الممر البرى اليورو- أسيوي الجديد.
- الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين ووسط غرب أسيا.
- الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية.
- الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وباكستان.
- الممر الاقتصادي الذي يربط بين بنغلادش والصين والهند وميانمار.

كما أن جهود الصين الرامية في إقامة مبادرة الحزام والطريق مفادها:

- تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في الصين والعالم[3]
- في عام 2014 بادرت الصين إلى تأسيس بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية ورصدت له حوالي 50 مليار دولار، حيث يقوم هذا البنك بدعم جميع المشاريع التي تنشأ ضمن إطار مبادرة **"الحزام والطريق"**[4]
- أنشأت الصين صندوق طريق الحرير، والذي رصدت له رأس مال 40 مليار دولار.
- كما بلغت قيمة الصفقات التجارية بين الصين والدول الواقعة على طول الحزام والطريق ما يقارب 913 مليار دولار في عام 2012.

---

[1] - **Belt and Road Initiative, The World Bank, Mar 2018. Link: https://www.worldbank.org.**

[2]– جينليا نجيشيانجو إنجانا ردان، **مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج** (الإمارات العربية المتحدة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية بحوث وتحليلات، 2018)، ص 03.

[3]– محمود إدريس، **التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق**(الخرطوم: السودان، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 2017)، ص09.

[4]– عزت شحرور، تقرير: **مبادرة الحزام والطريق: رؤية نقدية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، 2018، ص 04.

- كما حصلت هذه المبادرة على تأييد من قبل الأمم المتحدة وأغلب المنتديات الدولية، وكذلك بعض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية التقليدين (فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة)، الأمر الذي أدى إلى تعزيز مكانة الصين على الصعيد العالمي.

مما سبق فإن هذه المبادرة أدت إلى دعم الاقتصاد العالمي، ورفع حجم التجارة العالمية حيث أنها جاءت في إطار المنافسة المتباينة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على النفوذ والتجارة، كما جاءت أيضا ضمن تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من أن تحتل الصين الصدارة الاقتصادية العالمية ما يقلل من مكانتها على المستوى العالمي.[1]

يمكن القول أن نجاح الصين الهائل في مسيرتها الاقتصادية مهد لها الطريق لتصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي في الدولار معادلا بالقدرة الشرائية حيث بلغت حصة الصين من الناتج العالمي بنسبة 16.48% مقابل 16.28% للاقتصاد الأمريكي.[2]

## المطلب الثاني: القوة العسكرية والأمنية الصينية.

إن الإستراتجية العسكرية للصين تثير العديد من الجدل وهذا بسبب عدم دقة الأرقام التي تعلن عنها الحكومة الصينية مثل: الإنفاق والتطور العسكري لأن الصين تري بأن إعلانها عن الرقم الحقيقي، يشكل مخاوف لدى الدول الكبرى[3] لذلك يمكن القول بأن الصين انتهجت مبدأ الكتمان فيما يخص تطور قدراتها العسكرية والاقتصادية، تجنبا لعرقلة مسيرتها التصاعدية في النسق الدولي من قبل الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أما من منطلق العقيدة العسكرية الصينية، التي تهدف إلى تطوير قدراتها العسكرية وهذا من خلال إدراك القيادة الصينية في إجراء إصلاحات كبيرة في قوتها العسكرية لاسيما هيكل القوات الصينية وعقيدتها العملياتية، وطرق تدريبها وتوزيعها.[4]

---

[1]– سعود بن هاشم، **مبادرة الحزام والطريق الصينية**، الموقع الالكتروني، **"Arabia 21"**، 2018: **/https://arabi21.com/story/1125057**

[2]– عبد لكريم حمودي، **الصين تقود الاقتصاد العالمي وتحقق أعلى معدل للنمو**، شبكة الخليج أونلاين الدولية، لندن، 2015 **http://alkhaleejonline.net**

[3]– كرار أنور البديري، **الصين: بزوغ القوة من الشرق**(بيروت: لبنان، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتجية، شركة صبح للطباعة، 2015)، ص 35.

[4]– يونس مؤيد يونس، **ادوار القوى الأسيوية الكبرى: في التوازن الاستراتجي في أسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**(عمان: الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2016)، ص 69.

كما شكلت الإستراتجية العسكرية الصينية إحدى المفاتيح التي اعتمدت الصين عليها في حل المعضلات الوطنية والإقليمية، لاسيما خلال فترة الحرب الباردة حيث يمتلك جيش الشعبي الصيني منظومة قتالية منضبطة من وحدات وأفراد ومعدات عسكرية ثقيلة وطائرات أكثر مما تمتلكه أي مؤسسة عسكرية في أسيا. حيث بلغ عدد أفراد القوات المسلحة الصينية ما يقارب 2.5 مليون جندي وبذلك يعتبر الجيش الأكثر عالميا من حيث القوة العددية، فضلا عن أن هناك قوة بشرية مؤهلة للخدمة العسكرية في الصين ما يقارب 300 مليون نسمة، ويصل منهم نحو 9 ملايين سنويا إلى سن التجنيد الإجباري[1] إضافة إلى ذلك تضم القوات العسكرية الصينية البرية (الشرطة العسكرية، وشبه العسكرية) أكثر من 1.5 مليون فرد، والقوات الاحتياطية البالغ عددهم 800 ألف فردا[2].

كما عرفت المؤسسة العسكرية الصينية إعادة هياكلها في عهد **"دينغ هيساو بينغ"**، وهذا من خلال الاهتمام النوعي والكمي في إعادة هذه الهيكلة حيث أسندت هذه العملية على تخفيض أعداد الجيش على مراحل ابتداء من الثمانينات فقد تم خفض بحدود مليون جندي[3] وبحلول عام 1977 خفض عدد الجنود إلى نصف مليون وبعدها إلى 200 جندي في عام 2005[4] وبالرغم من هذه التخفيضات إلا أن الجيش والقوات التابعة له حافظة على المرتبة الأولى عالميا.

كما عملت السلطات الصينية على إعادة العمل بالرتب العسكرية التي ألغي العمل بها "ماو" على أساس أنها تعبير عن مظهر طبقي وتحول آلية الانتماء إلى الجيش من نظام التطوعي إلى نظام الخدمة الإجبارية، كما اهتمت بتحديث إمكانيات الجيش من خلال إنشاء الغواصات التقليدية، حيث احتل أسطولها المرتبة الثانية عالميا، إضافة إلى تطوير منظومة الأسلحة النووية حيث بدأت الصين مند مطلع الثمانينات تجري تجاربها الأولى على الصواريخ العابرة للقارات (07 ألاف ميل بحري)، فضلا عن تطوير قدراتها في مجال إطلاق الأقمار الاصطناعية، وفي عام 1982 بدأت بإجراء التجارب على الغواصات الحاملة للصواريخ الإستراتجية[5]

**الجدول (1): يبين تزايد المستمر في ميزانيات الدفاع الصينية من سنة إلى أخرى.**

---

[1]– محمد عبد السلام، **القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة: مصر، العدد: 183، المجلد 46، 2011، ص 61.

[2]– يونس مؤيد يونس، **ادوار القوى الأسيوية الكبرى: في التوازن الاستراتجي في أسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية** مرجع سابق، ص 70.

[3]– وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين: في النظام الدولي 1978- 2010** (أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة، ط2، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 2014)، ص 131.

[4]- كرار أنور البديري، **الصين: بزوغ القوة من الشرق** ،مرجع سابق، ص 37.

[5]- وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين: في النظام الدولي** ،مرجع سابق، ص 136.

| السنوات | ميزانية الدفاع الصينية (بالدولار) | السنوات | ميزانية الدفاع الصينية (بالدولار) |
|---|---|---|---|
| 2007 | 45 | 2017 | 228 |
| 2008 | 84.9 | 2018 | 175 |
| 2009 | 100 | 2019 | 177.6 |
| 2011 | 143 | 2020 | 178.5 |
| 2014 | 131 | 2021 | 209 |
| 2016 | 146 | 2022 | 230 |

**الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر:** https://ar.wikipedia

يبين الجدول أعلاه أن الصين تسعي إلى تطوير منظومتها العسكرية بشكل مستمر فقد أخذت الميزانيات الدفاعية الصينية في تزايد ومستمر، مما ساهم في زيادة القدرات العسكرية الصينية، فضلا عن تطوير ونشر قدراتها.

وحسب تقارير وزارة الدفاع الأمريكية أن الصين تمتلك صواريخ باليستية متوسطة المدى والقادرة على إصابة أهداف برية وبحرية، وغواصات قتالية متطورة كما تمتلك نظم تسليح وتكنولوجيات متقدمة في مجال الدفاع الجوي، بإضافة إلى حيازتها على طائرات مقاتلة حديثة، والقيام ببناء حاملات طائرات متطورة بقدرات ذاتية وإنشائها لقوة بحرية قادرة على العمل في البحار لمسافات أبعد، وكذلك تطوير أنظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الاصطناعية وأنظمة صواريخ مضادة للصواريخ العابرة للقارات، فضلا عن توسيع مجال تحالفاتها العسكرية الخارجية في جنوب وجنوب شرق أسيا، المحيطة بالهند والقريبة من تايوان.[1]

**الجدول (2): يوضح القدرات العسكرية الصينية مقارنة بنظيرتها الأمريكية.**

| نوع السلاح | جمهورية الصين الشعبية | الولايات المتحدة الأمريكية |
|---|---|---|
| سلاح الجو | 3260 طائرة حربية: منها 1200 مقاتلة، و371 طائرة هجومية، و 902مروحية منها 264 طائرة نقل. | 13233 طائرة حربية ومنها 1956 مقاتلة و 761 طائرة هجومية، وأكثر من 945 طائرة شحن عسكرية، إضافة إلى 2765 طائرة تدريب و 5436 مروحية عسكرية منها 904 مروحية هجومية. |
| سلاح الدبابات | 3205 دبابة، وأكثر من 35 ألف مدرعة، و 1970 مدفع ذاتي الحركة، وقرابة 1234 مدفع ميداني و 2250 | 6100 دبابة، و40 ألف مدرعة، و1500 مدفع ذاتي الحركة، وأكثر من 1340 مدفعا ميدانيا، إضافة إلى 1365 |

[1]– محمد مجاهد الزيات، **تعاون دون شراكات إستراتجية دفاعية أو تصنيع عسكري**، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة: المملكة العربية السعودية، العدد: 106، 2016، ص 23.

| | | |
|---|---|---|
| | راجمة صواريخ. | راجمة صواريخ. |
| القوة البحرية | يتكون الأسطول الصيني من 777 قطعة حربية، منها 02 حاملة الطائرات و79 غواصة و 50 مدمرة و 46 فرطاقة و 36 كاسحة ألغام. | يتكون الأسطول الأمريكي من 490 قطعة حربية، منها 11 حاملة الطائرات و92 مدمرة و68 غواصة و 58 كاسحة ألغام. |
| السلاح النووي | تمتلك الصين 350 رأس نووي | تمتلك أمريكا 3750 رأس نووي. |

**الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر: - https://ar.wikipedia:**

إن زيادة حجم وتأثير القوة النووية يعتمد على الإرادة السياسية أولا وأخيرا، فهي مكملة للقوة العسكرية التقليدية وهذا لمواجهة التهديدات التي قد يتعرض لها الأمن الوطني الصيني ومن أبرزها:[1]

- إن زيادة القدرات العسكرية الصينية والارتفاع المستمر في الإنفاق العسكري الصيني، أدى إلى تعقيد البيئة الأمنية، مما شكل مصدراً قلقاً للإدارة الأمريكية.

- زيادة نشاط الحركات الانفصالية الداخلية، لاسيما الأزمات المتكررة في مضيق تايوان.

- النزاعات الحدودية، بسبب كثرة الدول المجاورة للصين والمشتركة معها بالحدود براً وبحراً، الأمر الذي قد يشكل مصدراً لمشكلات كامنة أو فعلية وتعد بالمستقبل عنصراً ضاغطاً على مدركات صانع القرار الصيني.

- تكثيف التنافس العسكري بين الصين والدول الأخرى (وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية) من خلال سباق التسلح على المستويين الكمي والنوعي.

إضافة إلى ذلك برز دور الصين الفاعل في عملية تصدير الأسلحة حيث شهدت حالة من التنافس بين الصين والولايات المتحدة المصدر للسلاح، حيث تمكنت الصين من الولوج ضمن هذا النسق، أين احتلت المرتبة الثالثة عالميا من حيث الدول المصدرة بنسبة 57% من حجم الصادرات العالمي[2]. كما أن تنامي القدرات الإنتاجية والتصنيعية للصين للأسلحة المتطورة أعطي لها مكانة دولية ضمن النسق الدول المصدرة للأسلحة (الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، ألمانيا)، فضلا عن مساهمتها في صياغة شكل النظام الدولي من خلال إيجاد لها مكانة كقوة دولية مؤثرة في النسق الدولي في قضايا أممية إقليمية ودولية.[3]

---

[1]- محمد كاظم المعيني، **ايكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل: دراسة في الإمكانيات والتحديات**، مرجع سابق، ص ص 156-157.

[2] - **Summary ,Armaments, Disarmament and International Security, yearbook 2014, (Sipri) Stockholm International Peace Research Insttute.p17.**

[3]- **China's National Defense in 2000, permanent mission of the people's republic of china to the united nations office at Geneva and other international organizations in Switzerland. Link: http://www.china-un.ch/eng/bjzl/t176952.htm**

## **المبحث الثاني: مؤهلات وبنية الاقتصادية والقوة العسكرية الأمريكية.**

إن التأثير السياسي الدولي يكون فاعلا ومؤثرا من خلال استناده على مجموعة من الشروط تضفي عليه درجة من المصداقية، فالدولة تؤثر في قرارات الدول الأخرى بفعل قدرتها، حيث أن قوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية فحسب وإنما تشمل قدرات الدولة المادية منها والمعنوية، وعندها تفسر قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير خارجيا في سلوك الآخرين، وما يتناسب مع أهداف حركة سياستها الخارجية وعلى نحو يضمن لها حماية وتحقيق مصالحها القومية.

فهناك دول تتوزع توزيعا متوازنا بين الأركان الثلاثة للقوة، القوة العسكرية (العنف)، والقوة الاقتصادية (الثروة)، فضلا عن العلوم التقنية والثقافية (المعرفة)، وإما أن تكون توزيعا غير متوازن أي أن الدول تستحوذ على اثنين من مصادر القوة أو على مصدر واحد منها فقط.

وعلى ضوء ذلك، فهناك دول تتمتع بمكانة عليا بالنسبة لمصادر القوة، وهناك دول أخري تتمتع بمكانة أدني بالنسبة لتلك المصادر.

وعليه سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى التأكيد بأن الولايات المتحدة تمتلك مقومات القوة الشاملة، بما يمكنها من منافسة الصين والتأثير في القرارات الدول الأخرى، بما يحقق أهدافها ومصالحها.

فالقوة التأثيرية والتنافسية للولايات المتحدة لا تتمثل بما تمتلكه من قدرات عسكرية ضخمة فحسب، بل بما تملكه كذلك من قدرات اقتصادية.

وعليه تم تقسيم المبحث إلى مطلبين:

**المطلب الأول**: نتناول فيه القدرات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

**المطلب الثاني**: نتناول فيه القوة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية.

**المطلب الأول: القدرات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.**

تملك الولايات المتحدة الأمريكية أقوي اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه على الأقل من حيث الحجم أي اقتصاد أخر، إذ تعتمد على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، فالولايات المتحدة تعد الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، والدي وصل إلى حوالي 13 تريليون دولار في عام 2006 وهو ما يساوي 30% من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا.[1]

كما تعد الولايات المتحدة أكبر قوة تجارية إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي 11.9% من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي 18.6% من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2001 [2] وقد قال وزير الخارجية الأمريكي **كارلوس غوتيرز** عن ذلك النمو في الصادرات الأمريكية وزيادتها إلى اتفاقيات التجارة الحرة إذ قال: "أنه على الرغم من أن بلدان اتفاقيات التجارة الحرة لا تشكل سوى 73% من إجمالي الناتج المحلي العالمي فإن الصادرات إلى تلك البلدان تشكل 42.5% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية".[3]

بعد ما أدركت الولايات المتحدة أهمية الأبعاد الاقتصادية فإنها عملت على وضع إستراتجية مالية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي، أين قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة الحرة **"الكات"**، كما عملت على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية[4] مع العلم أن هذه المؤسسات تميل إلى تجسيد مبادئ السوق الحرة الليبرالية التي تتوافق إلى حد كبير مع ميول وتوجهات الدولة والمجتمع الأمريكي والأيديولوجية الليبرالية الأمريكية[5] كما أن الولايات المتحدة استطاعت في العديد من الحالات بناء قرارات المنظمات على اعتبارات سياسية خدمة لمصالحها ولمواجهة بعض الدول التي تتعارض مع توجهات السياسة الأمريكية خاصة مع الصين.

---

[1]– إياد عبد الكريم مجيد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة "نيجيريا نمودجا"**، أطروحة الدكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008، ص 107.

[2]– الاتجاهات الاقتصادية الإستراتجية، على الموقع: http://www.ahram.org.eg

[3]- http:// usinfo.state.gov

[4]– ألفن توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ترجمة: عصام الشيخ قاسم (طرابلس: ليبيا، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990)، ص ص 104-105.

[5]– جوزيف س ناي، **حتمية القيادة: الطبيعة المتميزة للقوة الأمريكية**، ترجمة: عبد القادر عثمان (عمان: الأردن، مركز الكتب الأردني، 1991)، ص 170.

مما سبق فإن المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي تأتي من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، فمن أصل 500 شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها 164 شركة وتحتل 32 شركة أمريكية المراتب الأولى بين المئة، فضلا عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الصينية.[1]

من ناحية أخري لا يزال الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى فيما لدى دول العالم احتياطات بالعملات الأجنبية إذ يشكل حوالي 20% مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الأجنبية.[2]

أما في المجال الزراعي تعد الولايات المتحدة من أكبر منتجي الغذاء في العالم، فرغم أن الإنتاج الزراعي يحظي بنسبة 3% من مجموع القوة العاملة الأمريكية وهي نسبة أقل من أولئك العاملين في قطاع التعليم أو الأبحاث، فإن الإنتاج الزراعي لا يزال أفضل وأكثر وفرة[3] فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم 200 مليون طن سنويا، وتصدر الولايات المتحدة الأمريكية نصف هذه الكمية الأمر الذي يعني أنها ستكون في المستقبل القوة المتحكمة في إنتاج الغذاء وبالتالي ستصبح وسيلة ضغط سياسي.[4]

لقد كان لهذه القدرات التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي نتائجا على الداخل أيضا، إذ يعد دخل الفرد الأمريكي مقارنة مع الصين مرتفعا جذا، فقد وصل متوسط دخل الفرد الأمريكي حوالي 42 ألف دولار في عام 2005 [5] كما أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الأمريكي جعل الولايات المتحدة الأولى في العالم من حيث الاستهلاك الفردي الذي وصل إلى حوالي 68% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.[6]

مما تقدم نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوافر على اقتصاد يعد ضخما بجميع عناصره، الأمر الذي يمهد لها أرضية نحو بلوغ مرتبة الدولة العظمي في العالم، والهيمنة على مرافق

---

[1]– نبيل مرزوق، **حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجلة الطريق، بيروت: لبنان، العدد الرابع، تموز أب 1997، ص 79.

[2]– هانز بيتر مارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة: عدنان عباس علي (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1998)، ص 140.

[3]– عبد الحي يحي زلوم، **ندر العولمة: هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية** (بيروت: لبنان، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص ص 66-67.

[4]- هانز بيتر مارتين ، **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية** مرجع سابق، ص 83.

[5]– محمد عبد الشفيع عيسى، **المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي...قراءة في التقارير الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008، ص 56.

[6]– عبد الخالق عبد الله، **النظام العالمي الجديد...الحقائق والأوهام**، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أبريل 1996، ص 42.

ومؤسسات الاقتصاد العالمي كافة بما يحقق مصالحها في الهيمنة والنفوذ وقدرتها على منافسة الصين.

**المطلب الثاني: القوة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية.**

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها بدول أخرى، مما مهد لها الاحتفاظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية.

وتقترن قدرة الولايات المتحدة العسكرية من الناحية التقليدية بالحجم الإجمالي للقوات المسلحة الأمريكية إذ يبلغ عددها نحو 1.483.8000 مليون جندي موزعة على مختلف الصفوف العسكرية المعروفة.

أما من الناحية النووية فإن الولايات المتحدة تعد الدولة الأولى في العالم سواء على مستوى الكم من الأسلحة أما على مستوى ما تتمتع به أسلحتها النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية العالية المستخدمة فيها، إذ تحتفظ بأكبر عدد من الرؤوس النووية التي وصل عددها إلى حوالي 15 ألف رأس نووي.[1]

كما تمتلك الولايات المتحدة أكبر عدد من الغواصات وقاذفات إستراتجية بعيدة المدى، كما أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج (أنظر الجدول رقم 02 الذي يوضح القدرات العسكرية الصينية مقارنة بنظيرتها الأمريكية).

وتقترن القدرات العسكرية الأمريكية بقدرة تدميرية واسعة النطاق، ففي الوقت الذي تقترن فيه الأسلحة التقليدية بمختلف صفوفها القتالية بقدرتها على التدمير والذي يساوي أكثر من 10 ألاف مليون طن من مادة (تي، أن، تي، أي) ما يعادل أربعة أضعاف جميع القدرات التدميرية التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية، فإن الأسلحة النووية قادرة على تدمير العالم أكثر من ست مرات متتالية.[2]

أما من حيث الإنفاق العسكري، فتعد الولايات المتحدة الدولة الأعلى إنفاقا في العالم فقد بلغ إنفاقها العسكري حوالي 400 مليار دولار عام 2005 مقارنة بالنفقات العسكرية للصين مثلا والتي وصلت إلى نحو 90 مليار دولار في العالم نفسه.[3]

---

[1]– عبد الوهاب حميد رشيد، نقد العولمة، عبر موقع: http://www.iraqcp.org/003/01/rashid.htm

[2]- عبد الخالق عبد الله، **النظام العالمي الجديد...الحقائق والأوهام**، مرجع سابق، ص 43.

[3]- http://www.annabaa.org/nbanews/55/047.htm

إن الإمكانيات الاقتصادية والصناعية أتاحت للولايات المتحدة إمكانية الانتشار العسكري الواسع في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تلبية متطلبات الحرب سواء للأمريكان أو عند الضرورة لحلفاءهم، كما أنه في الوقت الذي أتاح فيه بعد جبهات القتال عن الأرض الأمريكية فرصت هذه الأخيرة في التخلص من أثار الحرب ودمارها، فإن فرض جهودا مضاعفة في التنظيم والتنسيق والتسليح والنقل والاتصال.

فضلا عما تقدم فإن الولايات المتحدة تتمتع بتأثير عسكري فعال من خلال نظام تحالف استراتجي عالمي لا يزال متماسكا حتى بعد الحرب الباردة وهو حلف الناتو والدي الآلة التي تعبر بواسطتها الولايات الأمريكية عن دورها العسكري ليس في أوروبا فقط وإنما على الصعيد العالمي[1] ، كما أن طبيعة الدور الذي يقوم به هذا الحلف اختلف عن السابق إذ لم يقتصر على الجوانب الأمنية فقط وإنما اشتمل على جوانب أخرى كمواجهة مصدر التهديد الجديد (الإرهاب)، وحالات انتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية فضلا عن ضمان المصالح الاقتصادية لأعضائه من خلال تأمين تدفق المواد الحيوية وخاصة البترول إلى دول الأعضاء.[2]

كما نجد أن صادرات الولايات المتحدة أصبحت وسيلة من وسائل الولايات المتحدة لدعم قوتها وهيمنتها العالمية، وإضعاف خصومها ومنافسيها، ويتضح ذلك من خلال تحكم الولايات المتحدة وسيطرتها على تجارة الأسلحة بين دول الحلف الناتو، مما جعلها في مركز متفوق بالمقارنة مع دول أخرى ضمن الحلف.

من جانب أخر، فقد أوضح التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية الصادر عام 2004 والدي حمل عنوان (تقرير هيكل القواعد) إلى أن البنتاغون يملك أو يستأجر حوالي 702 قاعدة عسكرية في 130 دولة، فضلا عن 6000 قاعدة أخرى في الولايات المتحدة[3]، وعشرات القواعد في كوسفو، ، وأفغانستان، والكويت، وإسرائيل، وقرغيزستان، وقطر، وأوزبكستان.[4]

وبعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 فقد أشارت البيانات الرسمية حول إستراتجية الولايات المتحدة إلى ضرورة الحفاظ على هيمنتها من خلال التهديد بالقوة العسكرية أو باستخدامها فضلا

---

[1]– زيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة: أمل شرقي (عمان: الأردن، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 42.

[2]– مالك عوني، **صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: تحولات ما بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، العدد: 138، أكتوبر 1999، ص 77.

[3]– مجموعة باحثين، **قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق: رؤية عن واقع ومستقبل الاحتلال في العراق والشرق الأوسط** (دمشق: سوريا، ط1، دار الصنوبر للطباعة، 2008)، ص 120.

[4]- زيغنيو بريجنسكي، **السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون الأوسط** (بيروت: لبنان، مركز الدراسات الاستراتجية والبحوث والتوثيق، العدد 78-79، ديسمبر 1998- يناير 1999)، ص 92.

إذ نصت على أنه يجب أن تكون قوتنا قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم الآخرين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الأمريكية أو تجاوزها[1]

كما أعطت تلك الأحداث للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة السانحة للتلاعب بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية ولاسيما الأمم المتحدة والاستخفاف بحكم القانون المحلي في داخل الولايات المتحدة.[2]

لذلك تسعي الولايات المتحدة من خلال إعادة هيكلة وانتشار قواتها العسكرية إلى تركيز مشروع الهيمنة وبناء الإمبراطورية الأمريكية للقرن الواحد والعشرين من خلال توظيف قوتها العسكرية لهذا الغرض، كما أنها تسعي لأن تبقي صاحبة القوة العسكرية الأقوى وصاحبة النفوذ الأكبر على معظم مناطق العالم.

مما سبق نستنتج أن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لقوة عسكرية ضخمة مقارنة بالصين ودول أخرى قد جعلها تنفرد بتفوق عسكري واضح ومؤثر لاسيما في ظل غياب القوى الدولية المنافسة لها (خاصة الصين) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن تم العمل على تسخير ذلك التفوق خدمة لأهدافها ومصالحها الحيوية.

---

[1]– إبراهيم غرايبة (عرض الكتاب): **الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي للسيطرة على العالم**، على الموقع: http://www.aljazeera.net

[2]– عادل محمود مظهور، **الإدراك الاستراتجي العسكري الأمريكي (لمحاربة الارهاب)**، على الموقع: http://www.annabaa.org/nbahome/nba78/003htm

## المبحث الثالث: آليات وطرق التنافس بين الصين والولايات المتحدة.

تعتبر أدوات السياسة الخارجية لأية دولة والتي تتمثل: الأداة الدبلوماسية، الاقتصادية، الدعائية ،والعسكرية .وهناك أدوات مادية وأخرى معنوية، والدولة توازن في استخدام الأدوات لتحقيق أقصى منفعة ممكنة .وتلجأ الدولة إلى استخدام الأداة الاقتصادية كأداة مكملة للأداة الدبلوماسية تحقيقاً لأهدافها، ولكن القوة العسكرية هي الملاذ الأخير للدولة في حال فشل الأدوات الأخرى ، كما أن الهدف الرئيسي للدولة هو الحصول على القوة ضمن مبدأ تحقيق الهيبة الدولية.

فالقوة الكبرى هي دولة لديها مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية التي تؤهلها لأن يكون لها دو في الدبلوماسية العالمية، ويمكنها التدخل عسكرياً في مناطق حول العالم ولديها القدرة الاقتصادية للاستثمار في الدول النامية إلى جانب امتلاكها رصيد عالي من القوة الناعمة.

### المطلب الأول: آليات والطرق المستخدمة من قبل الصين.

#### أولا: الآليات الدبلوماسية (القوة الناعمة كإستراتجية صينية)

يمكن القول أن أزمة الغرب النيوليبرالية التي بدأت عام 2008 أدت من التركيز على الصين باعتبارها نموذجاً بديلا للتنمية" لعالم ما بعد الغرب"، ومن هنا كثفت الصين من استخدام قوتها الناعمة خصوصاً في التعامل مع الدول النامية لترسيخ فكرة اختلاف الصين عن القوى العظمى السابقة والحالية، وهذا يمكن وصفه بأنه تراجع للنيوليرالية في مقابل التوجه إلى الصين ، حيث تصرح الصين دائماً بأنها بديل فكري ideational alternative للدفاع عن موقفها من الانتقادات والشكوك حول سلوكها .وفي سبيل ذلك الدفاع عن النمط الفكري الصيني ، تعمل الصين للترويج عن صورة نمطية تختلف كلياً عن النمط الغربي، سعياً للوصول لأهدافها الوطنية وإبعاد فكرة" التهديد الصيني" وذلك عن طريق خلق صورة نمطية عن الصين كفاعل عالمي مسؤول عن التنمية والاستقرار العالمي وذلك بمساعداتها للدول النامية دون شروط (على عكس النمط الليبرالي الغربي المشروط ) وذلك تحت مبدأ أن كل دولة لها كامل الحرية داخل أراضيها وحقوقها السيادية الكاملة، ومحو فكرة" الاستعمار الصيني الجديد "وبالتالي كسب الدول النامية وتوثيق العلاقات الاقتصادية معهم [1]

فكانت مركزية خطاب السياسة الخارجية الصينية، لتعزيز دورها كقوة عظمى مسؤولة، يدور حول" السلام والاستقرار والتنمية ."ففي أبريل 2004 أعلن هوجينتاو" أن الهدف الأساسي

---

[1]- **Jae Ho Chung. "Assessing China's power". Palgrave Macmillan: 2015، pp 234-241.**

للسياسة الخارجية الصينية هو الحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة، ووعد بأن الصين ستحذو طريق التنمية السلمية حاملاً لواء السلام عالياً من أجل التنمية والتعاون وستقدم مساهمة أكبر في القضية السامية المتمثلة في السلام والتنمية في العالم ."وتم التأكيد في الكتاب الأبيض للدفاع لعام 2011 على" أن الهدف المركزي لدبلوماسية الصين هو خلق بيئة دولية سلمية ومستقرة لتنميتها"[1]

وقد رَوج دنغ شياو بينغ Dang Xiaoping لنظرية العوالم الثلاثة في الأمم المتحدة عام 1974 التي ترتكز على:

1- أن العالم ينقسم إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يمثل الولايات المتحدة، الجزء الثاني يتكون من كندا وأوروبا واليابان ودول الأوقيانوس، أما الجزء الثالث يضم الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية

2- رفض الصين لمفهوم الهيمنة وأنها تنتمي إلى الدول النامية أو دول العالم الثالث.

3- ضرورة التصدي للهيمنة العالمية .[2]

كما قامت الحكومة الصينية عام 2007 برفع مستوى الإنفاق الدبلوماسي حتى وصل إلى 23 مليار يوان (3 مليار دولار أمريكي) لتمويل البرامج والمساعدات الخارجية وعمليات حفظ السلام ومصاريف العضوية في المنظمات الدولية وتستخدم الصين أداتها الدبلوماسية بفعالية لتعزيز قوتها الناعمة عبر 3 عناصر أساسية تتمثل في:

1- إقامة علاقات ثنائية تقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونتيجة لذلك تم تأسيس" جمعيات الصداقة الصينية "في مختلف دول العالم.

2- الانضمام للمنظمات الدولية المتعددة الأطراف كمنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، المنتدى الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا، منتدى التعاون لشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ومنظمة الدول الأمريكية.

3- إنشاء مؤسسات متعددة الأطراف كقمة شرق آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون.[3]

---

[1]- **Campbell، Ivan. and others. "China and conflict affected states.. between principle and pragmatism''. Saferworld: January 2012 p.8.**

[2]- كنوز ياسمينة، حنان نخول،**"تحول القوة والنفوذ من وراء السياسة الاقتصادية للصين في أفريقيا"** رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2013، ص ص 19-20.

[3]– باكير علي حسين"**مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسة: جامعة بيروت العربية، لبنان،2016، ص ص 124-126.

كما قامت الصين بإطلاق شعار **" التضامن بين دول العالم الثالث "** للتأكيد على أنها دولة نامية تمثل نموذجاً تنموياً فريداً يمكن الاحتذاء به، أين استخدمت الصين في تعاملها مع مختلف دول العالم العديد من الدبلوماسيات والتي تتمثل في:

1/- **الدبلوماسية العامة:** وهي دبلوماسية ذات منافع اقتصادية عن طريق الترويج لمنتجات التقنية الصينية بين المنتدبين لتعزيز الجاذبية الاستشارية للمؤسسات الصينية مثل قيامها في الفترة من (2000 -2015) بتدريب نحو 86 ألف مسؤول أفريقي.[1]

2/- **الدبلوماسية الشعبية:** فهي التي يعرّفها نيكولاس كول Nicholas J. Cul "بأنها أسلوب من أساليب ممارسة السياسة الخارجية عن طريق الانغماس في التعامل مع الجماهير في البلدان الأخرى"[2] ويمكن ملاحظة استخدام الصين للدبلوماسية الشعبية عن طريق ما يلي: السياح الصينيون في زيمبابوي ، والصحف الصينية التي تباع في جنوب إفريقيا (حيث قامت الشركات الصينية بشراء 20 % من شركة independent media وهي أكبر وكالة صحفية في جنوب أفريقيا)، ووجود الخبراء الجيولوجيين الصينيين في السودان ، وبث القنوات الصينية على القمر الصناعي الأفريقي حيث تعمل الصين على إنشاء فروع أفريقية للقنوات التلفزيونية المملوكة للدولة، كما يتواجد في العديد من دول العالم ما يزيد عن 900 شركة صينية كبيرة ومتوسطة.[3]

3/- **الدبلوماسية الثقافية:** أين قامت الصين في عام 2006 بإنشاء معاهد كونفوشيوس في العديد من البلدان العالم المختلفة، حيث تهدف هذه المراكز في المقام الأول لتدريس اللغة الصينية لتعزيز الثقافة الصينية وأيضاً لتعزيز دورها ومكانتها عالمياً ولتسهيل عملية الاتصال بالحضارات الأخرى[4]، ففي عام 2005 أبرمت الصين 62 اتفاقية حكومية دولية ثقافية حول التبادلات الثقافية والتعاون في المجالات الثقافية مع 45 دولة، حيث نظم الجانبان في إطارها

---

[1]- عوني مالك، **"بوابة التنمية ..إعادة تعريف ركائز الدور المصري القائد في أفريقيا"** مجلة السياسة الدولية : المجلد 54 ، العدد 216 ، أبريل 2019، ص153.

[2]- **Cull، Nicholas J. "The long road to public diplomacy 2.0: the internet in US public diplomacy". International studies review: Volume 15، No.1،March 2013 p125.**

[3]- **Jacques، Martin. "When China rules the world.. the rise of the middle kingdom and the end of the western world". Penguin Books: 2009 p 326-402.**

[4]- مصطفى النشار **"هل تقود الصين حقبة م ا بعد الغرب؟ عصر ما بعد العولمة هو عصر نهاية الهيمنة الغربية"** مجلة الاستغراب :عدد 17 ، خريف 2019، ص 28.

أكثر من 200 وفد من مختلف الدول الأفريقية للتبادل الثقافي واستضافت المئات من الفعاليات الثقافية والفنية المختلفة[1]

يمكن القول إن سهولة تعزيز اللغة الصينية حول العالم واستخدام القوة الناعمة والثقافة بكفاءة من شأنه أن يسهل عمليات التبادل التجاري ، حيث إن الدبلوماسية يتم استخدامها كأداة للوصول لهدف اقتصادي معين، وهذا ما تنتهجه الصين في علاقاتها مع الدول النامية، حيث إنها بدأت بتعزيز الثقافة الصينية والترويج لها ثم إقامة علاقات اقتصادية وتبادلات تجارية ومن ثم فتح الأسواق وإقامة مشروعات تنموية والمساهمة في البني التحتية للدول النامية.

4/- **الدبلوماسية الموازية**: وهذا النوع من الدبلوماسية يعتمد على البعد الثقافي إلى جانب العديد من الأبعاد، ولكن الصين تستخدم البعد الثقافي بشكل أكبر في انتهاجها للدبلوماسية الموازية المعتمدة على كفاءة استخدام القوة الناعمة لتحقيق مصالحها الخارجية من التجارة والاستثمارات والتعاون الاقتصادي والتعليم ورأس المال البشري والهجرة والعلم والتكنولوجيا .كما تعتمد على بعد آخر من الدبلوماسية الموازية وهو بعد دراسات الحدود التابع لعلم دراسة الأقاليم الذي يعرف" بالدبلوماسية الموازية عابرة الحدود "و"الدبلوماسية الموازية متعدية الإقليمية"[2]

5/- **دبلوماسية الزيارات والوفود:** حيث استخدمت الصين هذا النوع من الدبلوماسية تحت شعار "الصين هنا"، حيث تقوم بإرسال المبعوثين الدبلوماسيين إلى مختلف دول العالم الثالث وهذا لتعزيز الدور الصيني في هذه الدول[3]، فمثلا ونتيجة للزيارات المتكررة للرئيس الصيني هوجينتاو للقارة الأفريقية؛ تم إنشاء روابط جوية مباشرة بين الصين وبعض الدول الأفريقية كأنغولا وزيمبابوي لتسهيل الانتقالات بين البلدين.[4]

5/- **دبلوماسية التنموية:** وهي الدبلوماسية المتمثلة في القروض الميسرة غير المشروطة والمساعدات التنموية واستثمارات وذلك لتحقيق أهداف سياسية؛ ففي منتدى التعاون الصيني الأفريقي الثاني عام 2003 ألغت الصين ديون بمقدار1 ، 3مليار دولار عن أفريقيا، وتعمل على الاستثمار في بناء مؤسسات رسمية وطنية أفريقية في كل من أوغندا وجيبوتي ومبنى

---

[1] – **Chun، Zhang. "The Sino-Africa relationship: toward a new strategic partnership". Special report from the London school of economics and political science، June 2013 p11.**

[2]- أيمن إبراهيم دسوقي، **"عالمية الدبلوماسية الموازية وأفاق تطورها"** مجلة السياسة الدولية، المجلد: 55، العدد 219 ، يناير 2002 ، ص ص 64-68.

[3]- رافع على يوسف المدني،**"الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا :العلاقات الصينية السودانية نموذجا 2000-2010 "** (الأردن :دار جنان للنشر والتوزيع،2017)، ص 81.

[4]- عبد الرحمن حكمات، **"إستراتجية الوجود الصيني في أفريقيا"**، مجلة سياسات عربية، العدد 22 ،سبتمبر 2016، ص 81.

البرلمان في موزمبيق والجابون ومبنى الاتحاد الأفريقي الجديد في إثيوبيا، تحملت الصين تكاليف بناءه بتكاليفة تقدر بـ:200 مليون دولار وهدف الصين هو الحصول على الدعم السياسي من الأفارقة في التمسك بسياسة **"الصين الواحدة"** وقطع العلاقات مع تايوان.[1]

6/- **الدبلوماسية الصحية:** قامت الصين بتدشين شبكة علاقات مع الأطباء الصينيين وملايين الأطباء من مختلف دول العالم من خلال الزيارات الصحية العديدة والتدريب الطبي، بالإضافة إلى تقديم الأجهزة الطبية المجانية والبرامج المشتركة لمعالجة الأمراض مثل الملاريا ،والإيدز، وفيروس كورونا.[2]

**7/- الدبلوماسية الاقتصادية:** تستخدم الصين الدبلوماسية الاقتصادية القائمة على التعاون لتعزيز المنافع المتبادلة مع دول العالم كافة لدفع التنمية وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري والاقتصادي مع العالم.[3]

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الصين تتبنى دبلوماسية حكيمة رزينة للتعامل مع دول العالم التي لها شعور خاص بكل ما هو غريب وأجنبي قادم من خارج البلاد، فقد تواجدت بشكل سلمي تنموي بعيداً عن النمط التقليدي للدول الكبرى وهي بذلك الدولة الأكثر حضورا حيث تمثل دول العالم الثالث بالنسبة لها ورقة جيوسياسية مهمة يمكن استعمالها في لعبة التوازنات الإقليمية مع الولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان.

وفي الآونة الأخيرة، ظهرت حركة تنظير لمفهوم **"القوة العسكرية الناعمة"** military soft power وذلك بحسب الأكاديمية بجامعة مانشستر كارول أتكينسون Carol Atkinson حيث يشير المفهوم من ناحية إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف ناعمة مثل التدخل العسكري لحماية المدنيين، وقوات حفظ السلام والبعثات العسكرية والتدريبات العسكرية المشتركة، ومن ناحية أخرى للإشارة إلى استخدام القوة الناعمة لتحقيق أهداف عسكرية مثل توظيف القيم السائدة ووسائل الإعلام والدعاية للترويج لاستخدام الأداة العسكرية.[4]

---

[1]- توفيق راوية، **"السياسات الأمريكية والصينية في أفريقيا ..طبيعة الأدوار وواقع التنافس"** مجلة السياسة الدولية المجلد : 54 ، العدد 218 ، أكتوبر 2019، ص 16.

[2]- سمير قط " **الإستراتجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا** " رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص 116-117.

[3]- رافع على يوسف المدني،**"الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا :العلاقات الصينية السودانية نموذجا 2000-2010** "، مرجع سابق، ص 83.

[4]- توفيق عبد الصادق **"مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا"** مجلة سياسات عربية: العدد 05 ، نوفمبر 2013، ص ص 111-114.

**ثانيا: الآليات الاقتصادية.**

منذ سبعينيات القرن العشرين، شهد الاقتصاد الصيني تحررا وتغيرات كبرى، واستطاعت اجتذاب 500 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد حققت الصين 16 % من النمو الاقتصادي العالمي، محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد أمريكا، وشرعت في استحداث منطقة تجارة حرة إقليمية لتوثيق التعاون التجاري في آسيا لتدعيم التعاون والعلاقات مع الدول المجاورة لها، إلى جانب قضية العملة الصينية التي تثير مخاوف القوى الكبرى.[1]

فالقوة الاقتصادية للدولة لا تترجم مباشرةً إلى قوة نقدية أو سيادة العملة على باقي العملات، ففي الحالة الاقتصادية الصينية، فإن الصعود الاقتصادي للصين لا يعني بالضرورة أن يصبح اليوان هو العملة الرئيسية في النظام النقدي العالمي ولذلك تسعى الصين إلى تعزيز عملتها عن طريق إنشاء ترتيبات مدفوعات ثنائية بالعملات المحلية إلى جانب توسعها عالمياً في إطار مبادرة الحزام والطريق عن طريق ربط أسواقها الداخلية بالأسواق العالمية، وقد وافق البنك المركزي الصيني في نوفمبر 2018 على مشروع مشترك لإنشاء نظام تسوية المدفوعات مع أحد بيوت تسوية المدفوعات العالمية (**أميريكان إكسبريس**).[2] كما تمتلك الصين أكبر احتياطي نقدي في العالم يقدر ب 3 تريليونات و 305 مليار دولار في عام 2017 ، وتم ضم عملة اليوان الصيني إلى سلة عملة حقوق السحب الخاصة في أكتوبر2016 [3]، وقد تخلت الصين تدريجياً عن التعاملات التجارية بتجارة النفط بالدولار والتعامل بالعملات المحلية، وفي عام 2016بدأ تسعير الذهب والفضة في بورصة شنغهاي باليوان بدلاً من الدولار، وعام 2017 استعملت الصين بالفعل العملات المحلية في المبادلات التجارية مع تسديد الفرق بالذهب وتم تسعير عقود النفط باليوان، وبدأت دول البريكس التجارة البينية بالعملات المحلية بنظام المقايضة بشراء الذهب بعد استخراج كل الذهب من باطن الأرض الذي بحوزتها لتسديد مدفوعاتها بالذهب بدلاً من الدولار.[4]

وهناك مؤشرات داخلية وخارجية تدل على ذلك الصعود الصيني اقتصادياً؛ ففي الداخل الصيني حدث ارتفاع في الناتج الصيني من 6% إلى 22 % بين عامي 1980 و 2008 وأما خارجياً ، فكان العالم يهتم بالسياسة النقدية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فقط، ولكن اليوم

---

[1]- رافع على يوسف المدني، "**الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا :العلاقات الصينية السودانية نموذجا 2000-2010** "، مرجع سابق، ص 140.

[2]- إبراهيم نوار، "**إختلالات النظام الاقتصادي العالمي ومحركات تغييره**" مجلة السياسة الدولية: مجلد 54، العدد 216 ، أبريل 2019، ص 64.

[3]- إحسان بوبريمة "**اليوان الصيني كمنافس للدولار الأمريكي وبداية التفكير في إنشاء عملة عالمية**"مجلة المستقبل العربي :العد د 471 ، مايو 2018، ص 112.

[4]– نفس المرجع، ص 120.

السياسة النقدية الصينية يتم م ا رقبتها عن كثب وخاصةً من قبل نيويورك ولندن يقول أحد الخبراء "إن الصين أصبحت حلقة أساسية في منظومة الإنتاج العالمية لعديد من المنتجات كثيفة العمل. ويساعدنا موقع الصين الاقتصادي المركزي على فهم السبب في أنها في سنة 1999 امتصت 85% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، في مقابل % 24 في ثمانينيات القرن العشرين".[1]

كما تشكل الصين تهديداً لمنظومة العرض العالمية بسبب تميزها بالعمالة الرخيصة والكفاءة الإنتاجية ورؤيتها طويلة المدى التي مكنتها من أن تصبح القاطرة الجديدة للنمو العالمي، وخصوصاً أن صادراتها أكثر من وارداتها، بالإضافة إلى أن وارداتها تكون بغرض إعادة التصنيع .وبذلك يكون صعود الصين كدولة تجارية رئيسية يغير من أحوال أسواق السلع في العالم ، كما يؤهلها أن تكون قوة فاعلة مهمة في النسق الدولي مما يمكّنها من تغيير موازين القوى الدولية[2]. وقد استخدمت الصين العديد من الأدوات الاقتصادية مثل المساعدات الحكومية، الروابط التجارية ، والاستثمارات من أجل التواجد في كل دول العالم وكسب الشركاء كحلفاء لها وفيما يلي الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية الصينية:

**1/ المساعدات المالية والتنموية**: هناك ثمانية مبادئ صينية للمساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأخرى تم إعلانها من قبل الحكومة الصينية في يناير 1964 وهي:

1- تقدم الحكومة الصينية المساعدات على أساس مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة.
2- يتم تقديم المساعدات مع احترام سيادة الدولة المستفيدة دون فرض شروط أو امتيازات "No strings attached".
3- المساعدات الاقتصادية الصينية تكون على هيئة قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة التي بدو رها تكون لمهلة زمنية طويلة الأمد للسداد وذلك لتخفيف العبء على البلدان المتلقية.
4- تقدم المساعدات على أساس جعل الدول المستفيدة تعتمد على ذاتها وتحقق تنمية اقتصادية مستقلة دون أن تكون معتمدة على الصين.
5- تساعد الحكومة الصينية البلدان المتلقية على استكمال المشاريع التي تتطلب استثمارات سينتج عنها تراكم في رؤوس الأموال وزيادة الدخل بطريقة سريعة.
6- توفر الحكومة الصينية أفضل المعدات والمواد المصنعة بأسعار الأسواق الدولية ، وإذا كانت المعدات والمواد ليست بالمستوى المطلوب تتعهد الحكومة الصينية باستبدالها أو ردها.

---

[1]- رافع على يوسف المدني، "**الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا :العلاقات الصينية السودانية نموذجا 2000-2010** "، مرجع سابق، ص 142.
[2]– نفس المرجع، ص 144.

7- عند تقديم المساعدات الفنية، تعمل الحكومة الصينية على أن يكون أفراد البلد المتلقي يتقنون استخدام التكنولوجيا بشكل كامل.
8- سيكون لدى الخبراء الذين ترسلهم الصين للمساعدة في البناء في البلدان المستفيدة نفس مستوى المعيشة لنظرائهم في الصين.

وحقيقة الأمر أن المساعدات الصينية تقدم من خلال وزارة التجارة والصناعة وليست وزارة الخارجية، وهذا يؤكد أن هذه المساعدات مدفوعة بأهداف اقتصادية وليست علاقات في إطار التعاون والعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى .بالإضافة إلى أن المساعدات في البنية التحتية تقابلها حصول الصين على النفط والمعادن والموارد الطبيعية التي تقوم عليها الصناعة الصينية.[1]

**2/ الاستثمارات والمبادلات التجارية**: تقوم الصين بضخ استثمارات ضخمة في الاقتصاديات عالية المخاطر لتحقيق مكاسب كبرى والاستحواذ على الشركات والمشروعات بتكلفة منخفضة والحصول على امتيازات استثنائية في مقابل الاستثمارات، وبذلك أصبحت دول العالم الثالث خاصة قارة إفريقيا وجهة استثمارية رئيسية للشركات الصينية حيث يوجد أكثر من 2000 شركة صينية تستثمر في مختلف القطاعات بما في ذلك الإلكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، البنية التحتية، كما أن الشركات الصينية تشارك في نقل التكنولوجيا إلى العديد من دول العالم، وقد تم إدخال التقنيات التي تحسن مستويات الخدمة بشكل كبير، مثل تقنية اتصالات 4G من شركة (هواوي).[2]

ومع توسع مشروع النفط الصيني في أفريقيا زاد حجم استيرادها للخام النفطي الأفريقي، حتى بلغ الاستيراد عام 2009 إلى 1.2 مليون برميل يومياً في وذلك يمثل 30 % من وارداتها النفطية ذلك العام، وهذا يؤكد على اعتماد الصين المتزايد على النفط المستورد من أفريقيا وتواصل تركيز الصين على أفريقيا كجزء من إستراتجيتها الجديدة للطاقة، وقد استخدمت الصين أداتها الاقتصادية لتدعيم علاقاتها مع دول القارة واتخذت إستراتجية ذات مسارين[3]؛ **الأولى**: تتمثل في توقيع اتفاقيات لاستكشاف وإنتاج النفط في دول مثل السودان والجابون وغينيا الاستوائية وجمهورية الكونغو، وتمثل المسار **الثاني** في تقديم مجموعة متكاملة

---

[1]- **Campbell، Ivan. and others. "China and conflict affected states.. between principle and pragmatism". Saferworld: January 2012.pp 19-21.**

[2]- **Sun، Irene Yuan. And others. "dance of the lions and dragons.. how are Africa and China engaging and how ill the partnership evolve". McKinsey& Company: McKinsey quarterly، June 2017.p42**

[3]- مصطفى علوي،"**رؤية إستراتجية لتغيرات الإقليم والعالم**" مجلة السياسة الدولية: المجلد 54، العدد 216 ، أبريل 2019، ص ص 116-117

من المساعدات ، وتعد استثمارات الشركة CNPC الصينية في السودان من أنجح الاستثمارات الصينية في النفط.

وأنشأت بكين مراكز دعم لوجيستي تمثلت في أساطيل بحرية في خليج عدن والصومال وجيبوتي، بالإضافة إلى المشاريع التنموية السبع خلال الفترة من (2000-2011) في الصومال مقابل اتفاق تنقيب عن النفط في أحد الأقاليم الصومالية، ومنحت أسمرة قرض بقيمة 23مليون دولار لتحسين بنية الاتصالات التحتية، وفي عام 2007 وقعت مع الجانب الإريتري اتفاق تم بموجبه إزالة التعريفات الجمركية للمنتجات الإريترية المصدرة إلى الصين وإلغاء جزء من الدين مع تقديم مساعدات تقنية صينية لها .كما يعتبر ميناء جيبوتي ركيزة أساسية في الإستراتجية الصينية؛ فهذا الميناء يعتبر أحد المنافذ الرئيسية لثلاث دول أفريقية حبيسة وهم إثيوبيا وأوغندا وجنوب السودان مما يعني تعزيز العلاقات الصينية مع الدول الثلاث.[1]

فبالنسبة لأفريقيا تمثل نقلة نوعية حقيقية لمكانة الصين الاقتصادية عالمياً؛ حيث يتم اكتشاف مناطق نفطية لم تكن معروفة من قبل في بعض الدول الأفريقية كإثيوبيا، الصومال، كينيا، أوغندا وتنزانيا، وتقوم الشركات الصينية بالتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة حيث أعلنت إثيوبيا استكشاف نحو 1.6 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي في الإقليم الصومالي للبلاد، في حين أن الإستراتجية النفطية للصين تنقسم إلى واردات النفط وشركات النفط الاستثمارية؛ بدأت الصين منذ عام 1992 في استيراد النفط الخام حيث بلغت واردات النفط في ذلك العام إلى 500،000 طن أي حوالي 4،4 % من إجمالي الواردات، وفي العام التالي ارتفع حجم الواردات إلى 13،2 مليون طن بزيادة بلغت 14 % من إجمالي حجم الواردات، وعلى الرغم من تنويع الصين لمواردها النفطية إلا أن واردات الصين النفطية من أفريقيا تزداد؛ ففي عام 2000استوردت الصين16.95 مليون طن من النفط من أفريقيا وهو ما يمثل 24.6% من إجمالي واردات الصين النفطية، وفي عام 2009 استوردت الصين من شمال أفريقيا 9،8 مليون طن ، ومن غرب أفريقيا 41.7 مليون طن ومن جنوب شرق أفريقيا 12.2 مليون طن ما يمثل 26 % من إجمالي واردات الصين من النفط، أما بالنسبة إلى صادرات الصين فتنحصر معظمها في البترول، كما تنحصر معظم الاستثمارات الصينية في المواد المعدنية والطاقة ، حيث يبلغ حجم احتياجات الصين من الموارد الطبيعية بنحو % 80 بقيمة 93 مليار دولار معظمها من قارة إفريقيا، وتدير نحو 2500 مشروع ومشاريع إنمائية بقيمة 94 مليار دولار في 51 دولة أفريقية .وقد تعهد الرئيس الصيني خلال القمة الأخيرة لمنتدى التعاون الأفريقي الصيني (2019 - 2022 ) بتقديم60 مليار دولار لتمويل مشروعات تنموية بالقارة، تتضمن 15 مليار دولار لمساعدات لا ترد و20 مليار دولار خطوط ائتمانية

[1]- بسمة سعد "**أثر التنافس الأمريكي-الصيني في منطقة القرن الأفريقي**" الملف المصري: العدد60 ، أغسطس 2019، ص ص 28-29.

وصندوقين للتنمية وتمويل واردات سلع أفريقية تبلغ قيمتها 5 مليار دولار، إلى جانب تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في القارة، كما أن هناك أكثر من 600 شركة صينية تعمل في مجالات اكتشاف النفط وتطوير الموارد المعدنية والزراعية والنقل والاتصالات والطاقة فيها.[1]

ويمكن القول إن توثيق الصين لعلاقتها مع بلدان العالم النامي هو ما ساهم في إسراع نموها الاقتصادي وصعودها، من حيث زيادة استثماراتها الخارجية وعقد العديد من الصفقات الاقتصادية التي عمقت الروابط الاقتصادية الصينية مع العالم وخاصةً مع البلدان الأفريقية . فالصعود الاقتصادي للصين يرتكز بالدرجة الأولى على اعتمادها على الخارج وخصوصاً لتأمين موارد النفط والمواد الخام اللازمة للصناعة التي يقوم عليها الاقتصاد الصيني، فالصين تستورد نحو 60 % من احتياجاتها من المواد اللازمة من الخارج، أما استراتيجيا تهدف التحركات والأنشطة الصينية إلى تعزيز جهود بكين لترسيخ مكانتها في دول العالم النامي كفاعل مرغوب فيه على المدى الطويل، ويتضح ذلك من البرامج التي أطلقتها الصين لدمج البلدان النامية خاصة منها الإفريقية في الأسواق العالمية .فالصين تحاول ربط معظم الدول الأفريقية بمبادرة الحزام والطريق ومن ثم يمكنها السيطرة على موانئ المنطقة ليصبح لها اليد الطويلة في منطقة الساحل الشرقي الأفريقي.[2]

**ثالثا: الآليات العسكرية.**

تقوم الثقافة الإستراتجية الصينية على" عقيدة تقديس الدفاع " Defensive Cult التي ترتكز على ثلاثة عناصر وهي :أن الصينيين شعب محب للسلام، لا يسعون للتوسع، يستخدمون القوة فقط للدفاع عن أنفسهم .ويتحركون وفقاً لأربعة مبادئ :أنهم لا يخوضون حروباً إلا للدفاع عن مصالحهم، الإعلاء من الوحدة الوطنية، هناك أعداء في الداخل والخارج، ومتمسكون بالدفاع النشط [3] Active Defense ، كما عملت على تطوير قدراتها العسكرية ولكن تحت نظرية الواقعية الدفاعية؛ بمعنى أنها تطور من قوتها بهدف الدفاع عن مصالحها دون أن يكون لديها نية في تهديد مصالح دول أخرى أو الهجوم عليها وقد ركز الكتاب الأبيض للدفاع على موضوعات أمنية تتعلق بأمن الطاقة والموارد الأولية والتمويل وطرق الملاحة الدولية،[4] فقد

---

[1]- فريد سالي محمد **"فرص النمو الأفريقي في مواجهة مخاطر التنافس الأمريكي-الصيني"** مجلة السياسة الدولية :المجلد 54 ، العدد 218 ، أكتوبر 2019، ص ص 105-106.

[2]- مالك عوني **"السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية"** مجلة السياسة الدولية: يناير 2017، ص5.

[3] - **Sun، Irene Yuan. And others. "dance of the lions and dragons.. how are Africa and China engaging and how ill the partnership evolve". Op.cit.p1.**

[4]- باكير علي حسين، **"مستقبل الصين في النظام العالمي( دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)"** رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسة: جامعة بيروت العربية،لبنان،2016، ص 89.

أرسلت الصين 700 جندي في جنوب السودان عام 2005 للحفاظ على مصالحها النفطية، وبذلت جهود اً مكثفة لإنشاء وحدة عسكرية في شرق زيمبابوي .وينظر الكثيرون في الغرب إلى الوجود المتزايد للجيش الصيني في أفريقيا أنه مدعاة للقلق حيث يؤكد تطلعات الصين العالمية للقيادة[1].

ويعد اتفاق الصين مع جيبوتي لإقامة قاعدة عسكرية بحرية صينية عام 2017 مؤشر أولي لبداية التحلل الصيني النسبي والتدريجي من مبدأ عدم التدخل، فهي أول قاعدة عسكرية لها خارج أراضيها تحتفظ فيها بألف جندي وتستخدمها في عمليات مكافحة القرصنة ولدعم قواتها المشاركة في حفظ السلام ، وبالتأكيد لحماية مصالحها الاقتصادية ومبادرة الحزام والطريق[2]، كما أصبح لديها قاعدة ساوتومي وبرينسيبي وسيشيل وخليج والفيس في ناميبيا التي تضم زوارق حربية وعسكرا صينياً بهدف مكافحة القرصنة وتأمين مرافق الموانئ ، مما يشير إلى أن الصين تقوم بعملية تطويق للقارة وموانيها لحماية مبادرة الحزام والطريق، كما تهتم الصين بثلاث دول في شرق أفريقيا أهمية بالغة ضمن مبادرتها( كينيا -إثيوبيا -جيبوتي )حيث استثمرت 4مليارات دولار لربط إثيوبيا بجيبوتي و 13 مليار لإنشاء شبكة سكك حديدية[3]، بالإضافة إلى افتتاح المنطقة الحرة الصينية الجديدة في جيبوتي التي تعتبر جزءاً من مبادرة الحزام والطريق[4]، هذه القاعدة العسكرية للصين في جيبوتي ستتيح لها تأمين مضيق باب المندب وستضمن لها تواجداً عسكرياً في القرن الأفريقي، إلى جانب تعزيز تعاونها العسكري مع جيبوتي للتحكم في حركة الاقتصاد العالمي في المستقبل عبر تدفق صادراتها في تلك الممرات البحرية مع بدء تشغيل مبادرة الحزام و الطريق، مع توسيع عمليات الجيش في منطقة المحيط الهندي وما وراءها، بالإضافة إلى تأمين إمدادات النفط وسلامة المرور لصادراتها اليومية من خليج عدن وقناة السويس وُصُولا إلى أوروبا، ووفقاً للسياسة الدفاعية الصينية فإن القوات المسلحة الصينية تعمل على خلق وضع إستراتيجي مناسب لها[5].

---

[1] - **Philips، Thaddeus Daniel. "Chinese engagement in Africa: how will it affect national security interest". Research institute for European and American studies: No.178، August-September 2019. P16.**

[2]- وليد عبد الحي،**"الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط"** مجلة السياسة الدولية :المجلد 52 ، العدد 207 ، يناير 2017، ص 29.

[3]- رشا الظريف، **"طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية"** رسالة ماجستير"، كلية الحقوق والعلو م السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2017، ص ص 85-86.

[4]- فريد سالي محمد،**"فرص النمو الأفريقي في مواجهة مخاطر التنافس الأمريكي-الصيني"**، مجلة السياسة الدولية: المجلد 54 ، العدد 218 ، أكتوبر 2019، ص 108.

[5]- منى سليمان، **"انعكاسات التنافس الأمريكي الصيني على مستقبل الشرق الأوسط"**، مجلة السياسة الدولية : المجلد 54 ، العدد 218 ، أكتوبر 2019، ص 115.

تعمل الصين على توفير الأمن الخارجي من خلال مشاركة مبادرة الحزام والطريق مع دول تعاني من النزاعات الداخلية حيث تتواجد عمليات القرصنة ، فتعمل على حماية السفن البحرية الصينية وناقلات النفط التي تمر بهذه المناطق، ومن هنا كان تواجدها في السواحل الصومالية لحماية سفنها البحرية من القرصنة، بالإضافة إلى تواجدها في كينيا لحماية الشركات الصينية العاملة هناك مثل شركة ديوي الأمنية، كما تتواجد عسكرياً لحماية استثماراتها ومواطنيها المقيمين في الخارج وتشارك في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بحوالي 3000 جندي صيني[1].

كما تقوم الصين بتدريب قوات الجيش والشرطة في العديد من الدول لمهام حفظ السلام ،و توفر الدعم المالي لأجهزة الاتحاد الأفريقي والأسيوي منها مبادرة" إسكات البنادق"، أما عن علاقتها الثنائية مع الدول فتقوم الصين بتصدير الأسلحة لأكثر من 20 دولة معظمها دول إفريقية، ففي عام 2015 تضاعفت صادرات الصين من السلاح لأفريقيا مستحوذة بذلك على 17 %من السوق الأفريقية، كما أنها تقدم مساعدات عسكرية لعدة دول لها علاقات اقتصادية مع الصين منها أنجولا والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي[2].

كما تعد أفريقيا ملعباً لتجربة السلاح الصيني المرفوض غرباً، ومكاناً لاستعراض قوتها العسكرية عالمياً، حيث قامت الصين بإنشاء مصانع للأسلحة في السودان ومالي وزيمبابوي ، بالإضافة إلى التدريبات العسكرية الصينية للأفارقة على اعتبار أن مثل هذه الأعمال تمثل هدفاً استراتجيا وعمقاً عسكرياً للأمن القومي الصيني في نظر الزعماء الصينيين[3].

## **المطلب الثاني**: آليات والطرق المستخدمة من قبل الولايات المتحدة.

### **أولا**: الآلية الدبلوماسية (الدبلوماسية الثقافية كآلية لتحقيق الهيمنة الأمريكية).

يعتبر دور الدبلوماسية الثقافية كآلية من آليات تحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم بأسره حيث قامت الولايات المتّحدة الأمريكية من خلال صناعة السينما الأمريكية التي تعد أحد أهم أدوات الدبلوماسية الثقافية بتشكيل مفهوم الهيمنة الثقافية، انطلاقا من هندسة وتشكيل الوعي الفردي والجمعي لدى الشعوب بما يتماشى مع المصالح الأمريكية، وذلك من خلال تصدير صورة الفرد الأمريكي القوي وهذه من خلال الأعمال والمشاهد الفنية والتمثيلية، حيث تتحكم

---

[1]- عمار شرعان، **"مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم"**،(برلين :المركز الديمقراطي العربي،2019)، ص 86.

[2]- توفيق راوية، **"السياسات الأمريكية والصينية في أفريقيا ..طبيعة الأدوار وواقع التنافس"** ،مرجع سابق، ص 17.

[3]- عبد الرحمن حكمات، **"إستراتجية الوجود الصيني في أفريقيا"**، مرجع سابق، ص 76.

سينما هوليوود العالمية في آراء المشاهدين وعواطفهم وتدفعهم بطريقة أو بأخرى لتبنّي أفكارها دون وسائط وبطرق مباشرة عبر الشاشة لتصل إلى المتلقي بأجود وأبهى تقنيات التصوير وأسرعها إنتاجا وتشكيلا للوعي، وأبعد من ذلك يركز صناع السينما الأمريكية على ظهور المواطن الأمريكي بصفة دائمة في مقام من يتعرّض للظلم والقهر وفي النهاية يكون هو المنتصر ويكون أعدائه هم المجرمون والإرهابيون بغض النظر عن مناطق الصّراع والنفوذ التي يشهدها العالم.

ومن جانب آخر تجد أنّ الأفلام ذات الطابع الأمني والقومي تركز على إظهار مراكز القوة لدى الأمريكيين والتي تحمل هيبة في أذهان بقية شعوب العالم وهي رسائل مشفرة موجهة لجميع دول وشعوب العالم دون استثناء الغرض منها إبقاء الهيمنة الأمريكية على العالم، وإلى جانب أنها وسيلة للتعريف بالثقافة الأمريكية فإنّها كذلك وسيلة لفرض الهيمنة الأمريكية على دول العالم، ولذلك فأنّ الولايات المتّحدة الأمريكية تخصّص سنويا ميزانية معتبرة للسينما وأفلام الهوليوود التي تسخر أساسا لخدمة مصالح قومية أمريكية بطرق سلسلة ومؤثرة جدا.[1]

وأبعد من ذلك فإنّ أهم مقاصد نشر وإذاعة الأفلام السينمائية الأمريكية هو تعزيز الفهم الأجنبي للمجتمع الأمريكي على نطاق واسع وزيادة الوعي إلى حد ما بالآراء والتّوجهات الأمريكية حول القضايا الاجتماعية الحالية مثل الفقر والهجرة والتمييز على أساس الجنس والبيئة، بإضافة إلى إشاعة ثقافة مفادها أنّ الفرد الأمريكي هو أقوى فرد في العالم وأنّ الجيش الأمريكي هو أقوى جيش في العالم وأنّ السّلاح الأمريكي هو أقوى سلاح في العالم، فهذه الثقافة التي تبنّتها الجهات الرّسمية في الولايات المتّحدة مقصودة ومدروسة بدقة وبتفصيل وتخدم مفهوم الهيمنة الأمريكية بامتياز.

وإذا كانت الثقافة هي المحرّك الأكثر فاعلية لنشر القيم الثقافية الأمريكية ومن ثمّ لترسيخ مفهوم الأمركة على نطاق واسع فلا تعجب حينها لما ترى مختلف العادات والتّقاليد الأمريكية هي الأوسع انتشارا في العالم سواء في طريقة الأكل مثل وجبات الإطعام السريع( ماكدونالدز) أو حتّى في طريقة اللباس أو الغناء كموسيقى وغناء الراب الأمريكي الذي حقق انتشارا واسعا في العالم بما في ذلك في المجتمعات الإسلامية والتي انتشر فيها بقوّة هذا الفن وصار كثير من الشباب يقبلون على تعلمه وخوض تجارب شخصية فيه، وهذا يدل دلالة صريحة على قوّة الدبلوماسية الثقافية الأمريكية ونجاحها إلى حد ما في نشر الثقافة الأمريكية وتجسيد أبعاد الأمركة بطرق فنيّة وجذابة ومغرية في نفس الوقت.[2]

---

[1]- رضا كشان، **"دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز الهيمنة الأمريكية"**، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، المجلد: 03، العدد: 02، مارس 2021، ص ص 37-38.

[2]– نفس المرجع، ص 39

يظهر ممّا سبق أنّ الدبلوماسية الثقافية الأمريكية ترتكز على كثير من قنوات العولمة لتحقيق الهيمنة الأمريكية على غرار السّياحة، التجارة، التبادلات الثقافية، المطبوعات الإلكترونية، ومختلف وسائل الإعلام وشركات الإنتاج الفني وغيرها من القنوات مع العلم أنّ لهذه الوسائل دور كبير في توحيد الرؤى وجعلها تتماشى مع العقلية والمصلحة الأمريكية. كما يفهم من هذا أنّ مهمة الترويج للثقافة الأمريكية لا تقتصر على جهة واحدة بل تشترك فيها كثير من القطاعات الحسّاسة في الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك الجامعات ومعاهد التّعليم والتدريب الأمريكية، وهذا ربما هو سر تفوقها ونجاحها على نظيراتها في العالم.

وعلى الصعيد الدبلوماسي كذلك، كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من التنسيق مع الدول الحليفة لها في منطقة أسيا والمحيط الهادي وأوروبا لتفعيل إطار" الحوار الأمني الرباعي" والذي أنشئ في عام 2004 بين أمريكا و وأستراليا واليابان والهند، لضمان بقاء المحيطَين الهادي والهندي منطقة "مفتوحة وحرة" و عدم خضوعها لهيمنة الصين[1].

**ثانيا: الآليات الاقتصادية.**

تعطي الولايات المتحدة الأولوية للجانب الاقتصادي نحو العديد من دول العالم عن طريق محاولة إدماجها في الاقتصاد العالمي، مع دفعها على انتهاج سياسات اقتصادية تقوم على التنمية واقتصاد السوق الحر، مع فتح قنوات التبادل التجاري مع أمريكا مما ينعكس بشكل إيجابي على الاستثمارات والتجارة الأمريكية في العديد من الدول، كما تعمل الإدارة الأمريكية على مايلي:

- العمل على تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية مع تشجيع الاستثمارات في العديد من دول ، مع مساعدات أمريكية لها من أجل دعم جهود التغيرات في الإصلاح السياسي والاقتصادي.

- تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ربط المعونات والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها إلى العديد من دول العالم إلى تدعيم وتشجيع النظم التي تتبني المفاهيم الديمقراطية، مع القيام بضغط على الدول الأخرى التي تمثل أهمية إستراتجية للمصالح الأمريكية، ودليل على ذلك فقد نجحت الولايات المتحدة في تعزيز مفاهيم الديمقراطية في إفريقيا حيث أنهت حقبة الحكم العسكري للجنرال "ماثيو كيريكو" في جمهورية البنين الذي دام ثمانية عشر سنة.

- كما يعتبر دور الشركات الأمريكية العاملة في العديد من دول العالم في سعيها إلى تحقيق الديمقراطية من خلال تشكيل نخب جديدة موالية للغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا،

[1]- عبد الوهاب عميري ،"**التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة**"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة بومرداس ( الجزائر)،المجلد: 05 العدد: 02 ، أفريل 2022، ص 781.

كما تقوم هذه الشركات كذلك بالتنقيب عن النفط في العديد من دول العالم، مع مواجهة النفوذ الصيني.

- العمل على تحقيق الأمن والاستقرار وفق منظومة المصلحة القومية الأمريكية من خلال منع الصراعات وإنهاء الحروب والتطهير العرقي مع حماية مصالحها الحيوية وخصوصا التي تدخل ضمن المناطق الغنية بالمواد الطبيعية، وعليه فإن الإدارة الأمريكية تولي اهتماما كبيرا بقضايا انتشار الإرهاب وفق منظور التهديد والاستقرار للمصالح الحيوية لها.[1]

- تستورد الولايات المتحدة من قارة إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط النفط حيث بلغت وارداتها من القارة الإفريقية مابين 20 إلى 25 بالمئة أي ما يعادل 800 مليون برميل سنويا لذلك تعمل على حماية مصالحها النفطية خصوصا في وسط وغرب إفريقيا التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي من أجل ضمان تدفق وتصدير النفط إليها دون أي مشاكل، وفي عام 2006 بلغت وارداتها من النفط الإفريقي حوالي 2230000 برميل يوميا، مقارنة بالشرق الأوسط الذي بلغت صادرته النفطية في نفس السنة إلى الولايات المتحدة حوالي 2220000 مليون برميل يوميا.[2]

- تركز الولايات المتحدة على مناطق معينة عن طريق اختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة مثل: جنوب إفريقيا ونيجر والسنغال وأثيوبيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، في هذه الحالة تقوم الولايات المتحدة باستخدام وكلائها لتنفيذ سياستها في العديد من مناطق عن طريق تقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية والعسكرية لحلفائها، مع تكريس الوجود الأمريكي عبرها، بإضافة إلى مراقبة تحركات الدول المنافسة لها في العديد من المناطق خاصة النفوذ الصيني.

- كما أقامت الولايات المتحدة تعاون تجاري و أمني مع العديد من المنظمات الإقليمية مثل: جماعة تنمية الجنوب الإفريقي **"SADC"**، حيث بلغت حركة التجارة بين هذه المجموعة الولايات المتحدة أكثر من سبعة ملاين دولار في عام 1994، حيث تقوم دولة جنوب إفريقيا بدور المحوري في الجنوب الإفريقي، كما أنها ثاني شريك تجاري للولايات المتحدة، نفس شيء بالنسبة إلى منظمة دول غرب إفريقيا **"ECOWAS"**، حيث تقوم نيجيريا بدعم جهود التعاون الإقليمي وتمارس دور المحوري في هذه المجموعة وتعد هذه الأخيرة ومن كبار موردي النفط للولايات المتحدة، وأول شريك تجاري في القارة الإفريقية للولايات المتحدة[3].

**ثانيا: الآليات العسكرية.**

---

[1]– هادي محمد حسين برهم، **"التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2210"** (عمان: الأردن، دار زهران لنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص ص 120- 121.

[2]– نفس المرجع، ص 124.

[3]- نفس المرجع، ص 128-129.

**- أفريكوم (AFRICOM) قيادة أفريقيا الأمريكية United States Africa Command**:

وهي قوات موحدة مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية وهي مسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة أفريقية في أفريقيا عدا مصر . وكانت القيادة الأفريقية قد تأسست في 01 أكتوبر، 2007 ، وقد بدأت القيادة الأفريقية نشاطها رسميا في 01 أكتوبر2008، ثمة أسباب عديدة تكمن وراء إنشاءها في أفريقيا، وهي:

1- تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في الصحراء الأفريقية.

2- تزايد الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة الأفريقية.

3- زيادة الضغوط على قوات (سنتكوم) و(إيوكوم) نتيجة للحرب في العراق وأفغانستان.

4- نمو العلاقات بين الصين والدول الأفريقية، ومؤشرات ذلك:

أ - الصين تعد الآن ثالث أكبر شريك تجاري مع أفريقيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا.

ب - تعتبر بكين كذلك المستورد الرئيسي للنفط الأفريقي.

جـ - مساهمة الصين 150 جنديا من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا[1].

- كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء العديد من القواعد العسكرية في كل من دول العالم الهدف منها مكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 ، بإضافة إلى حماية السفن الحربية الأمريكية في كل من منطقة القرن الإفريقي، و البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهادي والممرات البحرية...الخ، وكذلك حماية أمن إمدادات الولايات المتحدة بالطاقة والمواد الطبيعية الأخرى خاصة النفط، بإضافة إلى محاصرة النفوذ الصيني المتزايد في العديد من المناطق خاصة قارة إفريقيا.[2]

- أيضا قامت الولايات المتحدة بإنشاء قوة إفريقية لمواجهة الأزمات والمحافظة على الأمن والاستقرار، والهدف منها طبعا هو حماية المصالح الأمريكية مع تشكيل تنسيق عسكري مع العديد من الدول لمكافحة الإرهاب والتقليل من حدة هذه الصراعات مثل تسوية الصراع الأنغولي في عام 2002 بين بونيتا والحكومة الانغولية، بإضافة إلى إنهاء الحرب في جنوب السودان في عام 2005.

- تكثيف التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والعديد من دول العالم وهذا من خلال برامج التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة سواء كانت ثنائية أو جماعية، مثل: برنامج المساعدات والتدريب على عملية الطوارئ **ACOTA**، والذي بدأ العمل به في عام 2002

---

[1]- https://www.marefa.org › simplified

[2]- هادي محمد حسين برهم، **"التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2210"** ،مرجع سابق، ص 130.

ويهدف إلى توفير التدريب والمساعدة للقوات الأفريقية لتولي مهام حفظ السلام في مناطق الصراعات والنزاعات والتطهير العرقي.

- في عام 2008 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإحداث برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي **TMET**، ويهدف إلى إحضار العسكريين الأفارقة إلى الأكاديميات العسكرية داخل الولايات المتحدة وقد شاركت فيه جميع الدول الأفريقية باستثناء مصر.[1]

**- الأسطول الأمريكي السادس**: يمثل هذا الأخير الدرع العسكري لحماية المصالح الأمريكية في الحوض المتوسط، بعد أن كانت مهامه تتمثل في مجرد احتواء الخطر الشيوعي، كما أن هذا الأخير يتواجد في أهم المواقع الإستراتيجية التي تسمح له بمراقبة كل التحركات في العديد من المناطق، كما تم إسناد له مهام أخرى تتمثل في:

* ضمان عبور الناقلات التجارية و الناقلات النفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط.

* مراقبة تحرك القوى الكبرى خاصة الصين في العديد من المناطق الإستراتجية.

* مراقبة النزاعات الإقليمية و حصر عملياتها العسكرية لمنع امتدادها إلى الدول المجاورة.[2]

**- <u>حلف الشمال الأطلسي (NATO)</u>:**

تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون للحلف الأطلسي دور هام على العديد من المناطق في العالم، بعد أن كانت هذه الضفة خلال عقود الحرب الباردة تتمثل في سيطرة على الحكومات الموالية للاتحاد السوفيتي، كما يبرر حلف الناتو تواجد قواته في المنطقة بالنزاعات الافتراضية من دون أن يسميها، كالتهديد المفترض لأسلحة الدمار الشامل، و عليه نجد أن بيانات الأمناء العامين و مجالس الوزراء تتلخص في ثلاث مجالات هي: الأمن الجماعي و الاستقرار في الدول الحليفة، محاربة انتشار التسلح، الشراكة من أجل إعادة السلم في البحر الأبيض المتوسط ككل.

كما أن إستراتيجية الحلف تهدف إلى إظهار تفوقه الجوي و البحري في العديد من الموقع الإستراتيجية خاصة في حالة نشوب حروب في أية منطقة من العالم، أيضا حفظ الأمن و

---

[1]– نفس المرجع، ص ص 131-135.

[2]– هشام دوادي، **"<u>الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأورو أمريكي على المنطقة المغاربية</u>"** رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلو م السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015، ص ص 91-94.

الاستقرار في مختلف مناطق العالم مسؤولية مشتركة بين الحلف وبعض دول ذات المواقع الإستراتجية (دول المغرب العربي)، وأيضا الحرب على الإرهاب ومحاربة التطرف.[1]

فيما سبق يمكن التفريق بين سياسة الصين والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص آليات التنافس فيمايلي:

- أن الصين تقوم بمنح مساعدات غير مرتبطة بشروط، وتقوم على المنفعة المتبادلة عكس الولايات المتحدة التي تقدم مساعدات مرتبطة بشروط الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

- تقوم الصين في تعزيز نفوذها من خلال المشاريع الاقتصادية والتركيز على الاستثمارات المتعلقة باستخراج النفط والموارد الطبيعية عكس الولايات المتحدة التي تكثف الوجود العسكري لها في المناطق التي يتواجد فيها الاستثمارات الأمريكية وبالتالي العمل على محاصرة النفوذ الدولي في مناطقها ومن ضمنها الصين.

- كما أن تعامل الصين مع العديد من الأنظمة المعادية للولايات المتحدة جعلها في صراع محتدم وتهديد لمصالحها، لاسيما أن الدور الصيني تحكمه بالأساس اعتبارات المصلحة والهيمنة بغض النظر عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما تجعل الصين بمعزل عن سياسات الغرب بشكل عام، وهذا الأمر يقوض جهود الولايات المتحدة في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وبالتالي بقيت الصين في سياستها تركز على البعد الاقتصادي فقد أكدت على احترام السيادة الداخلية للدول ولم تهتم بأساليب الحكم القائمة ولا بمدي تطبيق حقوق الإنسان.

كما يمكن القول كذلك بأن صعود الصين كقوة اقتصادية في العديد من المناطق خاصة المناطق الإستراتجية، أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الاختراقات الصينية في العديد من المناطق التي تعتبر نطاق النفوذ الأمريكي، وأن منافستها ليسن فقط في مجال واحد (النفط) بل وصل إلى العديد من المجالات (الاستثمار، التجارة...إلخ) وبالتالي أخذت الطابع الاقتصادي في إستراتجيتها.

[1]– نفس المرجع، ص ص 90-91.

**خلاصـــــة:**

تأخذ هذه الدراسة في الاعتبار الاحتمالات السِلْمية لصعود الصين كقوَّة ذات تأثير في مجريات العديد من المناطق الإستراتجية ، متى ما تيقَّظت إلى عدم المساس بمكانة الولايات المتحدة ونفوذها في هذه المناطق. والعلاقات التبادُلية الصديقة التي تمارسها العيد من الدول مع القوَّتين الصينية والأمريكية على السواء، تساهم في استدامة الوضع الراهن. فالعديد من دول، ما عدا إيران وسوريا، تحظى بعلاقات متينة مع الولايات المتحدة، لاسيما على المستويات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، فيما تتشارك معظم الدول مع الصين بعلاقاتٍ اقتصادية متنامية، كما أن هذه التنافس بين الطرفين كانت له انعكاسات على الأمن الدولي في المجالين الاقتصادي والعسكري ويتمثل في:

**أولا: على المستوى الاقتصادي:**

- **بالنسبة للأمن الطاقوي**: فالدولتان يؤرِّقهما تعطيل انسياب صادرات النفط، وانعكاسات ذلك على الأسواق العالمية. هذا التوافُق يخلق مساحةً من الهدوء النسبي في معادلة التنافُس الضاري بين الطرفين، والذي يشهده العالم الآن مع تزايُد قوَّة الصين الاقتصادية، وعزم الولايات المتحدة قطع السُبُل على التنِّين الصيني للحيلولة دون تحقيقه الهيمنة الإقليمية في شرق آسيا.[1]

- **بالنسبة للدول محل التنافس**: اغتنامَ المكاسب المُعتبَرة للعديد من الدول خاصة ذات المناطق الإستراتجية نتيجة التنافس القائم بين الطرفين الصيني والأمريكي؛ فالصين برعت في الجوانب التكنولوجية المتطوِّرة G5، والإسهام في إنشاء البني التحتية، وإقامة مشاريع الطاقة المتجدِّدة الشمسية والنووية بأقلّ تكلُفة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، الصين في عام 2019م كانت الشريك الاقتصادي الأوَّل للمملكة العربية السعودية، والثاني لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وجنوب لإفريقيا ونيجريا في قارة إفريقيا، كما أنَّها وقَّعت خلال العقد الماضي اتفاقياتِ شراكةٍ متنوِّعة مع ثلاثة عشر دولةً في شرق أوسطية، بإضافة إلى مبادرة الصين الموسومة بـ«الحزام والطريق» تجعل العديد من الدول تُرغِّب في إقامة الشراكات معها والدخول في حيِّز النطاقات المستفيدة من مكاسب هذا التمدُّد الاقتصادي.أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أقامت علاقات اقتصادية واستثمارية، عادت بالفائدة على رفاهية شعوب العديد من الدول.

---

[1]– محمد بن صقر السلمي، **التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط** (الرياض: السعودية، المعهد الدولي لدراسات الإيرانية، 2021)، ص 13.

**ثانيا: على المستوى العسكري**:

- **بالنسبة للأمن الدولي**: فالولايات المتحدة بعُلو كعبها في المجالات العسكرية والأمنية ومدى نفوذها في العديد من المناطق خاصة منطقة الشرق الأوسط منذ عقود؛ كونها القوَّة العُظمى في العالم، أتاحت الفرصة للدول الحليفة بإقامة الشراكات واتفاقيات أمنية والتسليحية، التي عادت بالنفع على أمن في العديد من المناطق، كما أنَّها تعزِّز من مكانة واشنطن في العديد من المناطق في وجه أيّ قوَّةٍ مناهضة. الولايات المتحدة بسياسات التحشيد والجمع بين شُركائها لمواجهة أطراف مناوئة لها مثل إيران، تستفيد من هذه الاتفاقيات لتوطيد مكانتها وتخفيف أعباء حفظ الأمن ضدّ الشُركاء المتنازعين في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما العرب وإسرائيل[1]. كما أن الولايات المتحدة لا ترى في الصين قوَّةً عسكريةً قادرة بالاضطلاع بضمان الأمن في العديد من المناطق، وفكّ الاشتباك الناجم عن مختلف الصراعات الدائمة فيها، ورُبّما كان هذا الأمر أحد دواعي الصين لاستخدام عنصر المفاجأة بنقل المعركة القائمة بين الطرفين إلى تخوم النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. ودول المنطقة، كما هي الصين، يدركون مدى خطورة التداعيات على المنطقة، في حال تزايُد التنافُس ومقارعة الصين للولايات المتحدة عسكريًا، كما تسعى كل من الصين الولايات المتحدة إلى بناء تحالفات جديد يضم شبكة من البلدان. فمن الجانب الأمريكي الذي قام بالتحالف مع استراليا، واليابان، والهند، منذ أكثر من عقد من الزمان، لكن واشنطن التفتت إليه في السنوات الأخيرة، مع اشتداد التنافس بين أمريكا والصين. وكان الاشتباك العام الماضي بين القوات الهندية والصينية على طول حدودهما المتنازع عليها في جبال الهيمالايا هو الأكثر دموية منذ أكثر من خمسة عقود، ووفر فرصة إضافية لواشنطن للتقرب من نيودلهي، أما الصين فقامت ببناء تحالفات مع روسيا وكوريا الشمالية وإيران، بتفعيل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات، وهذا لكسر الهيمنة الأمريكية على خطوط الملاحة البحرية في العديد من المناطق.[2]

- **بالنسبة للمنظمات الدولية**: كما نجد أنَّ الشقاق الحقيقي يتمظهرُ بين الطرفين المتنافسين الأمريكي والصيني اتجاه بعض القضايا بشكلٍ واضح داخل أروقة المنظَّمات الدولية؛ كمجلس الأمن الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. على سبيل المثال، نجد الاختلاف قائمًا بين الطرفين حيال الملف النووي الإيراني والقضية السورية، فضلًا عن استخدام كُلّ طرف لهذه الأوراق بشكلٍ يخدم مصالحه الذاتية. فلطالما توازنت الصين وروسيا توزُانًا ناعمًا -بحسب المقاربة الواقعية في العلاقات الدولية-ضدّ الولايات المتحدة دوليًا؛ بُغية تقويض جهودها، أو

---

[1]– نفس المرجع، ص 14- 15.

[2]– نفس المرجع، ص 16-17

تشويه شرعيتها القانونية، متى ما سنحت لهما الفُرصة (مثل معارضة «سناب باك» الأمريكي ضدّ إيران).[1]

- **بالنسبة للسياسة الخارجية لدولتين المتنافستين**: انعكاس التنافّس الصيني-الأمريكي على دول المنطقة يتحرَّى أولاً في المبادئ والمعايير، التي تؤطِّر النُظُم السياسية الداخلية والسياسة الخارجية لكُلٍّ من الدولتين؛ فالولايات المتحدة بأبعادها الفكرية والمعيارية ترى في انتشار الديمقراطية حلًّا ناجعًا لصراعات المنطقة، وسبق أن حاولت غرسَ النُظُم الديمقراطية الغربية في العراق وأفغانستان دون جدوى ملموسة. بالتالي تعي المنطقة تمامًا بموجب خبراتها التاريخية في التعاطي مع الشريك الأمني الأمريكي، ماهية المبادىء الليبرالية التي يحملها، وتتحوَّط تجاه مساعيه تغيير نُظُم المنطقة والتدخُّل في شؤونها الداخلية، لاسيما ما يعتبرها انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان.[2]

- **بالنسبة للمصالح المشتركة للقوتين**: يتزايد باستمرار نظرا لارتباط المصالح الإستراتيجية بين البلدين، بحيث تهدف الصين من التعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة كضمان لاستمرار صعودها، وحماية مصالحها عبر العالم؛ وبالنسبة للولايات المتحدة فإنها تدرك نمو القدرة الشاملة للصين خاصة العسكرية منها، وبالتالي فالتعاون معها يساهم بدمج الصين في منظومة الأمن العالمي، وحماية المصالح الأمريكية في آسيا من خلال التوافق الأمني بينهما.[3]

---

[1]– حسين علي باكير **"مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة"**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسة: جامعة بيروت العربية، لبنان، 2016، ص ص 124-125

[2]- محمد بن صقر السلمي، **التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط** ، مرجع سابق ، ص 18-19.

[3]- حسين علي باكير **"مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة"**، مرجع سابق، ص ص 126.

## الخاتمـــــــة:

شهد مفهوم الأمن تطورا كبيرا منذ نهاية الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أصبح تأثيره يتجاوز تأثير الدولة القومية مما استدعى مراجعة أدبيات نظرية العلاقات الدولية من جهة والتحول في الدراسات الأمنية ومن ثم التحول في مفهوم الأمن، فبعدما كان في إطار المنظار الواقعي الذي ساد في فترة الحرب الباردة، وينظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أية سياسة أمنية، حين تعطي الأولوية لتحقيق أمنها في مواجهة أية تهديدات عسكرية، كما تعتبر الوسائل العسكرية وحدها الوسائل المتاحة أمامها لتحقيق أهدافها ،ويحصر الأمن في قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي ووحد ة أقاليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى بالنظر لعدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جميع الدول.أما حالياً فلا يمكن للأمن الدوليّ أن يتحقق بالوسائل العسكريّة فقط كما كان في سابق، كما أنه لا يقتصر على أدوار القوى العُظمى فقط، لا بل يشمل الدول الصغرى، إذ إن هناك العديد من المشكلات الكبرى التي تتجاوز قدرات الدول، منها ما يتعلق بالفقر والبطالة وتكافؤ الفرص والتلوث البيئي، والنمو السكاني، والإرهاب، واللجوء، والأمراض، وشح الموارد، وإعادة توزيع الثروة، وتحقيق العدالة بين فقراء العالم وأغنيائه، ففي الوقت الراهن فإن الأمن الدولي بات يتضمن جوانب تعبّر عن الأمن الإنسانيّ بوصفه معطًى مهما فيه، وبحيث يعبّر عن سعي المجتمعات لضمان حقها في البقاء، مما قد يؤدي إلى تدني احتمالات الضرر بأي من القيم الإنسانيّة المكتسبة.

كما لا تزالُ الولايات المتحدة تنفردُ بموقع المهيمن في النظام الدولي، نظرًا للتفوُّق العسكري الأمريكي، وانتشاره الواسع، والتأثيرها على المنظَّمات الدولية، ناهيك عن وجود عددٍ كبيرٍ من الحُلفاء لا يزال يدوُر في فلكها ويدافعُ عن القِيم التي تتبنّاها .لكن لا يعني ذلك أنَّ الصين قوَّةٌ يُستهانُ بها؛ فالصين أصبحت قوَّةً اقتصاديةً هائلة تخطَّت إمكانياتها دولً عُظمى عديدة، ولديها خطَّةٌ طموحة لهيمنةٍ دولية من خلال تفوُّقها الاقتصادي. لا تزالُ دولُ عديدة تنظُر إلى هذه الاعتبارات بعناية، ومن ثمَّ فإنَّها تُدرك أهمِّيةَ العلاقات مع الولايات المتحدة، وتُحرِّك سياساتها الخارجية من منظورِ تقييمٍ لمدى الضررِ الذي يمكن أن يلحقَ بهذه العلاقة؛ فالولايات المتحدة شريكٌ إستراتيجي، ولا تزال توفِّر مظلَّةَ دعمٍ أمني لا غِنى عنه. فعلى المستوى الإستراتيجي والأمني، لا غِنى عن الدور الأمريكي بالنسبةِ لعدد من الدول، بل إنَّ الصين نفسها تعتمدُ على الولايات المتحدة لضمان الاستقرار الأمني في بعض المناطق ولضمان تدفُّق مصالحها بصورةٍ أساسية، لكن بالمقابل فإنَّ الصين شريكٌ تجاريٌ واقتصادي لا غِنى عنه، بحيث لا تعوِّض مكانتها أيُّ قوَّةٍ أُخرى، حتّى الولايات المتحدة نفسها، هذه المعادلة الجيو- أمنية التي تستندُ إلى علاقةٍ إستراتيجية مع الولايات المتحدة وتوازنها معادلةٌ جيو-اقتصادية مع الصين، تجعلُ العديد

من المناطق الإستراتجية تتأثُرًا بنشوب صراعٍ مفتوح بين القوَّتين الكبيرتين على قمَّة النظام وعلى الرياة العالمية، ومن ثمَّ فإنَّ الحفاظَ على علاقة متوازنة والإبقاءَ على هذه المعادلة الجيو-أمنية والجيو-اقتصادية ضمانٌ مهمّ من أجل تجنيب بعض المناطق لتأثيراتٍ سلبية من انتقالِ الصراع إليها كمنطقة الشرق الأوسط.

كما كشف التنافس الصيني-الأمريكي في العديد من المناطق الإستراتجية في العالم، عن الكثير من جوانب الصدام والتعارض الصامت بينهما، وفي تحليل للانتشار الصيني المتمحور في الجانب الاقتصادي، توصلت العديد من مراكز الفكر الأمريكي إلى أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة في هذا التنافس، ومن أهم عناصر هذا التفوق نجد:

- رقعة ومساحة الانتشار في العديد من المناطق، فمثلا أكثر من 35 دولة إفريقية تتواجد فيها الصين وشركاتها ورعاياها.

- الاستثمارات الصينية في أفريقيا تجاوزت 60 مليار دولارا، بينما الاستثمارات الأمريكية تشكل 15 إلى% 20 % من هذا المبلغ.

- الصين تركز في انتشارها على عدة مجالات: الثروة وخاصة التنقيب النفط.

وعليه فالولايات المتحدة الأمريكية تولي علاقاتها مع العديد من الدول العالم في الجانب العسكري، بل إن هذه الدول تحتاج لمساعدات وإلى التنمية وليس إلى العسكرة، مثل قيامها ببناء قيادة عسكرية متخصصة (أفريكوم)، وتعاون أمني وقواعد عسكرية تنتشر في شرق أفريقيا جيبوتي، وكينا وإثيوبيا، ثم تشاد ونيجيريا، وخليج غينيا والمغرب وموريتانيا والنيجر والعديد من الدول الشرق الأوسطية.وفي الوقت الذي تستبعد الصين عنصر العسكرة في علاقاتها، وفي هذا السياق، خرجت الدراسة بثلاثة سيناريوهات :سيناريو تكريس الصعود الصيني وإزاحة أمريكا من مرتبة الهيمنة، سيناريو التعايش التنافسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، و سيناريو تكريس الهيمنة الأمريكية.

**كما خرجت الدراسة بالنتائج التالية:**

-العلاقات الأميركية - الصينية ستكون صعبة في السنوات المقبلة، في ظل تنافسهما على طبيعة الأسس التي ينبغي أن تحكم النظام الدولي.

-استبعاد الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

-احتمالية الانتقال إلى هيمنة ثنائية الأقطاب، على أساس أن الصين قد تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً في السنوات المقبلة، مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية الأكبر لسنوات أخرى أطول.

- رغم صعوبة الفصل فيما أل إليه التنافس الأمريكي الصيني ، تبقى المواجهة المفتوحة بينهما في العديد من المجالات خاصة الجانبين العسكري والاقتصادي، ما يؤكد أن أحادية القطب الأمريكي بدأت في الانقضاء بالنظر للطموحات الصينية واسعة النطاق.

# قائمــة المراجــع:

# LIST OF REFERENCES

## قائمــة المراجــع:

أولا/- **باللغة العربية**:

1/- **الكتــب**:


- أبو عامر علاء ، **العلاقات الدولية** (عمان: دار الشروق للنشر، 2004).

- أبو عامودة محمد سعد ، جاب الله عمارة محمد ، **العلوم السياسية في إطار الكونية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005).

- بوزنادة معمر ، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**،(الجزائر: د م ج، 1992)،

- بيلس جون ، ستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**(الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث، 2004 ).

- الجهني علي ، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**(الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000).

- القلعجية خليل وسيم ، **روسيا الأوراسيا: زمن الرئيس فلاديمير بوتن** (بيروت: لبنان، ط2، الدار العربية للعلوم الناشيرون، 2017).

- المعيني كاظم محمد ، **ايكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل: دراسة في الإمكانيات والتحديات**، (بيروت: لبنان، ط1، مكتبة السنهوري، 2018).

- ألفن توفلر، **حضارة الموجة الثالثة**، ترجمة: عصام الشيخ قاسم (طرابلس: ليبيا، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990)، ص ص 104-105.

- جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات الكونية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).

- جينليا نجيشيانجو إنجانا ردان، **مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج** (الإمارات العربية المتحدة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية بحوث وتحليلات، 2018).

- جوزيف س ناي، **حتمية القيادة: الطبيعة المتميزة للقوة الأمريكية**، ترجمة: عبد القادر عثمان (عمان: الأردن، مركز الكتب الأردني، 1991)،

- دندن عبد القادر ، **الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية: دراسة ميدانية (الصين)**، (عمان: الأردن، ط1 ،مركز الكتاب الأكاديمي ، 2015).

- مازن إسماعيل الرمضاني،**"مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي في الأمن والجماهير"**، (السنة الثانية، العدد04، تموز، جويلية 1981).

## قائمــة المراجــع:


- الزاز حسين، **إدارة الأزمة بين نقطتي التحول والغليان** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، 2001).

- ألعماري رشيد عباس، **إدارة الأزمات في عالم متغير**(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

- بوقارة حسين ، **تحليل النزاعات الدولية** (الجزائر: دار هومة، 2008).

- حتي يوسف ناصف ، **النظرية في العلاقات الدولية** (لبنان: دار الكتاب العربي، 1995).

- حداد كمال ، **النزاعات الدولية** (الجزائر: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997).

- خضور أديب ، **أولوية تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وأفاق تطويره** (الرياض: أكادمية نايف للعلوم الأمنية، 1999)،

- دورتي جيمس ، روبرت بالتسغراف، **"النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"**، تر: وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986).

- قادري حسين ، **"النزاعات الدولية: دراسة تحليلية"**، (الجزائر: منشورات خير جليس، 2007).

- عبد الغفار محمد أحمد ، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**(الجزائر: دار هومة، 2003).

- عبد الحي وليد سليم ، **المكانة المستقبلية للصين: في النظام الدولى 1978- 2010** (أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة، ط2، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، 2014).

- غاستون بوتول وأخرون، **الحروب والحضارات، تر: أحمد عبد الكريم**، (سوريا: دار الطلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984).

- غلبين روبرت ، **الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، تر:مركز الخليج للأبحاث(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

- مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية**(الجزائر: شركة باتنيست للمعلوماتية والخدمات المكتبية، 2005).

- مدحت أيوب ، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2003).

## قائمــة المراجــع:


- مصباح عامر، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).

- محمود إدريس، **التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق**(الخرطوم: السودان، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، 2017).

- كرار أنور البديري، **الصين: بزوغ القوة من الشرق**(بيروت: لبنان، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتجية، شركة صبح للطباعة، 2015).

- يونس مؤيد يونس، **ادوار القوى الأسيوية الكبرى: فى التوازن الاستراتجى فى أسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**(عمان: الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2016).

- هانز بيتر مارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة: عدنان عباس علي (الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1998).

- عبد الحي يحي زلوم، **ندر العولمة: هل بوسع العالم أن يقول لا للرأسمالية المعلوماتية** (بيروت: لبنان، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999).

- زيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة: أمل شرقي (عمان: الأردن، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).

- مجموعة باحثين، **قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق: رؤية عن واقع ومستقبل الاحتلال في العراق والشرق الأوسط** (دمشق: سوريا، ط1، دار الصنوبر للطباعة، 2008).

- رافع على يوسف المدني،**"الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا :العلاقات الصينية السودانية نموذجا 2000-2010 "** (الأردن :دار جنان للنشر والتوزيع،2017)،

- شرعان عمار، **"مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم"**،(برلين :المركز الديمقراطي العربي،2019)، ص 86.

- هادي محمد حسين برهم، **"التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2210"** (عمان: الأردن، دار زهران لنشر والتوزيع، ط1، 2014).

- بن صقر السلمي محمد ، **التنافس الأمريكي- الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط** (الرياض: السعودية، المعهد الدولي لدراسات الإيرانية، 2021).

- علي زياد العلي، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**(القاهرة: مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017).


2/- **الدوريات والمجلات**:

## قائمــة المراجــع:


- بدوي منير محمود ، **"مفهوم الصراع، دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع"**، مجلة دراسات مستقبلية، العدد3، 1997.

- قحطان حسين ، غيث سفاح متعب الربيعي، **"نهاية الأزمة الدولية...دراسة في الإطار النظري"**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 42، 2011.

- الكيالي عبد الوهاب ، **الموسوعة السياسية**، ج1، البنان، بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر، 1990.

- الحربي عبد الله سليمان ، **مفهوم الأمن ومستوياتهوصيغه وتهديداته: دراسة في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع19، سنة 2008.

- مغاوري شلبي علي، **الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة- مصر، العدد: 167، 2007.

- حسين يونس مني ، **دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب في الصين للأعوام (2001-2009)**، مجلة بحوث عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، العددان 53-54، 2011.

- زانج وي وي ، **الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية**، مجلة دراسات علمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، العدد: 11، ط1، 2001.

- كنعان حمدي طاهر وحازم تيسير رحاحلة، **الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط1، 2016.

- رفيقة صباغ وفاتح حركاتي، **تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة بتعاون مع جامعة لجيلالي لياس بسيدي بلعباس، الجزائر، م20، العدد: 02، 2020.

- محمد عبد السلام، **القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة: مصر، العدد: 183، المجلد 46، 2011.

- الزيات مجاهد محمد ، **تعاون دون شراكات إستراتجية دفاعية أو تصنيع عسكري**، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة: المملكة العربية السعودية، العدد: 106، 2016.

- نبيل مرزوق، **حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجلة الطريق، بيروت: لبنان، العدد الرابع، تموز أب 1997.

## قائمــة المراجــع:


- محمد عبد الشفيع عيسى، **المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي...قراءة في التقارير الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، يوليو 2008.

- عبد الخالق عبد الله، **النظام العالمي الجديد...الحقائق والأوهام**، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أبريل 1996.

- حشود نور الدين ، **الإستراتجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد2 ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013.

- مالك عوني، **صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية: تحولات ما بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، العدد: 138، أكتوبر 1999.

- عوني مالك، **"بوابة التنمية ..إعادة تعريف ركائز الدور المصري القائد في أفريقيا"** مجلة السياسة الدولية :المجلد 54 ، العدد 216 ، أبريل 2019.

- مصطفى النشار **"هل تقود الصين حقبة م ا بعد الغرب؟ عصر ما بعد العولمة هو عصر نهاية الهيمنة الغربية"** مجلة الاستغراب :عدد 17 ، خريف 2019.

- أيمن إبراهيم دسوقي، **"عالمية الدبلوماسية الموازية وأفاق تطورها"** مجلة السياسة الدولية، المجلد: 55، العدد 219 ، يناير 2002.

- عبد الرحمن حكمات، **"إستراتجية الوجود الصيني في أفريقيا"**، مجلة سياسات عربية، العدد 22،سبتمبر2016 .

- توفيق راوية، **"السياسات الأمريكية والصينية في أفريقيا ..طبيعة الأدوار وواقع التنافس"** مجلة السياسة الدولية المجلد : 54 ، العدد 218 ، أكتوبر 2019.

- توفيق عبد الصادق **"مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا"** مجلة سياسات عربية: العدد 05 ، نوفمبر 2013.

- إبراهيم نوار، **"إختلالات النظام الاقتصادي العالمي ومحركات تغييره"** مجلة السياسة الدولية: مجلد 54، العدد 216 ، أبريل 2019.

- بوبريمة إحسان **"اليوان الصيني كمنافس للدولار الأمريكي وبداية التفكير في إنشاء عملة عالمية"**مجلة المستقبل العربي :العد د 471 ، مايو 2018.

- علوي مصطفى ،**"رؤية إستراتجية لتغيرات الإقليم والعالم"** مجلة السياسة الدولية: المجلد 54، العدد 216 ، أبريل 2019.

- بسمة سعد **"أثر التنافس الأمريكي-الصيني في منطقة القرن الأفريقي"** الملف المصري: العدد 60، أغسطس 2019.

## قائمــة المراجــع:


- فريد سالي محمد "**فرص النمو الأفريقي في مواجهة مخاطر التنافس الأمريكي-الصيني**" مجلة السياسة الدولية :المجلد 54 ، العدد 218 ، أكتوبر 2019.

- عوني مالك "**السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية**" مجلة السياسة الدولية: يناير 2017.

- عبد الحي وليد ،"**الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط**" مجلة السياسة الدولية :المجلد 52 ، العدد 207 ، يناير 2017.

- فريد سالي محمد،"**فرص النمو الأفريقي في مواجهة مخاطر التنافس الأمريكي-الصيني**"، مجلة السياسة الدولية: المجلد 54 ، العدد 218 ، أكتوبر 2019.

- منى سليمان، "**انعكاسات التنافس الأمريكي الصيني على مستقبل الشرق الأوسط**"، مجلة السياسة الدولية :المجلد 54 ، العدد 218 ، أكتوبر 2019.

- رضا كشان، "**دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز الهيمنة الأمريكية**"، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، المجلد: 03، العدد: 02، مارس 2021.

- عبد الوهاب عميري ،"**التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة**"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة بومرداس ( الجزائر)،المجلد: 05 العدد: 02 ، أفريل 2022.

- خفاجة حسين رانيا ، **مهددات الأمن الإنساني في القرن الإفريقي**، مجلة السياسة الدولية، العدد:212، 2018.

- عبد العظيم زينب ، **الإستراتجية الأمريكية العالمية واستمر الحرب ضد الإرهاب**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، مجلة أمت في العالم، القاهرة،2017.


### 3/- **المذكرات والأطروحات**:


- عودة العضايلة عبد الله فلاح ، **"التنافس في أسيا الوسطى"**، مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

- هواري إيمان، عماري خيرة، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2012، ص03.

- بن صايم بونوار، **مصادر التهديدات الخارجية لمنطقة المغرب العربي وأفاقها المستقبلية**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2003.

## قائمــة المراجــع:


- حجار عمار، **"السياسة المتوسطية للإتحاد الأوربي: إستراتجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002.

- إياد عبد الكريم مجيد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة "نيجيريا نمودجا"**، أطروحة الدكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008.

- زيغنيو بريجنسكي، **السياسة الخارجية الأمريكية: تحديات القيادة في القرن الحادي والعشرين**، مجلة شؤون الأوسط (بيروت: لبنان، مركز الدراسات الاستراتجية والبحوث والتوثيق، العدد 78-79، ديسمبر 1998- يناير 1999).

- كنوز ياسمينة، حنان نخول،**"تحول القوة والنفوذ من وراء السياسة الاقتصادية للصين في أفريقيا"** رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2013.

- باكير علي حسين"**مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسة: جامعة بيروت العربية، لبنان،2016.

- سمير قط " **الإستراتجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة – قطاع النفط نموذجا** " رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008.

-هشام دوادي، **"الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأورو أمريكي على المنطقة المغاربية"** رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلو م السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015.

- حسين علي باكير **"مستقبل الصين في النظام العالمي: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة"**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسة: جامعة بيروت العربية، لبنان، 2016،


### 4/- المحاضرات:


- زقاغ عادل ، **المنظمات الدولية والإقليمية ومنظورات العلاقات الدولية**، محاضرات قدمت لطلبة السنة الثالثة علاقات دولية في مقياس المنظمات الدولية والإقليمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008.

- باكير علي حسين، **"مستقبل الصين في النظام العالمي( دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة)"** رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسة: جامعة بيروت العربية،لبنان،2016.

- رشا الظريف، **"طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية"** رسالة ماجستير"، كلية الحقوق والعلو م السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2017.

## قائمــة المراجــع:


- هشام دوادي، **"الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأورو أمريكي على المنطقة المغاربية"** رسالة ماستر، كلية الحقوق والعلو م السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015.

**5/- مواقع من الأنترنات:**

- إبراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية، من الموقع:

http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%20%D8%A7%D9%821:51 الساعة: 2014/10/29 :_< ،4%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9.doc

- عادل زقاغ، **"إعادة صياغة مفهوم الأمن،برنامج بحث في الأمن المجتمعي"**. نقلا عن موقع:
**http://www.geocities.com/adel.zeggagh/links.html**

- سعود بن هاشم، **مبادرة الحزام والطريق الصينية**، الموقع الالكتروني، "Arabia 21"، 2018:
**https://arabi21.com/story/1125057/**

- عبد لكريم حمودي، **الصين تقود الاقتصاد العالمي وتحقق أعلى معدل للنمو**، شبكة الخليج أونلاين الدولية، لندن، 2015
**http://alkhaleejonline.net**

- الاتجاهات الاقتصادية الإستراتجية، على الموقع:
**http://www.ahram.org.eg**

- **http:// usinfo.state.gov**-

- عبد الوهاب حميد رشيد، نقد العولمة، عبر موقع: **http://www.iraqcp.org/003/01/rashid.htm**

**-http://www.annabaa.org/nbanews/55/047.htm**

- إبراهيم غرايبة ، **الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي للسيطرة على العالم**، على الموقع:
**http://www.aljazeera.net**
- عادل محمود مظهور، **الإدراك الاستراتجي العسكري الأمريكي (لمحاربة الارهاب)**، الموقع:
**http://www.annabaa.org/nbahome/nba78/003htm**

**https://www.marefa.org › simplified**

**https://ar.wikipedia**

**6/- القاموس:**
- أبادي الفيروز ، **"القاموس المحيط"**، ط1، (بيروت: دار إحياء الثراث العربي)،1991.

## قائمــة المراجــع:


7/- **القران الكريم**:

- سورة قريش، الأية 04.

8/- **مذاخلات**:

- حميدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية**، مذاخلة ضمن الملتقي الدولي"**الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق**"،جامعة منتوري، قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الوكالة الوطنية لتنمية والبحث العلمي، مركز الشعب لدراسات الإستراتجية، 2008.

10/- **الجرائد**:

- زيد المرهون عبد الجليل ،"**الخليج وخيارات التوازن الإستراتجي: نمط المعيقات البنيوية**"، جريدة الرياض، العدد 13962،(ديسمبر 2006).

11/- **التقارير**:

- عزت شحرور، تقرير: **مبادرة الحزام والطريق: رؤية نقدية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، 2018.

ثانيا/- **باللغة الأجنبية**:

**A.BOOKS :**

- darios battistella**, theories des relations internationals**(2eme ed,paris :siences po,2006).

- Carsten Holbrad,**The Super Power and International Conflict**(USA :The Macmillan Press,Ltd,1979).

- WOlfers Arnold (1952) ,national Security as an ambiguous symbol, dans wolfers (Arnold)(discord and collaboration Baltimore ,Johns Hopkins University press ,1962.

- john baylis and steve,"**globalization of world politics**",secondedition,new yirk:oxfird university press,2001.

- dario batistella, **theories de relations internationales**(paris: presse de sciences rolitiques, 2006) .

- Colin Elman, Realism, In Martin Griffiths, **International Relations Theory for The Twenty First Centry**( New York: Routledge, 2007).

- Paul Wilkinson, **International Relations A Very Short Introduction**( New York : Oxford University Press Inc,2007).

## قائمــة المراجــع:


- robert o. keohane,**after hegemony :cooperation and discord in the world political economy**( new jersey: princeton university press,1984).

- Spyros Economides&Peter Wilson, **The Economic Factor In International Relations** (London: New York: I.B.Tauris Publishers,2001).

- andrew moravscik,"**international relations theory :scientific assessement**",in **:colin elman&miriam elman ferduis,progress in international relations theory:appraising the field**(london :cambridge,2003).

- john macmillan, **liberal internationalism, in: martin griffiths international relations theory for the twenty-first century an introduction** (new york: routledge, 2007) .

- andrew linklater, "**marxism",in: scott burchill(ed) and others, theories of international relations**( new york: palgrave macmillan,3ed,2005).

- milja kurki , "**karl marx",in : jenny edkins and nick vaughan-williams, critical theorists and international relation** ( new york : routledge,2009).


### B- Articles:


- le retit larousse.**france:edition larousse**.2001.

- dillon(michael), **politics of securtiy: to words a political philosophy**, lindon and new york, roudledge.

- battistella (dario) ,**théories des relations inter nationales**, paris ,presses de science po,2006.

- focus economics,economic forecasts from the world's leading economists, china economic outlook, 2018.

- new rules on foreign investment in china ‑ 2018, plmj network your lusophone partner, aug 2018.

- summary ,armaments, disarmament and international security, yearbook 2014, (sipri) stockholm international peace research insttute..

- jae ho chung. "**assessing china's power**". palgrave macmillan: 2015.

- campbell، ivan. and others. "**china and conflict affected states.. between principle and pragmatism**". saferworld: january 2012 .

## قائمــة المراجــع:


- cull، nicholas j. "**the long road to public diplomacy 2.0: the internet in us public diplomacy**". international studies review: volume 15، no.1،march 2013 .

- jacques، martin. "**when china rules the world.. the rise of the middle kingdom and the end of the western world**". penguin books: 2009 .

- chun، zhang. "**the sino-africa relationship: toward a new strategic partnership**". special report from the london school of economics and political science، june 2013 .

- campbell، ivan. and others. "**china and conflict affected states.. between principle and pragmatism**". saferworld: january 2012..

- sun، irene yuan. and others. "**dance of the lions and dragons.. how are africa and china engaging and how ill the partnership evolve**". mckinsey& company: mckinsey quarterly، june 2017.



- sun، irene yuan. and others. "**dance of the lions and dragons.. how are africa and china engaging and how ill the partnership evolve**". mckinsey& company: mckinsey quarterly، june 2017.



- philips، thaddeus daniel. "**chinese engagement in africa: how will it affect national security interest**". research institute for european and american studies: no.178، august-september 2019.


### C- WEB CITES:


- theirry balzacq,lasecurite: definition. « secteurs et niveauxdanlyse ». article dis ponible sur: **www.popus.urlg.ac.bc./document.php?= 2016**.

- china foreign direct investment 1997-2018, trading economics, 2018. link: **https://tradingeconomics.com/china/foreign-direct-investment.**

- brics is an acronym for the grouping of the world’ s leading emerging economies, namely brazil, russia, india, china and south africa. **http://www.brics2018.org.za/what-brics.**

- 10th brics summit, 2018. link: **http://www.brics2018.org.za.**

- belt and road initiative, the world bank, mar 2018. link: https://www.worldbank.org.

- china's national defense in 2000, permanent mission of the people's republic of china to the united nations office at geneva and other international organizations in switzerland. link: **http://www.china-un.ch/eng/bjzl/t176952.htm.**

# فهـــرس الدراســـة


| العنـــــوان: | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان:** | |
| **إهـــــداء:** | |
| **خطة الدراسة:** | |
| **مقدمـــــة:** | أ |
| **الفصـل الأول:** الإطار النظري لمفهوم التنافس والأمن الدولي والنظريات المفسرة للتنافس | 41-15 |
| **مقدمـــــة:** الفصـــــــــل الأول. | 16 |
| **المبحث الأول: الحدود المفاهمية لمصطلح التنافس في العلاقات الدولية** | 24-17 |
| المطلب الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية | 17 |
| المطلب الثانـي: المصطلحات المتشابه لمفهوم التنافس | 24-18 |
| **المبحث الثانـي: الحدود المفاهمية لمصطلح الأمن الدولي** | 31-25 |
| المطلب الأول: التعريف اللغوي للأمن | 26-25 |
| المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن | 31-26 |
| **المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتنافس الأمريكي الصيني** | 41-32 |
| المطلب الأول: رؤية النظرية الواقعية للتنافس الأمريكي الصيني | 34-32 |
| المطلب الثاني: رؤية النظرية الليبرالية للتنافس الأمريكي الصيني. | 37-35 |
| المطلب الثالث: رؤية النظرية الماركسية للتنافس الأمريكي الصين | 39-38 |
| **خلاصة:** الفصـــــــــل الأول | 41-40 |
| **الفصـــل الثانـي: التنافس الصيني الأمريكي في المجالين الاقتصادي و العسكري.** | 84-42 |
| **مقدمـــــة:** الفصـــــــــل الثاني. | 44-43 |
| **المبحث الأول: مؤهلات وبنية الاقتصاد والقوة العسكرية الصينية.** | 57-45 |
| المطلب الأول: القدرات الاقتصادية الصينية. | 54-45 |
| المطلب الثاني: القوة العسكرية والأمنية الصينية. | 57-54 |
| **المبحث الثاني: مؤهلات وبنية الاقتصادية والقوة العسكرية الأمريكية.** | 63-58 |
| المطلب الأول: القدرات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية. | 61-59 |
| المطلب الثاني: القوة العسكرية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية. | 63-61 |
| **المبحث الثالث: آليات وطرق التنافس بين الصين والولايات المتحدة.** | 81-64 |
| المطلب الأول: آليات والطرق المستخدمة من قبل الصينية. | 75-64 |
| المطلب الثاني: آليات والطرق المستخدمة من قبل الأمريكية. | 81-75 |
| **خلاصة:** الفصـــــــــل الثاني | 84-82 |
| **الخاتمـــــة:** | 87-85 |
| **قائمة المراجع:** | 99-88 |
| **الفهـــــرس:** | 100 |